



کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

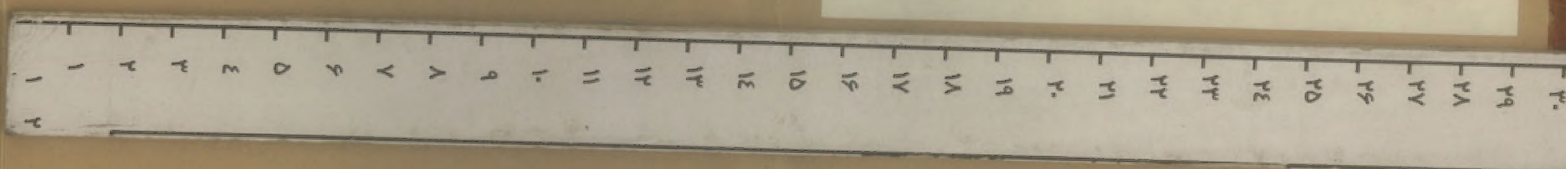
۲۲۶
ع-۲

شرح استبصار شیخ محمد زده/سید زانی



۲۲۶ مغزی
۲۱۱۹۴۹

کتابخانه مجلس شورای اسلامی			جمهوری اسلامی ایران
کتاب	شرح استبصار		
مؤلف		شماره ثبت کتاب	
موضوع	کتاب است	شماره اختصاصی (۲۲۶)	از کتب اهدائی: آیت
		۲۱۱۹۴۹	



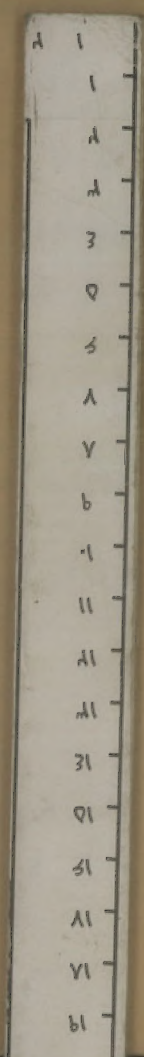
۲۲۶
ع-۲

شرح استبصار شیخ محمد زده/سید زانی



۲۲۶ مغزی
۲۱۱۹۴۹

کتابخانه مجلس شورای اسلامی			جمهوری اسلامی ایران
کتاب	شرح استبصار		
مؤلف		شماره ثبت کتاب	
موضوع	کتاب است	شماره اختصاصی (۲۲۶)	از کتب اهدائی: آیت
		۲۱۱۹۴۹	



الصرح

ما دل على التعزية قبل وبعد في بيت واحد على الفضيلة أماكن وفي بعض أخبار
 قال ليس التعزية الا عند القبر وذكر جدي قدس سره ان التعزية تنفع
 في القبر وهو الصبر والمجاهدة على التسلية والمصاب بأسناد الامم
 الى الله تعالى وحملته والتذكير بما وعد الله على الصبر وقد روي عن رسول الله
 صلى الله عليه وآله انه قال التعزية نور رب الجنة **باب السنن في الصلوة في اليوم واليلة**
 اخبرني الشيخ رحمه الله عن ابي جعفر علي بن الحسين عن ابي عبد محمد بن الحسن
 عن محمد بن يحيى عن محمد بن احمد بن يحيى عن محمد بن عيسى عن يونس بن
 الرضون قال حدثني اسمعيل بن سعيد الاشعري القمي قال قلت للرضا عليه السلام
 كم الصلوة في ركعة قال احدى وخمسون ركعة وعن ابي القاسم جعفر بن محمد
 عن محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن ابن ابي عمير
 فضيل بن يسار عن ابي عبد الله ع قال في الفريضة والنافلة احدى وخمسون
 ركعة منها ركعتان بعد الغشاء بحال اربع ركعات والنافلة اربع ركعات
 ركعة وهذا الاسناد عن الفضيل بن يسار والفضل بن عبد الملك ويكره
 سمعنا ابا عبد الله ع يقول كان رسول الله صلى الله عليه وآله يصلي في التطوع
 مثلي الفريضة ويصوم مثلي الفريضة وهذا الاسناد عن محمد بن
 يعقوب عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن محمد بن اسمعيل بن نوح
 عن حنان قال سأل عن حديث ابا عبد الله ع وانما حال فقال اخبرني
 جعلت فداك ان عن صلوة رسول الله صلى الله عليه وآله قال كان النبي صلى الله
 عليه وآله يصلي ثمان ركعات بعد الزوال واربعا الاولى وثمان بعد هاولا
 العصر وثلاثا للقب واربعا بعد المغرب والعشاء الاخرة اربعا وثلاث
 الليل وثلاثا للوتر وركعتي الفجر وصلوة الغداة ركعتين قلت جعلت فداك



وان قلت اقرى على اكثر هذا يعني الله على كثرة الصلوة قال لا ولكن بعد
 على ترك السنة **باب** الاول في حديث محمد بن عيسى عن يونس وقد تقدم انه
 مستقيم وزايد محمد بن عيسى ما يروي يونس كما جاء الصدوق عن
 محمد بن الحسن بن الوليد فان قلت كيف يستثنى محمد بن الوليد لان الحديث
 مع علي بن الحسين بن بابويه هو ابن الوليد والحال ان حجة الرواية محمد بن عيسى
 عن يونس قلت المنقول عن محمد بن الحسن انه قال ما تقدم به محمد بن عيسى
 في رواية محمد بن الحسن عندهما في حديث علي بن محمد بن عيسى لم يفرج الرواية
 او يقال انه لا يلزم من الرواية العمل والظاهر كلامه في الاستثناء لاجل العمل
 قال ما تقدم به محمد بن عيسى عن يونس وحديثه لا يعتمد عليه فان قلت
 مقتضى قوله ما تقدم به محمد بن عيسى ان ما يروي غيره معه فيقبل روايته في
 المقام قد روي غيره من غير ما روي فينبغي الاعتداد به ما يروي به قلت الامر
 كما ذكرت لان الغاية في الاعتبار على قولهم رواية غير مستقيمة بالنسبة
 الى المتأخرين فتوجد الثقة بين الذين لا يقعون بخلاف الواحد الامع للفرق
 المستمرة للعمل به كما قد مر في اول الكتاب نظرا لفائدة هذا فان خبر محمد بن
 عيسى اذا روي مضمونه غير حاصل مما لا يخفى ما يفيد الاعتداد وان حصل
 رواية غيره معه كالحسن فيه ما يفيد الاعتداد ولا يبعد ان يكون رواية محمد
 بن الحسن هذه الرواية مع كونها من غير الاحتجاج على القرائن فليست روايته
 بن سعد في وثقة والثاني حسن كما قد مر في الثالث لكن لك اما الفضل بن
 عبد الملك فهو ابو العباس الشافق الثقة ويكره ترك ولا يبعد ان يكون
 بن ابي عمير عند الاطلاق وقال العلامة انه مشهور في روى الكشي بطريق
 معتبر ان الصادق ع قال في حديث من يقرأ القرآن لله بين رسول الله وبين
 المؤمنين ع وما قد يظن من ذلك على التوثيق محل تأمل لان التوثيق يروى عنه

قد رويها محمد بن الحسن بن بابويه

والصفت

الوجوب العيني غير معلوم فقد صرح بعض المتأخرين بان الامر يستعمل
 فيها وان كان محل مناقشة لما سيطر من الاجابة الاصولية على الوجوب العيني
 غاية الامر ان الاضمار لا يثبت فيها ازيد من هذا الوجه فليكن المحفوظ ان
 الغاية في هذا المقام ايضا نوع غاية واما الثالث الاضمار فلهذا قوله
 عليهم التحفيز على التعمه ظاهر لان قوله يجب على المتقصر ان كان مسير يوم
 بدله بمفهومه على عدم الوجوب فيما دونه اما القول بانه امر آخر توقف على
 الدليل ولا يبعد ان يكون مقصود الشيخ ان المفهوم اذا دل على عدم الوجوب
 والاضمار انما دل على الاقام مسير يوم على وجهه على جواز الفصل والظن
 الى المفهوم وانت خبير بما في هذا النظر فان قلت ما المار به قوله وان كان
 يدور في علم قلت لعل المار ان مسير اليوم لا يشترط فيه ان يكون في غير متعلق
 المسافر الاعمال في الصياح ونحوها بل لو كان فيما بينها تحقق الوجوب ولا
 يخفى ان ظاهره لم يظن يدور بالي هذا الا ان الضرورة تدعو الى ما ذكرناه و
 احتمال ان يراد عدم اشتراط كون المسافر فيها باحضا بان يكون المقصود
 ليس فيه اعوجاج ويراد بالعمل الاعراض ووجه فائدة الكلام عدم اشتراط كون
 المسافر مستقيما فيه انه بعيد جدا عن ظاهر الخبر واحتمال ان يراد عدم اشتراط
 كون المسافر خارجا عن الواضع للملكة للانسان مع عدم الاستطاعة المحيطة
 للمقام ويراد بمسير اليوم في جميعها اي بين كل موضع مسافة لا يخفى في بعضها
 كما ان احتمال ان يراد ان مسير اليوم يجب التقصير وان كان المسافر يحطه
 في ايامه لك ان لم يكن توجبه على وجهه بقرينة فليست في الخبر استدلال
 على لزوم الاقام اذا مر يومه بالاضمار المتضمنة لثمانية فرائض وارجحها
 ان في الحديث قد شغل يومه فحصلت المشقة بخلاف الامر بقرينة وبالاضمار
 وان الكلف قبل الخروج الى ما دون الثانية يجب عليه الاقام فكذا بعد عملا

لو انما خرج من مكان الى مكان آخر في السفر في كل يوم مسير يوم
 لا يلزم الاقام في كل يوم مسير يوم بل يلزم الاقام في كل يوم مسير يوم
 انما استأجر فاما حال السفر في كل يوم مسير يوم

بالاستصحاب ثم ذكر حجة الشيخ في اخبار الدالة على الاربعة واجاب بان المراد
بالاربعة الوجوه ثم قدمه قال لما قيل في الخبر بين الاخبار وبين مطابقة السيرة
يوم يرد من ارباب يوم وقد علم ان مقتضى علمها ورواية معوية بن وهب
الصحة السابقة في كلامه قال العلامة قال الشيخ المراد من ذلك الخبر
الاتمام والقصر وليس بمعتد لان في بعض الاخبار الاتمام ولو كان الخبر
لما وقع التكليف من قوله عليه السلام او يصححواي سفاضة منه وهذا
اللفظ انما يكون على التخييل والتفريع على الفعل الماضي به ولو كان سافضا
لم يصح منه ان يفتى بمقتضى نظري المتأخرين في تأمل ما خرج من الاول
ما ذكره من المشقة لا وجه له عندنا في اثبات الحكم اذا لم يقع العلة منصوصة
والاستصحاب لا يصلح دليلا عندنا كما يقتضيه على الشيخ في استدلاله به على ان
الاحتياط في الجمع بين القصر والتمام في الامر به كما في ترك القصر في الاربعة
الثاني ما قاله في الحذف قبل الخروج من فيه ان ضمن المسافة التصريح بالاطلاق
لاية الاما خرج بالادلة وهو ما ذكره الاربعة نعم الحاضر من جهة التمام ومن
الجواب عن هذا بان الآية مفرضة في الغرض ومعه لا يتم المطمئنة ان
معتبر الاخبار قد شرت فيه الآية بمطلق السفر كما في محضر زيارته ومحمد بن
في القصة قال لا قبل ان يجمعهم ما تقول في الصلوة في السفر كيف هي ولو
هي فقال الله تعالى جعل يقول واذا ضربتم في الارض فليس عليكم جناح ان
تقصروا في الصلوة فقصا والتقصير في السفر واجبا وجوب التمام في الحضر
وهو كما ترى يدل على ان الآية تبادر بهما مطلق السفر فاذا خرج ما دون
الاربع في ما عداها وما خرج في الاخبار الثمانية يعارضه الاربعة قال
فذلك وجوب الجواب بان تقسم الاربعة في خمسة صريح في عدم شرط الحظ
ومع ذلك التوجيه ويؤيد هذا ما رواه الصدوق في تفسير الآية ايضا في صحيح

بها

في الاستدلال وقول الشيخ ان ما عداها ليس ذلك في الاخبار فيه ان مفاد
ان المأثرة تسع عشرة وثلاثون للسفاد من السابق سبعة وعشرون وحده
في الاستصحاب ان اريد به ان التسعة والعشرون افضل لعدم المشاركة في
الزيادة ففيه ان الحكم يكون القدر افضل من الزيادة لان الناس كما قرره اولوا ان
ارادوا القصر والتمام التهاوت في كلامه وان اراد استصحاب ان لا ينقص العمل
فيه ما هو اظهر وان بين وذكر الشهيد في الغلبة انما هو بالجمع والتسعة
يتم ان يكون باسقاط الوتر مع اربع العصر ولا يخفى عليك ان اراد عاين
في الرواية الجوت عنها فكان ينبغي ان يوفق بعد لولا انما الاقتصار على سقوط
الاربع مع الوتر ففيه من ايهام لان بقية الزواجر على ترتيبها والحال في الرواية
وما تضمنه الخبر لو ان الوتر ينقص لها هو الموقوف بين الاححاب الذين اربابا
كلامهم ويدل عليه اخبار اخر معتبرة وفي بعضها التحريم بين الفضل والوصل في
الكلام في ذلك ان شاء الله تعالى اما ما ذكره الشيخ من ان ما عداها من المؤمنين
ان قالوا ان يقول ما عدا هذه الاخبار كما في بيت في معنى وهو ان الاخبار
السابعة ما دل على ان الوتر يخرج لوس وقد روي في بيت ما يدل على فعل
الصادق لها قاعا لانه قال ما كان في يصلها وهو قاعد ولما اصلها وانما
فانهم وقد ذكرت ما لا بد منه في حاشية تب لكن الشيخ لما يقتضيه هذا الخبر
الكل على ما ذكرناه اولى وما قاله بعض المتأخرين واحتمال ترجيح القيام مع
الحصول للشفقة وان الاصل في الصلوة القيام ولجميع جهاد الدلالة على ان
صلى وهو جالس اذا قرأ ثم قام وكبر حسب لصلوة القام وغيرها الاخبار الدالة
على افضل صلوة القام ففيه ان هذا مرجح في غير الموطأ على ان لا يقتضيه
للقام لا يخرج من مقامه كما ذكرناه في الاشارة والله اعلم **باب في اربع السجدة** **باب في اربع السجدة**
الصلوة في السفر باب في اربع السجدة **باب في اربع السجدة** **باب في اربع السجدة**

فيكون الصدوق طريقتا معتبرة وان كان في هذا كلام ذكرناه في محله فاما
الى ان في طريق القبر يستعمل في مسجد القتيبي فالاعتقاد عليه محل تأمل الذي
في الغاشي ان الذي اعتد عليه ومثل هذا في حال الحال ان فيه تأمل لا
الصدوق ولا يخفى ان دالة الاخبار على انه ليس بالقصر من بعد هاتين طام
في في الربعة وقد استلغنا ان في بعض الاخبار ما يدل على انها ليست من الربعة
وطام اخر الفضل قد يعطى ذلك ايضا لان قوله في اربعة في القصرين تطوعا لا يفر
فاية لا بهذا المعنى ولولا ما كانت النوازل كلها باقية في السفر لا يتوجه لا يخفى
اشكال لكن بعد دعوى الاجماع في كل الحال وان كان في الحقيقة مثل هذا
صل كلام بعد ذكر الصدوق والرواية وقول الشيخ في النهاية واما الثاني فذكر
الشيخ في هذا المقام كانه بسبب ان في الاول دل على ان المغرب ثلاث وثلاثون
مفاد الثاني عدم القضاء مع عدم فعلها كذا وانت خبير بان الحكم الثاني مع
عدم القضاء عند المحققين انما هو بما وجد في قوله من ان فعل المغرب على
الرجح المذكور بطا لا ما نفعه من وجوب القضاء ما ذكره الشيخ في الاجماع
وعلى هذا فكان الاولى ان يترك في قضاء الصلوات والامور في في قوائده
شيخنا ائيد الله على الكتاب ما هذا الغلط ربما احتمل ان يكون السؤال بعد
ان توفيت على هذا الاعتقاد ولم يظهر له اني جيبه فافترس ذلك وانها كانت
على مذهب صاحب الخلق فلا يغفل القضاء منها ومع الايمان يسقط النبي
قوله باب نوافل الصلوة في السفر **باب نوافل الصلوة في السفر** **باب نوافل الصلوة في السفر**
عن احمد بن محمد بن ابي عن محمد بن الحسن الصفار عن احمد بن محمد بن محمد بن
عن الحسن بن محبوب وعلى بن الحكم عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي بصير
ابا عبد الله عن صلوة في السفر فقال يا بني لو صليت المأثرة في السفر
تمت الفريضة وبهذا الاسناد عن احمد بن محمد بن عيسى عن علي بن ابي ابي

الثالثة

عن ابي بصير الحسن بن الحسن بن ابي عن الحسن بن سعيد عن الحسن بن سعيد
عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله قال الصلوة في السفر كغيرها من الصلوات
ولا يبعد ما في المغرب ثلاثا فاما ما رواه الحسن بن سعيد عن محمد بن
ابو بصير عن محمد بن الحسن بن عمار قال سالت ابا عبد الله عن امره ان كان في
في السفر فكانت تضيي المغرب ذاهبة وجانية وكعتين قال ليس عليها قضاء
فلا ياتي في السفر الا ان هذا خبر شاذ في العلوم الجمع الذي لا يدخل في
ان صلوة المغرب في السفر تقصر وان مفرقة ها كان عليه القضاء فقد لا يخرج
بالاجماع **باب في اربع السجدة** **باب في اربع السجدة** **باب في اربع السجدة**
ابان والثاني في محمد بن ابي جعفر محمد بن علي بن الحسن بن بابويه انه قال انه في
العلامة تغل عن ابي جعفر محمد بن علي بن الحسن بن بابويه انه قال انه في
والشيخ ذكره مهلا في رجال الرضا وفي فهرست **باب في اربع السجدة** **باب في اربع السجدة**
على ان القصر لم يمت ليس بعد هاتين وهذا يتناول الوتر قبل تقابل ابن
احد من انه ادعى الاجماع على سقوطها في السفر ويؤيد هذا الخبر ايضا
ويستدل عن الشيخ في النهاية انه قال يجوز فعلها والصدوق روى عن الفضل
بن شاذ ان عن الرضا قال انما صارت العشاء مقصورة وليس تترك
ركعتاها لانها زائدة في الحسن تطوعا ليم بها بدل كل ركعة ركعة الركعة
ركعتين والطلوع ويقتضي الشهيد هذا القول على ما يجلي عنه قال ان
هذا الخبر خاص ومطلوع ما تقدم حال منها لان يعتقد الاجماع على خلافه
انما هو لا يخفى ان طريق الخبر وان كان في عبد الواحد بن محمد بن علي بن
محمد بن قتيبة وبعده عن ثوبان ان الصدوق في لاهم بظاهرة كالمزنا
القول في علي ان شيخنا ائيد الله في كتاب الرجال ذكر ان علي بن محمد بن قتيبة
معه وقد ذكر الشيخ في فهرست ذكر طريقه الى الفضل عن محمد بن علي بن

رواية

مكون

عن صفوان بن يحيى قال سألت الرضا عن الظن بالنهار وأنا في السفر قال لا يكون ولكن يتحقق صلوة الليل بالنهار وت في السفر قلت جعلت فداك قال صلو النهار التي أصلها في الحضر أقضيها بالنهار في السفر فقال أما إذا فلا أقضيها إلى قوله لا تحرج في السفر قلت أن تحضر العصر في السفر في الليل أقضيها أبو يحيى الحائط وهو مذكور في النجاشي والفهرست مهمل وفي الفهرست أن الرأوي عنه الحسن بن محبوب والثاني قد عني بن أشيم وهو علي بن أحمد بن أشيم وقد قال الشيخ في رجال الرضا ومكانه أنه مجهول وبالجملة ذكر ذلك وزاد أن أشيم يفتي بالهرة وسكون الشيء العجز وقع إلى المنة تحتها وأن داود ضبطه بغير هذا والأم سهل والثالث كالأرباب فيه والربيع وحين وقد تقدم عن قريب وسيد برفيه كلام والمرجع إلى عدم ثبوت ما يعتد به في شأنه والخامس فيه عن حنظلة ولم يعلم حاله ما يفيده وثيقا والمدرج بعده ومما قاله حنظلة قد ستر في الدرر وأن الأصحاب لم ينصوا إليه بتوثيقه والمدرج بعده عن ثبوته هو لم أعلمه وقد رأيت في أوائل المطبوعة أن وجدته في حنظلة فراجعت في حديث الواقفة انه عني عن حنظلة كالأذب علينا وهذا الحديث ضعيف وعلى تقدير الصحة فالنتيجة أن الأمر وجدته في الواقعة حاشية على عني حنظلة حاصلها أن التوثيق والتبرير ثم ضرب على ذلك وجعل عوضها الفظة محل آخر والظاهر أن اللزوم هو المخد وذلك غير بعيد أن هذا الأمر يصلح في حال أحاد الناس فكيف مثله وما كنت في الخاصة كانه في أول الأمر وأن الحسن في أن الطريق إلى أحمد بن الحسن عن محمد بن الحسين والمشقة واحد ومعها قد تنكر في القول فيها الشيء في الباب ظاهر في أن المؤلف للمنة في السفر فإن وأن في ذلك وما تضمنه من جعل قضاء صلوة الليل محققا إن برأيه صلوة الليل المعروفة واحتمال ما يتألف

نافع الموعود

نافذة التي يمكن على يدهن في ما يترتب احتمال صلوة الليل لما فات حصه
 ايضا ما قبل صلوة النهار فهو محتمل اجماع الظاهر ان يراد قضاء ما فات
 حصه من قبل النهار ويحتمل على يده ان يراد بالقضاء الفعل ويراد بالي
 يصلح في الحيز الزماني والحوادث على الاول يفيد عدم فعله من القضاء وهو
 اما الوجه فيهما قد يستفاد من قوله في اللفظ وما لم ينص مطلقا فلا يكون مقصرا
 فيه ما ينبغي وما يؤيد الاحتمال الثاني ما في القول الاول فظاهر السؤال
 ولا يخفى عليك الحال واما الثالث فمما كان فيه دلالة على مشروعية قضاء
 صلوة النهار ليلا في السفر وحمل في قضاء صلوة النهار الفاتية في المكان
 خلاف الظاهر الرابع فيه ما قلناه في الثالث وما قاله الشيخ من رفع الحج وان
 لم يكن مستحبا للشيخ غير عاربه فان العادة كيف تكون غير محبة ولا راحة في
 فائدة استحبابه في سورة في فوائد الكتاب فانه ان الاول ان يقول وان لم
 يتأكد استحبابه لا يخفى من وجهه ان ظاهر حديث الاستسما من الامام عليهم
 على القضاء ولو لم يكن مؤكدا ما وقع ذلك الاستسما من وجهه مستغن
 ذكر الشيخ في الخبر الاول على مدعاة ولا على ان العادة ما يقع بقضاء
 القضاء وانما استغنى كانت مستحبة لكن قوله عاودها ما ذكروه عليه من الراجح
 والظاهر منه ما ذكروه عليه بموقف وذلك ينافي الاستحباب ولا على ان
 ما ذكروه عليه بموقف موكدا كان الجواب منه عليهم بهذا الخبر وليس كذلك
 واما الوجه الثاني فهو الغاية يمكن ان الكلام في قضاء نوافل النهار الليل
 وان هذا من ادل الخواص يعلم بالبرهان في كلام بعض المتأخرين ما يعنى
 احتمال كون ترك النافذة في السفر رخصة لا غيرة والخروج منه وما حال التفتة
 ما دل على الفعل وقد ذكرنا في حاشية التهذيب كلاما على ما عليه الشيخ
 الخواص هناك في اراءه وفق عليه قوله **باب المارة التي فيها القصر**

[illegible]

الانوار

الاقرب لكن لا يخفى ان الراية تظاهرها تعيد لزوم اعتبار التقدير والمداولة
 في كلامه وفي زيادة انه لو اعتبرت المرافعة بها واختلافها في الحق في جهة كمالا
 يخفى ثم ان مسير اليوم قبل ان المرافعة يوم الصوم كما يدل عليه الخبر الرابع
 خبره اليوب ان حيث قال عليه فيه بياض يوم واعتبر الحق والعلامة
 مسير ابل السور العام وبما كان الوجه فيه انه الغالب فيحل عليه الطلاق
 وفي رواية لكاهني بعد وقعة الحسن عن الصادق ع قال كان ابي يقول
 وضع القصير على الغلة السفوا الغلبة الواجبة وان اوضع على سير القطار
 وفي الصحاح فقه سفوا السور الملهمة بسرعة الواجبة الغلبة السريعة وفي رواية
 لعبد الرحمن بن الحجاج قلت لكم احدى ما تنصرف الصلوة فقال جرح النسبة
 بياض يوم فقلت لرب بياض اليوم يختلف فيه الرجل خمسة عشر رجحا في يوم
 يسير الاخر اربعة واربعة في يوم فقال اما ان ليس الى ذلك نظر اما ان ليس
 هذه الاشغال مفككة والمدة ثم اوى بيده الى اربعة وعشرين ميلا يكون
 ثمانية اواخر وهذا الراية تجري لها ذلك على نحو المصير عنها والوجه
 فيها هو الحق على وقد اعترضني قدس سره عند ان الوقت والمكان في السير
 والخصوص يعتبر مطابقة بالنسبة الى المكان نعم وما كان في رواية ابن الحجاج
 نوع ايام وما يقتضيه الراية المبحث عنها فقول عليه السلام وسافر الصلوة
 واضطر الذي يخص به بالنسبة الى الصوم اذ اخرج بعد الزوال على القول به
 وعلى القول الاخر ايضا كما سيأتي تفصيله ان شاء الله تعالى في الصوم وما ذكر
 فيه من تشيع السلطان لما ظهره الاطلاق فيتم اضراب ذلك وفيه
 الا ان في بعض الضاميات العقيمة عن عار من مروان وهو صحيح عن ابي عبد الله
 ع قال سمعته يقول وسافر وضرر الا ان تجلسه الى الصيد اوفي حفصة
 الله او مروان على بعض الله الحديث ولما فعل الموقوف بقعة الحرف في

بعد الخبر وما تضمنه فاطلاق السفر الى الصيد في الكلام فيه في باب ان
الصيد انما يكون في وقت ما لا بد منه فقول ان الصيد في وقت ما لا بد
على ما رايته في وقت ما لا بد من الوجوب وعند اصحاب اما لو كان في وقت
فقد خلافت عن السيد الرضا في حقايق الصلوة بالصلوة في وقت ما لا بد
انه قد يكون في وقت ما لا بد من الوجوب في وقت ما لا بد من الوجوب
على ذلك بعض وفي العبارة في كتابه في وقت ما لا بد من الوجوب
فيها وان لم يكن انما فيها واختار شيخنا في وقت ما لا بد من الوجوب
للصلوة واستدل بالاباحة ويصحح معونة بن وهب عن ابي عبد الله
قال اذا قشرت افطرت واذا افطرت قشرت وفي نظري القائل كان
ان يقال ان الاباحة محل تمام الى جميع عاين مروان نقض جعل الصيد
تقريب العسبة والظاهر في كتاب الصيد وان كان مباحا لا يضر فيه وجوب
الاباحة تقضي التقصير ان كان بالجماع امكن تقيد الخبر في خلاف في صيد
التجارة موجود الا ان يقال ان القائل بعد من القصر مطلقا وهو جعل الصيد
قائما بالتفصيل وقد ذكر العلامة في الحج استدلال الشيخ على التفصيل بالجماع
تقيد ما قاله الشيخ بالتمكيد مستغنى عنه بضعف الاخبار عند العمل بالموت
وما تضمنه من قوله في وقت ما لا بد من الوجوب لو كان اذا سافر الى الجاه
ليته الى اهله لا يضر ولا يضر الى ما هو الظاهر في الجماع وجب للبعد ولا يضر
ان يريد الرجوع في وقت ما لا بد من الوجوب عليه التقصير في وقت ما لا بد من الوجوب
على ان فرج عن ذلك والظاهر في وقت ما لا بد من الوجوب في وقت ما لا بد من الوجوب
لا يخفى ان تقيد ما هو الثاني في وقت ما لا بد من الوجوب بعد اختصاصها بالجماع
ذهبا في بابا في وقت ما لا بد من الوجوب في وقت ما لا بد من الوجوب
ان يباين اليوم يعتبر بها فقط فليتامر واما الثاني فظاهر في ان المسافة

ون
و

بعد ان يكون الحول من غير الطاق الثقة الا ان في وقت ما لا بد من الوجوب
بن الفضل في وقت ما لا بد من الوجوب في وقت ما لا بد من الوجوب
القول فيه بانه قطع على قول الكشي واما في وقت ما لا بد من الوجوب
في الجماع والظاهر في وقت ما لا بد من الوجوب في وقت ما لا بد من الوجوب
لحال في وقت ما لا بد من الوجوب في وقت ما لا بد من الوجوب
في وقت ما لا بد من الوجوب في وقت ما لا بد من الوجوب
بينها وبين الخبر كان الاول فيه ان يقول بين الجماع وحل الشيخ في وقت ما لا بد من الوجوب
امارة الرجوع محل تمام وقد تعدد على جماعة المتأخرين ووجه التام في وقت ما لا بد من الوجوب
استدل به على الجماع في وقت ما لا بد من الوجوب في وقت ما لا بد من الوجوب
توجب التقصير في وقت ما لا بد من الوجوب في وقت ما لا بد من الوجوب
تحقق الثمانية وما اعتبره الشيخ في وقت ما لا بد من الوجوب في وقت ما لا بد من الوجوب
يتفق عدم الرجوع مع نيته والرجوع مع عدم نيته احوصل النتيجة ابتداء
عدمها في النساء ونحو ذلك فاذا لم يقم الدليل على هذا يشك في كفاية الدليل
على ان رواية معونة بن محمد لا راجع الى ان يريد بها بوجوب التقصير في وقت ما لا بد من الوجوب
البريد جانيا لان السؤال عن الاذي فلو قصر في وقت ما لا بد من الوجوب في وقت ما لا بد من الوجوب
الاثر فيه ان الثمانية ذهبا على وفي ان المسافة تحصل ايضا ولعل السجدة
ممكن في الاذي غير ما ذكر وفي وقت ما لا بد من الوجوب في وقت ما لا بد من الوجوب
عمر قال سالت عن التقصير قال في وقت ما لا بد من الوجوب في وقت ما لا بد من الوجوب
بريد اشغل يومه وهذا الخبر كثر في وقت ما لا بد من الوجوب في وقت ما لا بد من الوجوب
لا بد من الوجوب في وقت ما لا بد من الوجوب في وقت ما لا بد من الوجوب
معونة بن عمر لم تضمنه في وقت ما لا بد من الوجوب في وقت ما لا بد من الوجوب
الحج كاندل عليه رواية اسحق بن عمار في وقت ما لا بد من الوجوب في وقت ما لا بد من الوجوب

حمل

وعنه من ملاحقون الفرج ثلثة اميال وكذلك الثالث وقد ذكرنا انما
الجماع على ان الفرج ثلثة اميال اما الملاحق فليقف في الاخبار على تقدير
سوى ما رواه الصدوق من رسالة الصادق ع انه لا بد من الوجوب في وقت ما لا بد من الوجوب
في وقت ما لا بد من الوجوب في وقت ما لا بد من الوجوب
ان الليل اربعة آلاف ذراع والذراع اربعة وعشرون اصبع وفي وقت ما لا بد من الوجوب
انه المشهور في وقت ما لا بد من الوجوب في وقت ما لا بد من الوجوب
بعض المتأخرين وسياتي كلام اهل اللغة وقد رجع بعض اصحاب الاصبع
شعيرات عضا وقيل ست والشعر من وسطه وقد رجع بعض شعيرات من شعر
البرزون وقال جدي قد سرت شعيرات تقبض لاصقات بالسطح الا
وما تضمنه الخبر الرابع قد قد من الكلام فيها يعني عن الامامة الثقة قال في وقت ما لا بد من الوجوب
الليل انتهى مد البصر الارض وفي القاموس الليل قد رجع البصر في وقت ما لا بد من الوجوب
او مسافة الارض من مزاجية للحدة او مائة الف اصبع الى اربعة آلاف اصبع
وفي القاموس البرد الرسول ورسوخا في وقت ما لا بد من الوجوب في وقت ما لا بد من الوجوب
مقدار الليل من المسافة تعتبر في وقت ما لا بد من الوجوب في وقت ما لا بد من الوجوب
وهو مد البصر الارض وفي وقت ما لا بد من الوجوب في وقت ما لا بد من الوجوب
الذراع ذراع اليد الذي طوله اربعة وعشرون اصبعان في وقت ما لا بد من الوجوب
بين الناس او مد البصر الارض الثقة قال في وقت ما لا بد من الوجوب في وقت ما لا بد من الوجوب
اي عمر من جعل من زراعتين في وقت ما لا بد من الوجوب في وقت ما لا بد من الوجوب
واخرج الى قوله وان كان يد وفي وقت ما لا بد من الوجوب في وقت ما لا بد من الوجوب
صحيح والراجح فيه ان بكر وقد قد من القول في وقت ما لا بد من الوجوب في وقت ما لا بد من الوجوب
صحيح والراجح فيه ان بكر وقد قد من القول في وقت ما لا بد من الوجوب في وقت ما لا بد من الوجوب
وان كان في وقت ما لا بد من الوجوب في وقت ما لا بد من الوجوب في وقت ما لا بد من الوجوب

المعروف في ١٢

يجوز ان يخرج عن رواية ابن ابي ناسر قال سالت ابا جعفر عن التقصير قال
بريد ذاهبا ويريد جانيا وكان رسول الله صلى الله عليه واله اذ الذي
في وقت ما لا بد من الوجوب في وقت ما لا بد من الوجوب في وقت ما لا بد من الوجوب
وهذا الرواية تدل على الرجوع لكن لا يقيد بها باليوم فليتامر وما ذكره الشيخ
في وقت ما لا بد من الوجوب في وقت ما لا بد من الوجوب في وقت ما لا بد من الوجوب
على كونهم قصدوا التحريم وهذا وان كان لا يضر في وقت ما لا بد من الوجوب في وقت ما لا بد من الوجوب
ظاهر الجماع الا انه وجه الجمع وقد ذكرت ما لا بد من الوجوب في وقت ما لا بد من الوجوب
لكن ولا يحضر الفقيه واذ في وقت ما لا بد من الوجوب في وقت ما لا بد من الوجوب
في وقت ما لا بد من الوجوب في وقت ما لا بد من الوجوب في وقت ما لا بد من الوجوب
في وقت ما لا بد من الوجوب في وقت ما لا بد من الوجوب في وقت ما لا بد من الوجوب
المفيد التحريم في وقت ما لا بد من الوجوب في وقت ما لا بد من الوجوب في وقت ما لا بد من الوجوب
في وقت ما لا بد من الوجوب في وقت ما لا بد من الوجوب في وقت ما لا بد من الوجوب
كل سفر كان مبلغه اربعة وعشرون اصبع او يريد ذاهبا وجائيا او يريد
فراجه في وقت ما لا بد من الوجوب في وقت ما لا بد من الوجوب في وقت ما لا بد من الوجوب
السنة ان يصلي ركعتين وهذا ما لا بد من الوجوب في وقت ما لا بد من الوجوب
كانه الرجاء في وقت ما لا بد من الوجوب في وقت ما لا بد من الوجوب في وقت ما لا بد من الوجوب
قول ابن بابويه ولا يخفى ان ابن بابويه في الفقيه يفهم من القول بالتحريم
تقد رجع عن امارة الرجوع في وقت ما لا بد من الوجوب في وقت ما لا بد من الوجوب
من يومه في وقت ما لا بد من الوجوب في وقت ما لا بد من الوجوب في وقت ما لا بد من الوجوب
الا يكلف ما ذكره بعض افاضل المتأخرين رجوعه في وقت ما لا بد من الوجوب في وقت ما لا بد من الوجوب
لقد عدم امارة في وقت ما لا بد من الوجوب في وقت ما لا بد من الوجوب في وقت ما لا بد من الوجوب
ولم ينفذ واحدا ولا يخفى ان القائل بالوجوب في وقت ما لا بد من الوجوب في وقت ما لا بد من الوجوب

ليوم به بالتحريم طلق على النبي محمد صلى الله عليه وآله وسلم هذا والاضحى الذي استدلت بهما
على جواز القصر في الامارة او كما ترى يدل على الامر بالقصر والامر بان كان
حقيقة في العيني الا ان الشرح كان اعتبارا من جهة التصدي منه بالنية وهي
الاضحية السابقة والامر بغيره ان الشرح يدل على الجواز مع الامر بان
كان القصر وورد ما ذكر على الشرح لا ينص الجواز على وجه القصر على
الاطلاق ليكون الجواز اعم الى الجواز ومعه ما يقال فان الجواز اذ دل على
الجواز الخاص في ضمن الامر جواز فاما الاحتياج الى الفضل وهو جواز ذلك
في الجملة لاجل المعارض ولو كان الفضل وهو عدم جواز التزم معنى
ففيه ان الامر اذا كان حقيقة في الوجوب العيني فالفضل معه ويجوز
ان يكون الوجوب العيني حاصل في الثانية والامارة غاية الامر ان
الحكمة عظماء اما تاتي في الاخبار فانه تضمن الجملة للغيرية وكونها في معنى
الامر يتوقف على العلم بالسلف القول فيه من الجدول والامر الى الجملة
لو كانت الجملة للغيرية في معنى الامر لكن يجوز ان يكون العدم والبيان
عدم وجوب الفعل وفي ظني ان هذا الوجه يصلح للاعتناء عليه في الاخبار
والامارة بلفظ الجواز فيها احتمال عدم وجوب ما تضمنته اذا فرض
المعارض ومن ذلك ما نحن فيه وما ذكره علماء المعاني في البلاء اذا
ارادوا الامارة الحث على الفعل حتى فيما اذا انحصر الوجه في ذلك
ما ذكرناه الاحتمال يقتضي ان يكون القصر في الامارة مستحبا والقائلون
بالقصر لم يصحوا به قلت اما ذكرنا الاحتمال الذي دفع ما يظن من الجملة
الغيرية اذا كانت بمعنى الامر بمعنى كونها للوجوب العيني والاحتمال
الاستصحاب اذا لم يصحوا به لانه لا يصحاح الوجوب ولو فرض انه مضى في
ان العدم من الامر لامارة الوجوب التحريمي على ان الاتفاق على كون

بغيره من جهة كونه
قاصدا

ياتي الخبر

الامر الجواز

وانه يقتضي ان يجعل الثنتين واحدة مع الحق وما ذكره الله القدوس سبحانه
احتمال ان يراد بالقصر ما يشل قصه السقم خوف ومعه جمعا بين الخبرين
المفسرين للآية لا يخرج وجهه ويهدى الجواب ان كان باب القفال واسعه في
ان يقال انقضى العلامة كبرت الدمة متفية للاشتغال بالتمام ما يشق
القصر في الامارة لم يتحقق الاحتمال اخبارها بسبب المعارض ما لا ينافي القفال
وفيه ان الاصل اذ لم يكن الاستدلال به الا ان يقال ان ذلك مطلقا
منع قلنا ان القفال ما ذكره في جواب الشرح ان تعين امارة الرجوع في
لا وجه له وما ذكره في توجيه الامارة من مشابهة البريد والبياض فيه ان الذي
ذكره في الجواب امارة الرجوع بنفس الرجوع والمطابق المساواة ولنا في
والبيان نفس الرجوع والعقد في افضل المسئلة ذكر الرجوع وفي الجواب
ذكر امارة الرجوع والفرق بين الامرين واضح الرابع ما قاله من قول الشيخ
معتدلا كما ان التمام فيه ان الاخبار المستدل بها الشيخ فيها ما يدل على عدم
امكان الرجوع فانه الظاهر من الانكار على اهل مكة في الجواز قد تقدم في
بعض الاخبار الممنوعة من الشيخ تصريحه من ذلك فلا وجه لعدم ذكر العلامة
لها على ان الذي عن التمام محتمل ان يكون اعتقاد التمام وهو سبب التمام
فلنا من الاخبار القاموس القادسية قريب الكوفة مر بها ابو عبد الله
فوجد محققا فقلت واسه فقال قد ست فادرس فحيت بالقادسية
فاما ما رواه احمد بن محمد بن ابي نضر عن ابي الحسن الرضا ع قال
سألت عن الرجل يد السيف في القصر فقال في ثلثة برد قد لا يرفق
العامية ولنا نعل في الحديث له لربها دفعة واحدا **الثاني** في الاول لا ينافي
في تحته بعد ما قد منا والثاني فيه اوجه حيلة واولى صير وقد ذكرنا
والثالث صحيح والرابع فيه عبد الله بن ابي خلف وقد ذكره الشيخ بهما

قريبة

في ترجمة ابنه سعد وقال ان احمد بن محمد بن عيسى عنه ومحمد بن هاشم
التعاشي واما ابن هرون العدي فالذي وقتت عليه كتب العامة انما
عامة بن جوين وانه سبغ وابو سعيد الخدري ذكره الكشي في احاديث
يدل بعضها على انه كان مستقما وفي باب روى الشيخ في باب ثلثين
بطريقين وفي عبد الله بن المغيرة وقد قد ما يقتضي ترجمته كونه غير
واقفي ان ابوسعيد كان مستقما والرواية في الكشي ايضا محتملة ما اشهر
المروفي كتاب البرقي في الرجال عده من الاصفياء صاحب امير المؤمنين
والناس فيه عروين سعيد ولا يبعد ان يكون المدعي الذي وثقه في
مخرج ذكر الوقف كما في الكشي واما قلنا ذلك لان في الرجال عروين سعيد بن
فراحماد الصادق ع بهما في كتاب الشيخ والمدعي صاحب الرضا ع
ذكره التعاشي ورواية محمد بن عيسى عن المرفوعة لما قلناه لان ابن عيسى
صاحب الرضا ع والهادي العسكري عليها السلام في كتاب الشيخ وابن
هلال فراحماد الصادق ع وفي رجال الباقين عروين سعيد ايضا قالوا
المعاينة لابن هلال متحد في الكلام واحتمال البقاء الى زمن الرضا ع في حلال
الا ان الذي القرب فلنا ما **الثاني** في الاول ما ذكره الشيخ في موافقة العامة
هو اعم فان الشرح عن ثلثية القول ما وبعة عشر في ثلثها والثاقلية
وسمى ذلك لعمري ما لا واحد والبريد قد قد مناهن القاموس انه فرحماد
او اربعة وما قاله شيخنا الحق انه الله في قوله الكتاب فانه لا يبعد ان
يكون قد سال عن رجل معين فاجابه على مذهبه لا يخرج ما قلنا على ما
من اقول العامة وما ذكره بعض افاضل المتأخرين انه من العدم ان
الرواية يمكن دون مفهومها كما ينبغي به ان القصر في الثلثة لا يقتضي
ما دل على القدر المذكور في الاخبار بل انما ينافي وهو ما حيث انه يقتضي

عن

عدم القصر فيها دون الثلثة ولا يخفى ان ظاهر السؤال تحديد مقدار ما يجب
وعلى احتمال كون البريد اقل ما قلناه عن القاموس ملك وان بعد الثاني ما
قاله الشيخ في المرفوعة العامة كانه خرج ان بعض العامة قالوا ان القصر
يجوز في الامام وقوله يعني ان يكون للبريد اقل من يومين في اليومين اقل ما يجب
فيه القصر فيجب عليه التمام فيه ان ظاهر الرواية بقي الباس عن التمام
لا وجه له الا ان يقال ان الثاني لا ينافي في الجواز عن الظاهر ولو كان
الشيخ باليومين خاليا عن الفائدة وبالمجمل في الاول اولى وما قاله شيخنا
المحقق في فوائد الكتاب من احتمال وقوع التمام انفا ووقع مع الاول
ين يعلم فكل من علم ظاهرا فلا يجب القضا او لا ينافي على البصائر عرفت هذا
فاعلم ان الشيخ والذي يكشف عما ذكرناه الظاهر من مراده بما ذكره في اعقاب
المقدار او الثانية فانه والحال ان ما ذكره الثانية قد ذهب الى القصر فيه
لا الى تعين التمام ولا خيل الى ذكر الاخبار في الثانية لوجه بعد ما قد
جملة كافية ولو حمل كلمة على ان مراده ما ذكره عدم الالتفات الى الذين
مخرج ما دل على المقدار امكن الا انه يبقى عليه ان القصر في البريد بين والبيان
مع وجود اخبار الامارة لوجه البريد يعني ذكر ما يدل على ان اعتبار
ما ورد في الاخبار السابقة من اجل على الثانية والاربعة ولعل من
ان الجواز المستدل به بنفسه ايضا اليوم فلا يكون اليقين من خلاف القصر
الا ان شمل ما نالت كما ترى ظاهره في ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقصر
في الفسخ اعم الى ان المسافة قد سخره والبريد صدره كالثالث في الظهور
مخرج والظاهر من خلاف الظاهر واحتمال شيخنا ان يكون المراد في اقامة
عشرة ايام ايضا اذا كان متبعا مشق ايام لا يخرج من حال اذا السؤل يقتضي
الاستقرار من القصر بحسب المقدار اعم من الجواز الى القصر واحتمال

ان يعود الى المرجع الى التقصير فيه ان يكون السؤال اول لغة ايضا كما
لفظ اعادة السؤال والجواب بان التقصير في فسخ كان بعد الاقامة
يوجب كون التقصير في الفسخ المذكور اولاً مقيد بما ذكرنا من الاطلاق
مثله لا يناسبه التقيد بعد ستة الا ان يتكلم واحتمال ان يراد بعشرة
ايام انه كان يقصر في عشرة ايام ثم يتنوي الاقامة ويرجع الى محله من
الآن التقصير في فسخه لا يناسبه التقيد براد في الجواب الثاني بان
منتهى التقصير الذي لا ينبغي التزمه وفي الاول مبدأ التقصير الذي لا
ينبغي التقصير فيه وفيه ما لا يخفى وما قاله الشيخ في صدر الرواية دون
غيرها واطن ان الشيخ لا يحظر بماله منافاة آخره ان المراد به ما قلناه
ما يناسبه **قوله** ولا يتناقض هذا الا في ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن احمد
بن الحسن بن علي بن عيسى عن سعيد بن مصدق بن صدقة عن عمار بن
موسى عن ابي عبد الله قال سالت عن الرجل يخرج في حاجة فمضى
فراخ اوسنة فخرج فبات في قرية يزل فيها يخرج منها فمضى فخرج
لا يجوز ذلك ثم يزل في ذلك الموضع قال لا يكون مسافراً حتى يسير في ذلك
او فريته ثمانية فراخ فليتم الصلوة الى قوله ولا يقصر يومه ذلك **الشيخ**
الاول موثق على ما تقدم والثاني مرسل **الشيخ** في الاول ما قاله الشيخ من جهة
وما تضمنه من قول حتى يسير في ذلك او فريته ثمانية فراخ فليتم الصلوة
ثم انما يخرج لان مسير الثمانية قد تضمن السؤال حكمها والجواب **بأن** في
مسافر اولاً ان يراد من الكلام الثاني ما قلناه والثاني ما جرى ظاهره
على ما قاله الشيخ لكنه يدل على ان الرجوع من الربعة فراخ لا يقصر التقصير
وقد صرح الشيخ سابقاً بالخبر وكان عليه ان يذكر الوجه فيتم ان
الحديث صريح في ان ارادة الرجوع يقتضي التقصير بمجرد الربعة فراخ لا

حي

11 **فت**
يخفى انه لا راحة الرجوع ليوهمه **الحج** فمضى فخرج في فسخ كان بعد الاقامة
هذا الخبر لا ينافي التقصير اذ المراد الرجوع له لا مطلقاً الاخبار السابقة عليه
بين الاخبار رعاية الامر ان هذا الخبر يدل على ان ارادة الرجوع يقتضي لزوم
التقصير والشيخ لما قال بالتخييل مطلقاً في هذا الكتاب والخبر مناف له والحاكم
التوجه بانه لا يقصر على سبيل التخييل **بأن** في هذا الخبر لا يقبل التوجه
بما لا ينافي الخبر لان فيه لا يقصر ولا ينظر والافطار متى عند الضرر وفيه
من تخيري الصحاب في الامر بانه وان كان فيه كلام لان العلامة نقل عن
التصريح في الصوم ايضا لان الاثر لا يلزم للشيخ بهذا الخبر وما روي عنه الصحيح
وغيره في فسخ في راحة من التوجيه وما تضمنه من زيادة السفر لاجل الافطار
القول فيه انشاء الله في بابه فان قلت لا زاد ان كان ضعيفاً بالارهاق والاداء
بالترقيق والاحمال فاعتاد الصحاب على اشتراط قصد المسافة باق في حق من
قلت فتدعى العلامة في المنهي الاجماع على هذا الشرط فيما نقله بعض النسخ
اما استدلال البعض بان المسافة معتبرة ولا يتحقق الا بالقصد او بالفعل
والثاني ليس بشرط فيكون الاعتبار بالقصد والخفي في الاستدلال
والاولى ان يقال والثاني ليس بشرط لاجل ما ذكر شيخنا قدس سره وان كان
اثبات الاجماع محل كلام وكذا لك الانحصار في مؤيد لدعوى الاجماع
قد صرح بعض الصحاب بانه يكفي القصد تبعاً كالعبد والمولى والرجعة
لكن بشرط ان يعلم قصد التمتع **الحج** التقصير وعدم الغرض على المعهود بقدر
القصد **والشيخ** ان اشتراط العمل بالقصد ان اراد به مجرد العلم دون قصد
السفر الى ما قصد التمتع من المسافة امكن الفرق بين التمتع والسفر وان
قصد السفر الى المسافة مع التمتع فهذا لا يقتضي كونه ذاك لو كان كذلك
كان فرقاً بين الحرفين الطريق يكون سفر تبعاً لا اصلاً بل يزعم ان

12 **شهادة**
فيه او لان الشاهد في هذا المقام يتوقف ثبوت الحكم به على الاطلاق على
الدليل العلم انما هو طائفة الحكم التي الاما خرج بالدليل كالهلال
وثانياً ان شهادة الشاهد في غير معللة بالظن ليكون الظن الحاصل في الشاع
اقوى يجب اتباعه بل يجوز كونها بعدا فشر لا يحكم بالشاع دائماً بل خصوص
بما وضع كاي علم كرسب المتأخرين وما قاله البعض افاضل المتأخرين رحمه الله
ان الظاهر ان البينة الشرعية هنا لا تحتاج الى حكم العالم لانها جهة شرعية في
اعظم منها والاصل عدم اعتبار انضمامه ولا قد يتبعه او يتعدى فليست
به مثل الهلال ودخل الوقت فتنظري القاصر به محل بحث اما اولاً
كون البينة جهة شرعية في جميع الاحكام موضع البحث فليكن محل البحث
ولو اعتقد الاجماع لا يحتاج الى ما قاله الاخبار **الشيخ** على ما يدل على ذلك
وجرحه الدليل فيما ذكره وهو من المصادرة واما ثانياً فان الثبوت في الظن
ان كان معللاً لا يقتضي الجريان في غير ذلك من مفهوم الموافقة ففهم ما قلناه
في مفهوم الموافقة وان كان لا وجه لاعتبار الاولوية اذ الاعتبار بوجود العلة
كانت في الماوي او غير وان كانت العلة مفقودة فلا فائدة في الاستدلال
بمفهوم الموافقة واما ثالثاً فان اصل الوجه له عدم ثبوت الحكم
ومعه الحاجة الى الاصل ان كان عالماً وان كان خائفاً فانشاء الاصل
حتى ولو اريد ايقان القصر لا وجه بعد امكن فعل العبادة تماماً وبالجملة
لم اتفق على دليل ما ذكره **الحج** فخرج من شيخنا قدس سره وما قلناه من وجوه
ذكرنا في على تعدد الثبوت بالبينة كونه تعارضت البينات على وجه لا
يمكن الجمع بان تشهد بالاعتقاد ولم يحصل الجمع احتمال وجه القام للاصل فيه
ما قد ساء ظاهراً من المفسر لا في المخرج من الاصل وقد يقال ان تعارض
البينات ينبغي ان العرض رجحان بينة القصر والخبر قدس سره او لعدم

ما ينضم الى المسافر من اسباب السفر يوجب البينة الا ان يقال بالفرق فخرج
زيادة الزوم وفيه ما لا يخفى في ان هذه اعم من ثبوت الحكم لاجماع
ونحو ولم اتفق الا في الالة اعم اطلاق الاخبار والشيخ في هذا
وجه الفرق المذكور ولعل هذا الاشكال فيه لعدم تحقق خلاف في البين
انما الاشكال في توقف العبد العتق اما بوجهين فسيبيل او امانة فليكن
الوقوف او توقفت المارة الطلاق كذلك ونقلاً في قدس سره في شرح
الارشاد عن العلامة انه قال لو جرت المارة الطلاق والعبد العتق
وعن ما على الرجوع متى حصل فلا ترضى وفيه الشاهد بحصول امانة
لذلك ويمكن ان يقال ان اصل الاستسيلة لا يخرج عنه بالاحتمال **الشيخ**
والذي رواه سعيد بن عبد الله عن احمد بن الحسن بن علي بن فضال عن
بن سعيد المدائني عن مصدق بن صدقة عن عمار بن موسى الساباطي قال
سالت ابا عبد الله عن الرجل يخرج في حاجة الى قوله وليس منافقين
على هذا الوجه **الشيخ** وفي كافي **الشيخ** ما ذكره الشيخ في محل تأمل وما
ذكره شيخنا المحقق في فوائد الكتاب من ان المار يقصر في رجوعه او في
الموضع الذي قصد قبل البلوغ الى الموضع مع الرجوع ثمانية فراخ
بحث بالنظر الى الوجه الثاني لان حجة الاباب الى الله هاب متوقفة
على الدليل ولا علم الا ان موافق للشيخ على ما ذكره وقد يمكن توجيه كلام
الشيخ بآراء الشروع في الرجوع الا ان العلم خلافة بقي في المقام موافقاً
رب ان العلم بالمسافة لا ينافي السابقين يقتضي وجوب التقصير في حق
بعض الشاع وشهادة الشاهد بين وجهين يخالفه وقد يقال ان الشاع اذا
لم ينفذ العرفان ان نأخذ الكتاب به والاتفاق الى ما ذكره مجدي قدس
سرهم ان الظن الحاصل في الشاع اقوى من الظن الحاصل في شهادة الشاهد

ولا

يقضي نوع شك وهو قولنا انك لم تبلغ الوضع الذي يجوز فيه التقصير فان
هذا يقتضي ان التقصير لا يجوز الا بعد الرابع والاربعين والاربعون والاربعون
تضمنه قوله وعليك اذا رجعت ان تترك الصلوة وما يدل على اعتبار الرجوع
بالفعل لا بنية وجعل على ما دل على الرجوع على الرجوع وقد يمكن ان يقال ان
مراده بقوله اذا رجعت الرجوع الى الصلوة لا الرجوع الى الصلوة بل الرجوع الى
ان تأويل الاول ليس اولى من تأويل الثاني والعجب من هذا التأويل في هذا
قدس سرهم انهم لم يروا هذا الذي الاستدلال لفصل الصلوة وانما التقصير
على رواية المروزي ووجه ما شيخنا بالضعف ثم قال ولو حجت كانت حجة على
الاستصحاب ولكن ذلك في الاستدلال التام اذا نوى الرجوع مع انه محتمل ان
احتمال الظاهر كما قد ساء هذا وما الثاني فقد عرفت حال مسند الا انه
في الغيبة في الصحيح ومع معارضة للسابق عن يمينه والحال على الاستصحاب
ممكن اما ما قاله الشيخ في العمل على خارج الوقت فلا يخفى ما قيل مع امكانه
وعند تعرض الشيخ للذي ذكره في باب **باب الرجل يفر**
الوضيعة او غيرها احسن الشيخ تعرض الى القسم جوف من محمد بن ابي
سعد بن عبد الله عن احمد بن محمد بن الحسين بن سعيد عن فضالة عن ابي
بن اسمعيل عن الفضل قال سالت ابا عبد الله عن رجل ما فر من الصلوة
ارضن ولما يتكلم في وضيعته قال اذا نزلت قرا وضيعتك فانه الصلوة فاما
كنت في غير ارضك فتصلى الى قوله اذا فر من الصلوة ثم ايام **السنة** في الاولين
فيه لو تيات بعد ما قد ساءه وذكرنا تواتر اسمعيل بن الفضل فيما تقدم في الثاني
فيه عن ابن بن محمد وهو الاشعري وقد وثقه الشيخ في رجال الرضا عن كتابه
والجاشي لم يوثقه وكذا الشيخ في الغيبة **والثالث** فيه علي بن اسحق
سعد والشيخ في رجال من لم يرو عن النبي عليه السلام ذكر علي بن اسحق بن

عمن عن

سعد

سعد الاشعري وان الراوي عنه البرقي والجاشي قال علي بن اسحق بن عبد
بن سعد الاشعري ثقة وهو ما ذكره الشيخان الجاشي ذكر ان الراوي
عنه احمد بن محمد البرقي واما ما يروى عن الجاشي في الرجل والرجوع
فيه محمد بن سهل وهو السعدي لا صاحب الزمان والرجوع في الرجل
محمد بن سهل مكره لكن صاحب الصادق عن كتاب الشيخ ثم ان محمد بن
سهل عن ثقة مروي في الجاشي لكن ان غيره عنه يرجع الى محمد بن علي بن
وهو من كوفي في كتاب الشيخ في رجال في رجل فر من الصلوة ولم يفر من
عن محمد بن سهل الذي هو يروى عن الجواد عن فضالة عن احمد بن
والشيخ فيما تقدم ذكره علي بن اسحق في رجل فر من الصلوة ولم يفر من
الرجوع وهو من كوفي في رجال الجواد والهادي عليه السلام كتاب الشيخ
بالجملة فاصطاح الشيخ محمد بن المرام والثامن موقوف كما تقدم **الذي في الاول**
ان كان مطلقا في التمام في العمل الا انه ساقى ما يقيد ما يدل على الاستصحاب
وما ذكره الشيخ في الوجه الاول من اقامة عشرة ايام لا يتم في هذا الخبر لا تضمن
العصر في غير سنة ولا اقامة لا في غيرها من ارضه وغيره كما لا يخفى والظاهر
فيه دلالة على التقصير في الرابع ولو قيل في الخبر محمد بن النضر عن الجواد
يطن من اظهر الامر يقتضي التعبد قد ذكرنا مثله سابقا ولا مانع من
السائل منهم التحية بسبب ذكر الخصة فاسبح في السؤال اما حل الشيخ على
نية الاقامة فهو مع بعد عن الظاهر لا يفي بدفع ما يدل على الخبر التقصير
في ما دون الثانية حتما فكان الاول من الشيخ التفتت الى هذا فلتأمل واما
الثالث فالاولى فيه ما قاله شيخنا من ان الامام لم يرد به في الضعيف
احتجاج الى بقاء الضعيف بالاستيطان ولو حمل على التمام في الطريق لو
الامر بعدة تقتضي التحية فيكون ان يكون عاريا للصحة في اتمم بالانتماء

الى عبد الله الشري والراوي عن ابي طالب البصري المذكور هو لا البرقي ايضا
على ان في الرجل اما طالب الشري والراوي عنه محمد البرقي وهو بصري
ايضا فاحتمال اتحاده مع السابق ممكن لو اختلف الراوي عنه وهو
مهم ولا يخفى في رتبة ابوب بن نوح منه واما السابق ففيه اجاب
الحسن في النسخة التي وجدتها في نسخة احمد بن الحسين وهو في باب
واحد من الحسن على ما مضى ذكره على تقدير الحسين لانه لا يخفى
قال في فوائد الكتاب ان الظاهر ان احمد بن الحسين هو ابن عمرو بن يزيد
قد وثقه الجاشي فتكون الرواية صحيحة وشيخنا قال في فوائده انه اما
ابن عمرو بن يزيد او ابن الحسين بن سعيد وعلى كل حال فالرواية في الفقيه
من رتبة بطريق صحيح **الذي في الاول** لا يدل على مطلوب الشيخ ولا بعد ان
يكون لفظة ضيعة في الخبر اطلاقا وانما هي ضيعة لكن النسخة التي رايناها في
وعلى تقدير ذلك يشك في الخبر ان ما دل على اقامة ستين سنة في اطلاق
الرواية ولو قيد بعدم الاقامة ستة اشهر يرجع الى ملاحظة الوجه الثاني
لانه مستقل كما لا يخفى والثاني ما قلناه ان فيه على ان الخبر المذكور يقتضي
ان مسير الامانة فاسر يوجب التقصير لا انهم جعل التقصير ما سبق
مقام عشرة ايام ولو كان التحية كما لا يخفى في التمام واحتمال امره في
ينافيه ظاهر الاخبار والمجمل في الخبر ترك هذا الوجه كان اسهل من
محاذاة التحية في زامل الاخبار واحاطها بعين الاعتبار واما الثاني فاما
منه اعتبار الاستيطان في الحال او ما يقاربه كما يفصله فيما بعد عند
ذكر خبر ابن نزيه والظاهر كلام الشيخ في الوجه الثاني اعتبار ما مضى للبرقي
لا يدل على مطلوبه وهكذا الرابع ما قاله القاسم فلهذا لا يلزم ما قاله الشيخ من
صحة وان كان بخبر يقتضي خلاف ذلك والسادس مثل ما عرفت في

كما رأى المصلحة في السابق في الامر بالقصر لان الرجوع مضابفة كون الامر
للو جوب العيني يقتضي العمل الاول وقد بوجه الثاني بان الاحتجاج الى التقييد
يساوي الاحتجاج الى صرف الامر بظاهره والرجوع يمكن حمله على الرجوع
عدم التقصير والافطار في الضعيف او انتم على سبيل الانتكار كما ذكره شيخنا
رحم الله اما حل الشيخ في غاية البعد كما في الثالث والخامس لا كما دعي
الذي جملته ما قاله الشيخ من اقامة عشرة ايام بعد قوله ولو لم يكن
له الا نخلة واحرق وظهر النبي عن التقصير والامر بالصيام وقد استدل في
هذه الرواية القائمون بمحمد المالك في لزوم التمام وان لم يكن من قول المالك
تري **قوله** والذي يدل على ذلك ما رواه سعد بن عبد الله عن ابيه
هاشم عن اسمعيل بن مرام عن يونس بن عبد الرحمن عن عبد الله بن سنان
عن ابي عبد الله قال فرأيت ضيعة ثم لم يرد المتعام عشرة ايام قصر وان
اراد المتعام عشرة ايام اتم الصلوة الى قوله فاذا كان كذلك يتفهم
يدخلها **الذي في الاول** فيه اسمعيل بن مرام وهو في الظاهر مجهول الحال
وان كان مدقرا في الرجال والراوي عنه ابراهيم بن هاشم ومما يستفاد
رواية ابراهيم عن مدح لما يظفر بالقول في ابراهيم بن هاشم انه لو
من تخرجت الكوفيين بغيره وان اهل كركنا يخرجون الراوي لم يخرج
الريب فيه فلو كان اسمعيل في رتبة ابوب لما روى عنه ابراهيم وفيه نظر
الا انه قابل للتوجيه ومنه قوله في الظاهر انه مجهول الحال فامل والثاني في
البرقي والظاهر انه مجهول وقد تقدم الكلام فيه وسلم بن جعفر في رجال
اما موسى بن حمزة بن يزيد في غير ما ذكره في كتابه **والثالث** لا ريب فيه
ولكن ذلك الرابع والخامس والسادس في ابراهيم بن محمد بن الحسين
وغیر وقد يفرح احتمال عبد الله بن الصلت لولان الراوي عنه احمد بن

الراوي

بل هو جالس في كونه مسافر الى الدول اليها ثم قيل ان الذي ذكره
 ثم قال وهو غير بعيد عن الاستيطان على هذا الوجه ان كان معتبرا مع
 الملك في عدم مدلوله وانت خبير بان الدليل الاول وهو الخروج عن كون
 مسافر انما ياتي الدليل الثاني لان الثاني مقتضاه تحقيق السفر يحتاج الى
 اعتبار الإقامة على كل حال فليبحث في اعتبار السنة الأشهر في البلد المختار
 للإقامة على الدعوى بحال واسع وأدعفت هذا فاعلم ان عبارة المحقق
 على تقدير العمل بالملك كونه مسافرا بان يراد بالوطن ما بين البلد المختار للإقامة
 بين ان ما قاله فيها فاعلم بعد والوطن الذي يتم فيه كل موضع له وقيل
 قد استوطنته شهر بعيد ان البلد المختار للإقامة على الدعوى انما يكون في
 ملكه استوطنته الشهر في التمام وان اقام سنة والحال لا يستحال
 لان ظاهر بعض الأخبار المعتبرة اعتبار الدعوى على الملك ولو جلت الأخبار
 الدالة على الملك على غير البلد المختار للإقامة على الدعوى أمكن الجمع بينها
 وبين ما دل على ان الوصول الى الضاع يجب التمام مطلقا وقد
 جملة من الأخبار وسيأتي بعض منها وافتها في غير الكتاب وفي الظن ان
 هذا الوجه غير بعيد ويراد بالحق وكلام البعض هذا المعنى فلا يخفى
 اقامة السنة لكن لا اراد ان يخرج به بظاهره بل يينا كلمة اعتبار الملك
 في المنزل ولو اراد المحقق بيان الوطن الوارد في الأخبار المنقولة على
 الإقامة سنة أشهر لم يطلق الوطن ثم الخطأ ترك بعض العرفاء
 منه العوم لكن وطن والأشكال فيه وادعوا كما ذكرناه من تأمل الأخبار حتى
 التامل على ان الوطن بهذا الوجه متى وقع على هذا الشكل الذي ذكرناه
 له ملك فانه لزم الإقامة في كل سنة او في سنة مشكولة وعدم الالتفات
 ويمكن تأييد اعتبار الإقامة سنة أشهر مضافا الى ما دل على الملك بالأخبار

سنة

الدلالة

الدلالة على ان المسافر يقصره من المقام عشرة ايام فانها عامة فادخل فيها
 صاحب الملك والإقامة بقي ما عداها والخبر الواضح بحمله على التمام في
 السفر بحال ويؤيد ايضا استحباب القصر وقد يقال ان معارض مع
 ما تقدم من عدم الصدق السوفان التمام هو الأصل والخبر الدال على
 بان المسافر في اهله فليأت في الرخصة قال جدي قدس سره عند نقل
 الشبهة وان لا يقطع السفر فيهم على منزل وهو ملكه والعقار الذي
 قد استوطنته او بلد الذي لا يخرج من حدودها الشهر سنة أشهر فضاء
 بنية الإقامة الموجبة للتمام متوالية او متفرقة او متوالية الإقامة على الخارج
 مع استطائه المدة وان لم يكن له ملك وهذه العبارة قد تكلم عليها في
 الأمر تأديما لا يرد على المقصود ان قوله اخبار وان لم يكن له ملك قد
 على ان اعتبار الملك على الإطلاق ليس موضع وفاء في كلام بعض محققين
 المتأخرين نحو ما قلناه من تحصيل النقطة للاحتفال الذي قد انحصر
 كلام جدي قدس سره بأشراط الاستيطان المدة والله اعلم الثاني قال
 بعض المحققين صوما قال جدي قدس سره في الرخصة من عدم اشتراط الملكية
 كس لم يذكر الدليل ولعله لا يطلق الأخبار لكن اشترط جدي قدس سره
 في الرخصة بنية الإقامة محل كالم لأنه لو اتفق بالرد على ان يكون تحقق
 الإقامة لا ان يقال ان الإقامة بنية الإقامة كما ادعاه البعض ثم الاشهر
 في غير ذلك في الهلالية والعدد وعلى الإطلاق والمفصل الاستدلال في الهلالية
 وعدمه وليدنا نظاير في اللغة يعلم ان تتبع الرد لان الدليل على جمل
 قلنا ان الثالث قد علمت حكم الملك لكن لو ترك الملك قال بعض الأخبار
 ان الحكم المعلق به لان ظاهر الأخبار يقتضي ذلك ولست خبير بان هذا
 على الإطلاق مشكوك لان زوال الملك قد يكون مع الاستيطان سنة أشهر

سهل بن زياد وقد ذكره محمد بن الحسن فيه هو الصفا على ما ذكره شيخنا
 المحقق اية الله مشافة في الاول ما ذكره الشيخ في بعض جداوله ان ظاهر
 كلامه ان المسافة من الحج الى الضاع غير معتبرة في عدم المسافة
 وانت خبير بان سواد مشايخنا من الأخبار عن السفر على عدم المسافة
 الخروج مسافة في بعض بل الظاهر من الروايات ان الطريق الى الضاع غير
 حرج بل عليها لا يستقر في ضيقة بل يكون في جميعها والواجب بان لا يقال
 لواقعته ما تقدم من الحج على إقامة العشرة في كل قرية وان كان بعد المسافة
 هنا أشد ولا بعد ان يحل الجرحي بعد رجوعه على إقامة العشرة فانها
 في موضع معين مخصوص وقد صرح العلامة في الكافي بان المسافة
 على إقامة طوبى في سباق يتنقل قرية الى قرية ويعلم على الإقامة
 في واحدة منها المدة التي يطلب عدم سفره لأنه لا يجوز الإقامة في بلد بعينه
 وكان كالمتنقل في سفر من منزل الى منزل وهذا الكلام والعلم متواتر
 الدخول فيه ان في بعض الأخبار إقامة العشرة واللفظة اذا دخلت
 ان ذلك بها مقام عشرة ايام فامه الصلوة الحديث ولا كذا في بعض النسخ
 في وجهه وفي بعضها اذا كانت بلد وهو ظاهر يقتضي اتحاد البلد
 وان أمكن ان يقال ان اعتبار البلد غير محصور في السفر بان بنية الإقامة
 في واحدة كافية في كلام البعض نظر الى العوم وفيه تامل وحرجان
 العوم قابل للتخصيص بالبلد على تقدير عدم التخصيص بخلاف ان يراد به
 البلد المخصص في الجرح كما يحكي ما لا بد منه ان شاء الله على كلام
 العلامة فاعلم ان الخبر عن ان أول الكلام يقتضي التعيين وقوله ان
 كان كالمتنقل في سفر في قول الى منزل بل على عدم التعيين اذا
 هناك الشيخ لان من يترك الاحتفال الذي قلناه بان إقامة العشرة تأخر في البلد

وقد يكون مع بقاء الاستيطان بقصد الدعوى والزم الح أن كان بالانقضاء
 اشكلا ما قد ساءه من الخلاف في الجملة وان كان المراد زوال الملك مع زوال
 فله وجه غير ان ظاهر أخبارنا المتأخرين الاكتفاء بإقامة السنة الأشهر ولو
 من قول الملك اذا قضى الزوال ينبغي زوال الاستيطان كذلك لان
 النص نص الاستيطان في الملك سنة أشهر فالغافر بين الملك والاحتفال
 غير واضح وقد ذكر شيخنا بعد ذكر عبارة المحقق المتقدمة لان الوطن كل موضع
 له فيه ملك قد استوطنته سنة أشهر ان المطلق العبارة يقتضي عدم الفرق
 في الملك بين المنزل وغيره قال بهذا التعدي من العلامة وهو لا يخفى
 صحها بالاكتفاء بالشهر الواحد واستدلوا عليه بالرواية السابقة لعارض
 ولا يخفى ان رواية عماره على ان جرح الملك كاف في عبارة المحقق نصت
 انه لا بد من الاستيطان سنة أشهر في الملك فالجرح وعدمه لا يفرق
 الرواية غير كافية بالاستدلال بل القصر على مخرجها بالضعف ثم قال في
 اعتبار المنزل ثم لم يبين المنزل اهل الملك ام غيره وان كان الظاهر من
 ملكه بقرينة المقام لكن الاستدلال منه برؤية ما بين يدي على الملك محل
 تأمل كما قد ساءه من الخلاف فالجرح في مثل هذا الموضع مما ينبغي ان
 ما رواه احمد بن محمد بن ابي عن محمد بن عبد الله بن يحيى عن عبد الرحمن بن
 الجراح قال قلت لابي عبد الله عن الرجل له الضاع ويقترب اقرب من بعض
 فيطوف فيها ابتهام فيقول نعم الى في كذا في وجه هذا الخبر ما قد ساءه
 في الأخبار الاولى سواء **في الاول** في عدم الدعوى في كذا وقد تقدم في المتن
 فيه والحاصل ان الشيخ في الغرض قال انه فطنته والتماسي في الحديث
 الاسرى وما بعد الخبر من الجراح ففيه كلام قد ساءه ايضا لان الدعوى
 بين المتأخرين من الخبر محددا يشهد داخله الموضع غير في غير المتأخرين

سهل

او ما يشبهها في القبح بخلاف مثل الضياع المتعارفين ثم يذكر ما بعد
 فاحد الوجهين وما يقال ان الحديث الذي اشترى اليه قوله اذا
 امره بابتاع الضياع الغريبة وقد سمعت ما في وجهه للمعاصرين
 دفعوه هذا على سبيل المباشرة مع الشيخ والافتد قد سماه في الواقع
 العشرة واحتمل اقامة السنة اشهر السنة بعد ذلك لا يخفى ولعل
 عدم صدق السنة بالدوران في الضياع كما ذكره بعض الاصحاب من ان
 المسافر قطع المسافة في شهر او ثلثه لا يقصر عنه لا يستحق ما ذكره
 مكنا لكن البعد في غير حقي مضاف الى انه يقتضي ان السائل من غير ما
 ذكرناه او اوجهه كونه مسافرا في مسافة تم وصل الى ضياعه بل تكون المسافة
 من حيث الضياع وظاهر السواد خلاف هذا فليست له ولما ذكره الشيخ في المباحث
 فالكلام قد سبق في الوجهين مما يقتضي من الامادة **في باب الثاني**
على بعض اهل الحديث اخبرني الشيخ رحمه الله عن احمد بن محمد عن ابيه عن الحسين بن
 الحسن بن ابيان عن الحسين بن سعيد عن فضالة بن ابيان عن عثمان بن الفضل
 بن عبد الملك قال سالت ابا عبد الله عن المسافر من على بعض اهل
 يومه او ليلة قال يقصر المسافة الى قوله حسب ما صرح به **في الثاني**
 تفنن من امره والثاني فيه لا بد من الحصر وقد قال النجاشي انه في قوله
 روى عن ابي عبد الله هو وان كان يصح ابا القاسم المتفق والشيخ قال
 انه واقفي في اصحاب الكاظم ومكانه وجماعة من المتأخرين قالوا انه كان
 بين توثيق النجاشي وكونه واقفيا اذ لم يمكن وقد اسلفنا ما يروى هذا
 لان ترك النجاشي ذكر الوقت دليل على نفسه غاية الامر في التقدير من
 بين في الوقت من النجاشي واثباته في الشيخ والنجاشي من جهة توثيق
 عدم الملقا لبعض من الرجوع منهم على التعديل لاحتمال اطلاع الجميع

على ما لم يطلع عليه المعدل فان هذا يقتضي تمامه لا في مثل النجاشي كما يعلم
 ثبت وتثبت ما على غيره وانما قلنا مقتضى ما لا مكان الخلق
 ذكره حيث ان الاجماع بالركبة ان كان يفي في وجه الظاهر من تقييد على
 غير فهو موقوف على الامتياز بالدليل واحتمل الافتد على طوله انما
 انه التعليل بالافتد في وجه الظاهر فيه ما يقتضي ان الاما بالظاهر في قوله
 لا يفتد له اذ لو اريد به مجرد عدم علم الفسق دخل فيه الجهل والخطا فيه
 واقصوا فلا يمكن الاستدلال به وان اريد عدم اعتبار الموطن بل يكتفى بالمعاشرة
 الظاهرة المطلقة على حصول المصلحة فاطلع الخارج على الفسق يقال فيه
 في العدول لان المعاشرة الظاهرة اذ علمتها المصلحة بعد معاينة الظاهر الخارج
 على الفسق مع المعاشرة الظاهرة فالوجه له يمكن ان يقال يجوز
 اطلاع الخارج على امره من الظاهر وان لم يطلع على المباطن او اتفق الاطلا
 على المباطن وفيه ان الاكتمال على المباطن كما لو ان يكتفى بالمعاشرة والاطلاع على
 الظاهر فاداة على المعدل يمكن فوجه في غير النجاشي فليست له اما ما قيل
 من اعتبار ذلك السبب في الرجوع دون المعدل فهو وان كان مشهورا لا انما يحل
 بحث ما قيل في المعدل وان اسباب التعديل كثيرة يصعب ذكرها لانه
 يرجح الى ان يقول لم يفعل ذلك ولم يفعل كذا وهو شاف بخلاف الخارج فان
 لا في البيان بخلاف الناس فيما يوجب اعتبارا كبيرا وتفسيرها فانه
 هذا ان يفتد في التعديل لا يخفى اذ التعديل بالاختلاف في الرجوع لوجه
 الاختلاف في التعديل فبما ينبغي ان يعلم ان المعرفة بذهب الخارج ولو كان
 في الحكم لو كان الخيرة العادلة والخير بالنسبة يرجح ان لا يفتد لو وجد او
 يتفقد بمجهول او غير متأكد او غير مع الاتفاق في الفتوى ولو حصل الاختلاف
 فالقول قول المعدل او الخارج في الترجع نظر وان هذا بالنسبة الى الشيخ والنجاشي

ع

اسباب

لقد اذنت في اصول الحديث فان المعرف في الدلالة انه مع العلم بالاتفاق في
 الاطلاق والاعتماد حاصل وبنه فالنهي لوجه عدم رجوع الامر الى
 مجرد الجواب وبني في وجه النجاشي حيث زيادة السبب في الجواب الذي يقتضيه
 القبح وعدمه في المتن وغيره فان الشيخ خالفنا ما يعتد على المتن وقد يقع
 الاستدلال في القبح في وجهه او غير ذلك على ان الذي يقتضيه الظاهر ان
 يرجع قول النجاشي والشيخ الى الجواب في التعديل بل الرجوع والتعديل وهذا
 لا وجه له المجهول وقد علم على تقدير عدم رجوع التعديل الميت وعلى تقدير رجوع
 التعديل اي فرق بين تعديل في هذا وتعديل مثل الصدوق في حقه فوجه
 التمييز اي فرق بين تعديل وبين التعديل في الحكم بصفة الحديث كما لو قال
 العلامة روى فلان في الصحيح مع كون بعض الرجال غير مصرح بتوثيقه في
 الرجال بل اي فرق بين التعديل في الرجوع وفي الرجوع والتعديل فان قلت الفرق
 على النجاشي في الرجوع بخلاف الرجوع ولما قيل الصدوق فيكون ان يرجع عدم
 الاعتماد على الرجوع ايضا اما قول العلامة في الرجوع يكون رجوعا فالجواب
 ما وقع له الاوهام في الرجال كما يعلم من تتبعه للخاصة والوجه ما وقع في
 من رجوع حيث قال انه في نقات الاصحاب والحال انه لا بد من توثيقه بحسن
 الرجال المعروفين الذين اعتدوا على العلامة كما يعرف من الاصل فانه لا يرجع
 غالبنا من الموجود لان ركن الرجال وجهه الوجه ان النجاشي قال في ترجمة
 محمد بن اسمعيل بن زياد بن زيد بن بيت بن زياد بن زياد بن زياد بن زياد
 انه كان رجلا في هذه الطائفة وتقاتلهم ومن اذله هذا الجرح كما لا يخفى
 مثل هذا كثير قلت الاجماع في الرجوع يمكن تسليمه اما في قول الصدوق في فلا
 وكذا في العلامة لانه لا بعض المتأخرين من على وجه ما ذكره بالوصف كونه
 واما الاوهام فبشرها بالحال مشكلة اذ الرجوع الى الظن وهو ينبغي ان يصح

في

الان يقال ان الخطا يتفاوت قلة وكثرة والحق ان العلامة رحمه الله اعتد في حكم
 على كتاب ابن طائوس زحون تحقيق على اصول الرجال الموجودة في زمانه
 ومثل هذا الاعتماد مشكوكا في مثل الصدوق فان الذي يظهر من حاله ان
 الاعتبار بكون ذلك النجاشي لان الاعتماد على القول مع كون اجتهاد يفتد
 على الدليل وقد يمكن الاستدلال بما ذكره وهو مفهوم الآية ان اجتهاد فاسق
 وان امكن الدخول فيها بان الظاهر الآية الاجابة عن الفتوى والرجوع والتعديل
 من رجوع الى الفتوى وبما يقال ان اعتمادا فادخل في التعديل في الفتوى في
 ما عداه وفيه ما فيه ولا يخفى ان الرجوع من الاتفاق بين من راسا كلاما على
 قبول الرجوع والتعديل في مثل النجاشي غير ممكن بعد العمل بغير الواحد وما
 ذكرنا ما ذكرنا لبيان ان العمل من تحقيق هذا القاعدة وقد اشار جدي
 قدس سره في شرح البداية الى الاشكال بنوع آخر وهو ان الاعتماد لان في
 الرجوع والتعديل على الكتب المصنوعة وقيل انما يرجع فيها الذكر السبب بل
 يقتصر على على قولهم فلان ضعيف وحسن وانما يقتصر ان ما قاله قدس سره
 لا يخفى نظرا لان ما يقتضون ان الرجل فاسق واقفي ولفظ ضعيف وان كان
 ليس اكثر من ان لا يخرج من مثل واقفي فيخرج عن ان السبب مبيح وان اريد
 ذلك فهو محمول ان الوقت ونحوه ليس من الاسباب التي تخفى على مثل النجاشي
 ليغال باحتمال ان الشيخ اعلم على ما لم يطلع عليه من رجوع هذا الى نسب
 المتقدمين ولا اطلاع واحدا من رجوع النجاشي فليست له اذ في هذا طالع
 انه يمكن ان يستفاد ما قد سناه في اول الكتاب قول بعض الروايات الضعيفة
 نظرا لان الشيخ اخذ ما كتب معتقدا واستند اليها فاشترى نقد العلم بها
 فليتبين من ذلك ان الرجوع فان قلت ما وجه التقييد ببعض الروايات
 الضعيفة قلت الوجه فيه ان بعضها اذا حصل للمعاصرين لا يتم العمل بها اذا

ثم قد ما قلناه فقلنا ان ما نحن بصدده فافضل البقاء في الثاني هو الاول
الفصل من عبد الملك والمذكور في الاول وهو الفصل من عبد الملك
الثاني اذ ليس في الرجال من حقا والروايات بل في الروايات على الظاهر
مع احتمال اختلاف الرواية في كيفية الجواب واحتمال الجواب بالبين
معاينتي تأمل ذلك في الخبر ما ذكره الشيخ العمل على استحسان الظن
ان مراده استصحاب ثبوت الاقامة عشرة ايام وكذا رد الشيخ استحسان التمام
فردون الاقامة كان واضح الشكال ويظهر ان يرد ما حجت ان يقتضيه اول
للمن اولئك بل ينبغي تحقيق الاقامة ان لم ينو التمام عشرة فكون الملامح
ترك الفصل المذكور بان يرجع الى وطنه او ينوي الاقامة لكن ينبغي
ان هنا في مثل الليلة واليوم بعد فعل الملامح في جميع ما ذكره ولو ان الملامح
الاقامة عشرة قد يشكك بان الحال قد لا يقتضي ذلك بخلاف الفراض
وهنا يعلم ان ما ذكره شيخنا قد ستره لانه لا وجه لما ذكره الشيخ بل
الاولى ان يخل على ثبوت اقامة عشرة ايام محل تأمل في الامر به **باب**
من يجب عليهم التمام في السفر اخبرني الشيخ عن احمد بن محمد عن
ابيه عن محمد بن الحسن الصفار عن محمد بن عيسى عن عبد الله بن المغيرة
عن اسمعيل بن ابي زياد عن جعفر عن ابيه عليه السلام قال سبعة ايام في
الصلاة والحج في يد وفي جباية روى الامر الذي يدور في امارتنا والحق
يدور في تجارتهم سوق الى سوق الى قوله قال لا بينهم وبينهم في الاول
فيه اسمعيل بن ابي زياد وهو يقول السكوفي المذكور ذكره وقال لا بين ابي زياد
السكوفي في الخاشي لكن المذكور رواية السكوفي بهذه الصيغة اخبرني
جعفر عن ابيه كما هي عادة اهل الخلاف وقد يتفق رواية الفقيه في هذا الصنيع
وما قد يؤكد كونه السكوفي ان الصدوق في الفقيه نقل الرواية عن اسمعيل

احمد بن محمد

والشيخ

بن ابي زياد وفي الشيعة ذكر الطائفة الى السكوفي لكن لا ينبغي احتمال كون
الشيخ بن ابي زياد غير من كونه وفيه بعد ان في عن احمد بن محمد عن محمد
بن عيسى عن جعفر عن ابيه عن جعفر عن ابيه عن جعفر عن ابيه عن جعفر عن ابيه
في عن احمد بن محمد بن عيسى عن ابي القاسم ابي الحسن بن محمد بن عيسى
في الخاشي والشيخ ونفعه ايضا في الفقيه وما يؤيد صحة ما في
انه الراوي عن ابي القاسم في الرجال صفوان وابن ابي عمير في الفقيه في
الخاشي فضالة وعلى بن الحكم على احتمال وثبوت فيها نوع بعد عن احمد
محمد بن عيسى والثالث لا ينبغي فيه **الذي** في الاول ظهور في ان الحال
لا يقتضي الصلوة اذ اذا لم يجر جباية فلا تستقل الى غير ما لم يجز القدر وكذلك
الامر والتاجر لان الخصاص في الخارج موقوف الى سوق غير محل
واما الراعي والمربي فالوصفان لا يبعد ان يرجع اليهما ويجوز ان يرجع كل
الى واحد وعلى كل حال يمكن فيها ما قد مره وقد صرح بعض اصحاب
بجوهر هذا الاحتمال في الاختلاف التي الدالة على ان المكاري والحال لا يحد
بهما السيرة في ان حيث قال يحد ان المكاري والحال اذا انشأ سفر اخر
صحتها وان كان في كلامنا ما ذكره انشاء الله فيها باق ولعل المرام في
قولهم والمكاري الذي يقطع السبل القصد الى قطع السبل وهذا الظاهر
وان كان في كلام الحال مع الكلام فما يظهر من بعد ما قلناه في السند
الى ان رواية الصدوق لها تنقيح المرفوعة قد مره وفي الفقيه والشيخ
يطلب موضع القطر وكان ما قلناه من احتمال توجيه ما في الفقيه
الثاني فهو كما ترى والى ان المذكور ليس عليه التخصيص في سفره لكن لا
يبعد ان يكون المراد سفرهم السفر المخصوص بقوله الملاح في سفره
والكاري والحال كذلك لم يبين له الحكم فان قلت القيد انه هو الملاح

والكاري والحال لم يبين له الحكم فان قلنا ان ما قلناه قد مره بعد ذلك
الرواية المعللة انه يستفاد منها ان كل من كان السفر على وجه التمام في
ان يكون الرجوع في ذلك الى العرف محل نظر وما يخل من ان اذكر من ان
يختص اكثر تلك دفعات وان صاحب الصفة المكاري والحال لا يحد
عليه من الرجوع الى السفر لان صفة يقوم مقام مكان فلا ضرورة لغير
سفره الذي حضره فله نوع وجهه في ما قلناه من ان لا يصح له الرجوع
على الدليل ويستفاد من قوله ان الملاح بالعل في السفر الصفة في الرجوع
العلامة تعلق الاقام في ذي الصفة ونوع من جعل السفر عاده بالصفة
الثانية اذ لا محال الاقامة عشرة ايام ولا ينبغي ان يحد رجوعه في الرجوع
لانه نقل اولئك الشخفي النهاية انه قال لا يجوز التخصيص الملاح والمكاري
والراعي والمربي والذي يدور في جباية والذي يدور في امارتنا
ان قال في الشخفي وكان سفره اكثر من سفره وهو لا حكم له الرجوع لو لم يقتصر
سليمين له في بلد مقامه عشرة ايام فان كان في بلد مقامه عشرة ايام
عليه التخصيص قال العلامة واصاف الشخفي بن بابويه الاشارة الى ان
قال وقال الشخفي في الحال ومطرحه الصنيع في السفر عشرة وذكر في ان قال
وكان سفره اكثر من سفره وحده ان لا يتم في بلد مقامه ايام والمكاري والحج
والراعي والذي يدور في امارته والذي يدور في تجارتهم وهذا يشترط
كل واحد هذه الاقسام اصل راسد ولا يمكن ان يكون السفر اكثر من خمسة ايام
الى ان قال وقال الشخفي وكان سفره اكثر من سفره كالملاحين والراعيين
سوى حجاجهم لا يقتصر عليهم لجعل ايضا يكون السفر اكثر من خمسة ايام
اني عجل حوله اجمعه بل هو وجوب التخصيص في المسافر ما رواه اسمعيل بن ابي
زياد وذكر الرواية الاولى ثم قال واسمعيل بن ابي زياد ان كان السكوفي في حجة

في ان شخولها في ان قلت المتأخر في مثل هذا ان يكون الرجوع والاكفاء
بذلك القيد او لا راعاه وفي الكافي ذكر الرواية عن محمد بن يحيى عن محمد
الحسين عن صفوان بن يحيى عن العلاء بن محمد بن مسلم عن احمد بن محمد بن
قال ليس على الملاحين في سفينة تذهب على المكاري والحال وهذه الرواية
كما ترى تدل على اختصاص الملاحين بالسفينة على الاختصاص في سفينتهم
ان الظاهر عدم اعتبار اختصاص الثاني في المكاري والحال فما عرفت
الايمان بقدر فيها خي ما في الملاحين في وان كانت بالنسبة الى الملاحين
لما في تخصيص الايام بالنسبة الى غيرهم لا محال وانما الثالث فافهم
قد فيه كان المراد بها التحقيق لوجهها ذلك في المضارع وفي الفقيه
موجوده ثم انه واضح الذي لا شك في الخليل انه علم على ان كان السفر
عليه يجب التمام لا مطلق كسفره كما هو من في كلام المتأخرين
وعرف في السفر بانه الذي يسافر الى مسافة ثلث سفرات لا محال فيها
حكم التمام ولا يقتصر في ايام في بلد مطلقا وفي غيره من السفر فان استغنى
ما قاله من الاخبار جعل ايام السفر في التعليق في السفر المذكور لا محال
لان ان اردت بالعدل المداومة على شكل اومة من لم يتصف بالاوصاف
المذكورة في الاخبار مع ان ظاهر الخبر وعرفنا ان اختصاصه يمكن معه
ادعاء ان العلة خاصة بالمدكورين ولا ينافي ذلك لوجه اختصاصه في
بن مسلم ثلثه بعضها موافق وبعضها زائد في حجاجهم مسلم الاصح في ذلك
الاختصاص لان لا محذور ولو اردت بالعدل كسفره فان لم يكن كسره لكان امن
توجيه ما في الخبر في كونه ما يطرأ من الاخبار ان اصدق الوصف في البعض
مدخلا وان لم يكن السفر لان يقال ان التكرار الاستيفاد في العمل
يقتضي به العمل المطلق وفيه ان التقييد يقتضي ما حمله السفر في الوجه

المعرج

والشيخ

وقول الشيخ ان التمام انما يجب على هؤلاء اذا اقاموا خمسة فادونهما فاما اذا
كان السفر في بلد حكمه القصير معاد الرواية لان معادها طرفة العيون
في كل سنة الى مكة فطال القصير والمنع من هذا انه لو ادعى على السنة الزعم
التمام ولو اذاه السفر في كل وقت من الاوقات بعدة بل يقرب السنة المعاد
على انها اقامة عشرة بعد بل الظاهر في الخبر ما عزمه الاجابة والاسانيد
دعوى اطلاقه فثبت فيها ان ثبت واستمع الكلام في الاخبار التي استدل
بها الشيخ واما ثانيا فلان قوله اذا كان مقام خمسة فادونهما قوله واما
اذا كان اكثر من ذلك فهو ان اقامة ستة ايام فادونها وجب القصير والافضل
تعدد خلاف ذلك كما يجب انشاء الله تعالى ومراعاة ما فوقها العشرة لكن
العبارة لا ينبغي جالها ان رواية اسحق بن عمار يروي عن معاوية بن وهب عن
علي بن ابي طالب في رواية في الثانية كل جماعة خرجت اخلفوا في ان سفرهم في
الايام وهو من محمد بن جرير في رواية في السابعة للشيخ الساجي في قوله
ان منهم ومنه فثبت ايضا ان الجبال ليس هو صاحب الجبال بل هو
الجبال وليس هو معاوية بن جندب في عدم لزوم كون الجبال للكل كما يظن من الرواية
وبهذا يدفع ما كان ان يستدل به في حق قصير المسافر ومطلقا
بمعنى اخباره القصير للخصم انما جعل عليه مع عدم المعارضة ومنه ان
المحقق فيها مع عدم جواز الاندفاع ان الاخبار المعارضة قابلة للتأويل
بما قد مضى من الروايات لان يقال ان التأويل لا يحمل كلامه فلا يخرج من العموم
ما فيه اتماما فالجواب بحقيقة التأويل في الاستدلال الذي لا يفيده في حق
وان الاخبار الدالة على التمام يمكن توجيهها باحتمال ان يكون الوجه في تمام
الاستدلال ان فعله معصية فلا يكون السفر بها معا في المكاري ونحو

من

مدام قصد الى مسافة معينة وفي الملاح ما ذكر في الخبر ان بين معية
فلا يكون سافرا حتى يمكن ان يوجد قول ابن ابي عمير القائل بالتمام
بما ذكره لا ينبغي خلاف ذلك لانه فان هذه الوجوه انما تصلح في مقام الاستدلال
قوله بل على ذلك ما رواه سعد بن عبد الله عن ابيه عن هاشم بن اسحق
عن حماد بن عيسى عن عبد الرحمن بن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله
قال المكاري ان لم يستقر في منزله الا خمسة ايام واقصر في سفره بالتمناه
ان لم يلبس الى قوله فالوجه في هذا الخبر حال التقية والخوف دون حال الاختيار
الشيخ في الاول فيه اسحق بن عمار وقد تقدم من الشيخ الحسن بن علي
والثالث في حديث من هلال وقد تقدم تضعيفه من الشيخ الحسن بن علي
ابن فضال وابو سعيد الخراساني ذكره الشيخ في كتابه رجال الرضا ع وانه
محول والاربع فيه اسحق بن عمار وهو المعنى وقد تقدم القول في فصل
والحاصل ان قولهم لا خمسة ايام في رجال الرضا ع في قوله في الاول
كما ترى واضح الدلالة على ان المكاري اذا لم يستقر في منزله الا خمسة ايام فقل
قصر في سفره بالتمناه بالليل وصام وان كان مقام عشرة ايام والمقصود
افطار الشيخ قال في وجه الجمع ان الاقامة خمسة فادونها وجب التمام مطلقا
وان كان التوجب القصير وقد بينا فيها تقدم ان الاكثر تناول ما في الخبر
وهذه العشرة وكان من ادنى الشئ بالاكثار لول الرواية ويؤيد بالليل والاربع
وفي وان كانت هناك ترى خفيفة الا ان الصدوق في رواها بطريق صحيح وفي
متننا زيادة فانه قال فيها المكاري ان لم يستقر في منزله الا خمسة ايام واقصر
في سفره بالنهار وان لم يلبس بالليل فليطعم نفسه من شهر رمضان فان كان له مقام
في البلد الذي يلحق باليوم عشرة ايام او اكثر ويصرف الى منزله ويكون له
مقام عشرة ايام او اكثر قصر في سفره وافطر ومقتضى الرواية اعتبار الاربعة

اخباره

في العشرة وانما لم يذكر الصدوق في ليس بمعلوم والعقد بذلك لا جلة
والجواب قول العلامة في المتيقن بعد نقله عن الشيخ ان هؤلاء السبعة
بهم ما ذكره المكاري ونحوه غايته ان ادعى انهم في بلدهم معاجزة
ايامهم رواه سعد بن عبد الله بن سنان وذكر الرواية قال وهذه الرواية مع
تدل على المكاري خاصة ولا ينبغي حمله ان عدم الدلالة ليس من هذه
فقط ونقل عن الشيخ في النسخ انه قال ولو اقاموا خمسة ايام لم يوجب القصير
الصلاة والتمام لهذه الرواية ولا ينبغي حمله على الحال واعزب عن ذلك انه في
نقل من الشيخ في النهاية والمبسوط انه قال لو كانت له اقامة خمسة ايام في
بلد وقصر في النهار وتجاوز بالليل واخترع ابن البرقي وابن حجر ومنه ان
احد ليس واجب التمام مطلقا لان حكم السفر ينقطع بنية اقامة العشرة
فذلك على ان اقامته هذا العهد يخرج المسافر عن السفر ويوجب تمام المقام
فاذا انشا احد من سفر بعد اقامة هذه المدة وجب عليه القصير لا غير ذلك
تحت اسم المسافر حتى يباروا بعد الله من سنان وذكر الرواية ثم قال
الجواب الجواب على القصير بالافضل يعني انه يستقطع عنه نوافل النهار حتى ولا
يجب عليك ان العشرة من وجوه الاول ان مدلول الرواية غير ما قاله الشيخ
الثاني ان الرواية لا يثبت بها سندها وعدم التسليم لمطابق الرواية لا يثبت
الثالث ان الرواية خاصة بالمكاري كما ذكره في المتيقن الا ان جازمها
بالنوافل لما ان يكون لخصها والعدد ولعن ظاهرها لا وجه له وان كان
لعدم الصحة فالطرح او في العمل البعيد الا ان يمكن لهذا من عند يد
لخاص استدل الا بان اقامة عشرة ينقطع السفر ان اردت بها قطع سفر
من غير القصير فيلزم وان اردت قطع سفره ففرض التمام في قول الذي
كيف والاختلاف موجودا فانه نقل عن الشيخ القصير مطلقا غير شرط الا

الصلاة

قوله واذا انشا احد من سفر بعد اقامة هذه المدة وجب عليه القصير
او مصادره على الملاح فان قلت الاخبار الدالة على ان اقامة العشرة واجبة
للسفر خاصة بالمكاري ونحوه فاذا ثبت فيه قطع السفر فحق المطالبة بالتمام
لجميع المكاري ونحوه اذا قطع السفر بالنسبة اليه كما هو واضح على ان التمام
مطابق العلامة ان وصوله الى منزله كاف في ذلك دون اقامة العشرة
بالوصول وهو يقول به بل صرح بان المكاري لو خرج ثانيا دون اقامة
عشرة ايام خرج منها هذا ولا بعد ان يكون الشيخ في قوله في الرواية خمسة
ايام او اقل على ان المراجعة ايام ومع اقل خمسة ايام معاجزة لتكون
عشرة فيصير على اقامته ستة وسبعة وهكذا ويرد بالاربع العشرة فما
فيها وهذا الوجه ممتنع في رواية الشيخ اما رواة الصدوق فلا ينبغي عن
ثابت بن عبيد ان يكون رواية الصدوق مرفوعة ويصرف في فوائدها
على اعتبار الامرين لكن يمكن ان يكون الواو بمعنى او ووجه بان مقتضى الرواية
بيان الامر من اقامة خمسة ايام او اقامة العشرة ولو كانت العشرة ممتدة
في البلد وغيره من خلوا الرواية القهر الثالث وهو اقامة العشرة في البلد
خاصة او في غيره خاصة وفي نظر ان الظاهر الرواية بيان حاله الاختلاف
في العشرة بها ولو اقام للاف الصبر مطلقا وهذا يشترط على بيان الوجه
الثالث اذ يجوز ان يكون الثالث الغاء على حكم المكاري في التمام مطلقا في
ثبت عدم الغاء فانما يثبت بها امكان ان يكون الوجه معاقبة لضرورة عدم
قلنا ما رواه الثاني في واضح الدلالة على ان مقتضى الشئ ان مقتضاها ان اقام
دون العشرة وجب الصيام والتمام والاول دل على ان الخمسة فادونها
تغني عن القصير بها ولو اقام للاف الصبر مطلقا وهذا يشترط على بيان الوجه
تحقق اقامة خمسة ايام فادونها فان معاد الرواية المتيقن منها اقامة اكثر

قول

عشرة والاولى منها العشرة ثم ان الرواية كما ترى فاما ان في اعتبار
اقامة العشرة والاكثر وقد لقي الشيخ في الدين العشرة الخاصة بعد العشرة
ثلاثين ولا يلزم وجهها اما لائق الحق والعلامة العشرة المنوية في غير البلد
فقد احتج الشيخ بالحق ان يكون استنادهم الى رواية يونس المنوية
وانت خبير بان رواية ابن سنان ايضا متروكة لان يدعي ظهور البلد في
بلد المكاري ونحوه وفي نظام رواية الصدوق ان البلد غير بلد المكاري
وعلى كل حال فالرواية عرفت حالها وهي توجيه العلامة في الحج يمكن دعوى
عدم الفرق بين بلد وغيره بل يدعي فيه كل ما يقطع السفر لكن قد مضى حال
التوجه اما ما احتج به جماعة من عدم اشتراط التولي في العشرة فبان لو ثبت
الحكم الا ان يقال ان ما تضمن العشرة في البلد ضمن العشرة المنوية ولا
في اعتبار التولي في العشرة المنوية فيبعد عدم اعتبارها في عشرة البلد
الا ان يقال ان التولي في المنوية ان اريد به حال النية فليس له ان يقع ولا
يضم ولا يرد به ما يتناول السفر في انما يضاف العود الى بنية الاقامة تحت
تبع عشرة فلا فرق نعم لا يخفى ان المكاري ونحوه اذا كان وجهه التمام في اقامة
العشرة متولية كما قد فيهما ولو دل على ان المكاري ان يقال بالنسبة
تعدا لكن النص ان محل به يتضمن مطلق اقامة عشرة وما ذكره البعض
في اقامة العشرة لعدم المكاري وان الحكم فيها مثلهما فانه ان الحكم في غير
المكاري لا يلزم تماثل في نظري التمام ان قصد المسافة في الاقامة اذا كان
بعد صلوة الفريضة التامة كما يترتب من المخرج الى المسافة وما يترتب من
اشتراط التولي مع هذا الشرط عند نوع اشكال يرجع الى ان المخرج
الى ما دون المسافة في العشرة والرجوع الى محل الاقامة يتوقف على بنية
الاقامة تائيدا في الجلبة والاحتياج الى بنية الاقامة تائيدا على تحقق قصد

للم

المسافة وما ذكره جدي قدس سره من الفرق بين مقابلة المحل الذي خرج اليه
من موضع الاقامة لمقصود بعد الخروج من المحل وعدمه فيقضي لاقامة الاول
دون الثاني محل تماثل الا ان يقال بعد تحقق السفر اذا كان من غير مقابل
وشكل الاستدلال بعدم تحقق السفر في المسافة المحرجه ولو قيل ان عدم
التولي مخصوص باقامة العشرة في البلد بقصد السفر الى المسافة لا
دليل على اعتبار دفعه لخرج الى المسافة امكن ان يقال بعد تحقق اقامة
العشرة وفيه اقرب لعدم الاشتراط في التولي وفي هذا التوجه الذي حطر
في المال ان ما قاله شيخنا من ان جماعة من المتأخرين ذكره انه لا يشترط في العشرة
التولي في غير بلد بل قد يتخلل قصد مسافة في انما هو حسن محل تحت والاحتياج
تبي عن وجه التامل ايضا فالي ان اعتبار جميع ذلك في المكاري غير ظاهر
الوجه اذا لم يثبت هنا فاقصد من غير بعد لا يصلح لارجح الشيخ في التوجه
كلامه في بيان ان قصد للعصبة بالسفر توجب التمام لكن على هذا ينبغي
ان يكون له باب مخرج ولعل الشيخ امره بان الباب يجب عليهم التمام بان
وجه كان وجهه من سفر العصب وقد ذكر الحق في الشرايع في شرط العشر
ان يكون السفر سائرا واجبا للحجة الاسلام ومنه وبالرواية التي على السلم
او سائرا كالسائر المتأخرين ولو كان عصب لم يقصر كقباع الجار ونقل
شيخنا قدس سره من المعتز في الاجماع على ذلك وفي المتن في شرط في
الخص كون السفر سائرا واجبا للحجة الاسلام ومنه وبالكلام ما مر من ان
مباحا كالتجارات ذهب اليه على ما هو قول اكثر اهل العلم وقد قدس سره من اجل
من الصدوق في الصدوق ويدها من سوان عن ابي عبد الله ع قال سمعت
يقول لسائر سفره وانظر الا ان يكون رجلا سفره الى صيد او في بعض سفره
او سفره لكن يصحى الله او طلب عدو وتحتاج وسعاية اخبرهم على فقه سوان

وهذه الرواية نقلها الشيخ لكن لم يرها الا في الفقيه في باب النقص على ما
في حجية رواية الشيخ لها ما يدعي مع رواية اخرى رواها الشيخ في الصيد
معلقة بان من الصيد ليس عصى حتى ان اطلاق النص وكلام الصحاح
الذين راينا كلامه يقتضي عدم الفرق في السفر الحرج بين ما كانت غاية
بعضه كقاصد قطع الطريق بسفره والدة والعبد القاصدين المشور
والا باق او كان نفس السفر عصبه كالفار والرجف الهارب من غيره
مع القدرة على الوفاء وتارك الحجة بعد وجوبها كما ذكره شيخنا وان كان
في تحقق الفرق بين نفس السفر وغايته نوع تماثل والذي يظهر من الاخبار
وكلام بعض الصحاح ان مكان ما صير سفره بمعنى عدم جواز السفر فيه
التام وما قاله جدي قدس سره في مثال السفر الحرج مع كون الغاية محلة
وعدمها في شرح الاثر والاحتياج من اجل وقد امكن ان قدس سره الكلام
الى ان قال وادخل هذه الآثار فيقتضي التمسك بخص كل ما يركب الى الجنب
لاشتراف في العلة الموجبة لعدم التمسك بالغايبه ما حذا كقول المصنف
واما عن العصيان بسبب ترك الواجب فلا يبين استلزام سعي التجار
وترك الجمعة ويصعب ان يستلزم ترك غير ذلك العمل الواجب عينا او
كفاية بل الواجب في هذا الفرق وهذا يقتضي عدم التمسك بالاوحد
الناس لكن الموجود في النصوص في ذلك لا يدل على حال هذا التمسك
والاعلى مطلق العاصي وانما دل على السفر الذي غايته بعضه وانما
على بعض محقق المتأخرين وجه الله بانه لو سلم عدم الفرق فلا بد من عدم
التمسك بالاوحدى الناس لانه ليس الواجب على الناس تحصيل جميع الواجبات
التي ذكرها بال دليل والتقليد على الوجه الذي ذكره البعض من محققين
قدس سره اما على الظاهر فلا يستلزم التمسك بالوجه الشبهة عقلا ونظرا ولا

يعمل

تعطيل العبادات والاحكام بل ليس عليهم في الفروع الا ما وصل اليهم ومن
تعلمه واطال الكلام الى ان قال وان امره بما ذكره وجوب الاحتياط عينا
في ابعاد لان تكليف محقق لا تكليفه بالبداهات محال ظاهر انتهى مختصا
ولما لا ان يقول ان الاصل من الاجم وجهه في الجلبة الا ان تسمى كون السفر
المعصية تناول ما غايته معصية وايضا اوجه معصية يستلزم عدم جواز
ترخص الناس الا الاوحدى كما قاله جدي قدس سره فاني الروايات التي تضمنت
عليها غالب الناس يضافون من دون تعقلها فالقول بان التمسك
بالنهي من ضد ما هو مذهب المخالف يقتضي لزوم الاشكال للغير الناس
الا ان يكون مهم في السفر يعلم الواجب وما ذكره جدي قدس سره من
اختصاص السفر الذي غايته معصية فيشكل بخبر عارض سوان ان ظاهر
تناول الغاية وفيها غايتها ملجا ما ما ذكره الشيخ في الغلبات في غير العمل
التجربة فقد ذكر شيخنا ابدء الله ان له وجهين احدهما انه اذا قصد
تقية منه ودفع الضرر يقتضيه والثاني انه اذا قصد السلطان وكان يتجرب
من ظهور ذلك لاهل الخلاف انتهى والوجهان حسان لكن الدليل على معنى
لوقوف منه الحكم **المسألة** قال في القاموس بولادة بطن وفيما ولد وفي
القاموس المأخوذ بالصا المملوء من شعور قرب المدية **باب التمسك**
بجميع عليه التمام **المسألة** اخبرني الشيخ عن ابي القاسم جعفر بن محمد عن
محمد بن يعقوب عن علقمة عن ابي بصير عن سنان بن زيد عن ابي بن اسباط عن
ابن بكير قال سألت ابا عبد الله ع عن الرجل تصد اليوم واليومين والثلثة
ايتم الصلوة قال لا الا ان يشع الرجل اخاه الى قوله ان كان صيدا فلما
للقوت **المسألة** الاول سهل بن زياد وقد ذكره في القول فيه والثاني موثق على
ما يظن من ابن فضال هو الحسن في احتمال غير من ولا فضل غير المؤمنين

وذكر في المتن وصفها الموثوق والثالث فيه الحسن بن علي وقال شيخنا في ذلك
الكتاب كانه ابن علي بن محمد الله بن الغفر الكوفي والذي يظهر ان
كان الشيخ في الغيبة قال ان الراوي عنه محمد بن علي بن محبوب والرجل
ثقة في النجاشي وابان قد قدما القليل من قبيح ويعلم ان الراوي
عنه الله الراوي عن الامام محمد وهو مشرف واحتمل ان ابن سنان والكتاب
يحتل في بعض خبره في جزاء المكان وفي الخبر قال العلامة ومما رواه عن
في الصحيح وكانه حال الحال والحاس فيه ابو بصير مع الابهال والساد
فيه الابهال والسابع فيه الساسي مع الابهال **في الاول** في عدم
نقص المسافر للصيد وقد قدسنا عن روى ان الدليل باطلاقة على
غرسا الى الصيد لنقصه وذكر ان جعل معصية الله قبيحا للصيد
على ان الصيد وانما ليس معصية يقتضي عدم التقصير في تصحيحه
بغيره بل الجوع وما قد شجنا ان السوف القوت للرب في التقصير في
القول في مصلحتها معنى خوفه عدم مساعدة الزمان الى الوصول الى
هذا المكان والحاصل ان الاجماع ان انعقد على انه للتصيد القوت في
التقصير فلا كلام والافاطلاق رواية مما يحتاج الى ما يثبت به نقضه
التي تفصل لذلك لا يخرج من قصور في السند سوى رواية زائدة والكتاب
لا يخرج من كونه صحيحا وان الرواية الجيدة فيها لا يخرج من كونه
لا كل الصيد ليس بمنع من طهر منه ما هو واجب اذا اضطر الانسان اليه
للقوت ويدفعه جوار التقيد بالعلم الثاني كالاول وقد تقدم من
جوة التعليق قد يستفاد منه التمام في كل من خرج في رما الثالث فالظاهر
منه ان الفرج الى الصيد له وان كان للقوت ولا مانع من كون الشارع
جعل السعي في القوت من غير الصيد الحكمة لانعلمها والاربع ظاهر في الظاهر

ورج

ولو لم يكن ان يقيد به فهو قيد وفيه اطلاق والحاس في المتن
الوجه ولو لم يكن القيد بطاهر ونقص به غير ان لم ينعقد الاجماع
على خلافه ومما قاله الشيخ في توجيهه من ان صاحب الخبر هو الثالث
انما وجهه ما وقوله الشيخ ان كان فيه قيد في القيد وقوله لزمه
التقصير في اوقات الخلل لا لانه لم يذكر بالحدس وجهه كس لا يفي
الوجه في الاحتياج في الثاني الى قيد كون التقصير في الثلثة وامتنع الجاهل
لتوجيه الشيخ كغيره موافق للحجة والمراد انما كان لا يفي ويحتل في المال
ان يراد بالجملة التي يعني ان كان القصد بالصيد الموافقة لشارع قصر
وان عدل عن ذلك للرواية والعدول عن الصريح الى هذه الكناية وما كان
الوجه فيه ملاحظة الحكم كاجرة وطريقته علمه ولا بعد ان يفي
الوجه في اطلاق بعض الاجماع بان المسافر للصيد لا يفي ويحتل في المال
فان القصد الى القوت في غاية التدبر وفي الخبر في النجاشي في الرواية انه
قال لو كان الصيد للفقراء وجب عليه التقصير في الصوم والتمام في الصلوة
وابن ادميس وقال ابن ادميس روى اصحابنا باجماع انه يفي الصلوة
يقصر الصوم وكل من وجب التقصير في الصوم وجب التقصير في الصلوة
فهذا هو السند في الاجماع عليها ثم نزع في الخبر في المسطر ان قال
وان كان التجارة دون الحاجة روى اصحابنا ان الصلوة وبطلان وجوبه
المرتضى وان في عقيل وسيلار التقصير على مكان سفر طاعة او مخالفة
ينقل الى الصيد وغيره انتهى ولا يخفى عليك ما في دعوى الاجماع وقد تقدم
ما حكمه العلامة في احتياج الشيخ لهما الا بوجبه عدم كمال الاجماع في
واستدل شيخنا على المساواة بجموعه من وجه حيث قال في زاد القصر

بالشيخ للجمعة والادل المهمة اخبر السيد برواصل الوهم والكشي والثالث
حسن الرابع في علي بن السدي وهو مجهول وما اتفق في بعض نسخ
في علي بن اسمعيل في قوله صرح الصباح قال علي بن اسمعيل في قوله
السدي فلقب اسمعيل السدي وهو مجهول على ما عرفت شيخنا في قوله
ان لفظ ثمة تصحفت بقتال والعلامة جعله على بن السدي وتصحفت لقال
في كتاب شيخنا ابن ابي الله **في الاول** يدل بظاهره على ان الوجه في التمام
اقامة العشرة في شهر طرفة البقيع ولم اعلم القائل به ويمكن ان يقال ان المخرج
بالبقيع فيه عدم الرجوع في شغل الظن واليقين كانه عليه قوله وان لم يرد
مقامك في مضاف اليه كالتحريم والاجماع الثالث حيث وقع الجواب في
المسافر حدث نفسه وكذلك الرابع وفي بعض النسخ المخرجة اذا ثبت
بلد فان ثبت المقام عشرة ايام فام الصلوة في القاموس ما يفيد ان
العموم وما تضمنه الخبر الاول في الشهر بينا ان الهالك لو حصل الرجوع في اوله
وان كان ناقصا ونقل عن العلامة في التنكير انه يغير الهالك بل الظن
لان الشهر محمول وما ورد بالثلثين سبب وارجعنا من الثلثين في الثالث
لكن الوجه ما تضمنه الثلثين فله وجه والافا لمر كثرى وهذا انما قاله
ان كلام العلامة لا يأس به مع انه لم يذكر الاحتياط في ايوب محمول
لعدم جملة الحسن وما ذكرنا في الهالك في كون الرجوع في اوله هو المذكور
في كلام البعض في هذه المسئلة واعلم الوجه في ان احتمال الهالك مع كون
في الاشياء اوجه له ولعل في غير هذا الوضع خلافه انما هو مع قوله
وان كان في الدين تامل لا يخفى وجهه واحتل بعض المتأخرين التصريح
بين ما تضمنه الشهر والثلثين ثم ان الخبر الاول لا يخفى ظاهره اعتبارية
الاقامة بعد دخول الارض التي في جز من على اقامة فيها وكذلك الثاني

انطرب واذا انقطعت قصرت وقد يمكن التخل في هذا الخبر ان الخلاف في اذا
انما للعموم انما كان السند الى رما المساواة بمصادرة وفيه ناسل الا ان
لحق احتياج الفرق الى الدليل والعلامة في احتجاجة على وجوب التقصير
مطلقا كلام طويل يخرج من حاله ولا يخرج من حاله في مسنده لفظه
والجملة فالاحتياط لم يزل حاله وان كان الا في الله **في الاول** في القاموس في
فان خرج معه وفي البطر الطويلة احتمال التبعة والرجوع والطاعة في
وفي الفضول والضم المشغول بالاعتناء في فوائد شيخنا على الكتاب الفصل
في اتباع الهوى كاللهو والبط وفي طوطي حرم الفصل بمعنى الزيادة في اسعار
العرب وفي الحادة معظم الظرف **قوله باب المسافر في حاله**
ما مقامه فيها اخبرني الشيخ رحمه الله عن احمد بن محمد بن ابي عن الصفار عن
احمد بن محمد بن عيسى عن حماد بن حريز عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال قلت
لله ايت من قديم من بلد الى متى ينبغي ان يكون مقصرا ومتى ينبغي ان
يقم الى قوله اقام ببلدة والمدنية خمسة ايام فليقل **في الاول** في القاموس في
بول ما قد مضاه والتا في حقه عبد الصمد بن محمد وهو ابن عبد الله الاشجري
لانه الراوي عن حماد كذا ذكره النجاشي في امته الحسن وليس فيه مدح ولا
توبيخ والشيخ ذكر في رجال الهادي محمد بن عبد الصمد بن محمد القمي مهمل ولا
يبعد ان يكون واحدا لا حاد عن رما ولا كذا في شيخنا في كتاب الرجال
وفي حاد عابو سعد والاول ونحوه الشيخ في الغيبة وفي رجال الهادي
مهم كذا قاله في النجاشي لم يذكر كذا في قوله واوقفه والثاني في قوله
الحال وما وقع العلامة بعد خبره في شأنه في سنان سديد برهان سند الخبر
معتبر يدل على علمه لا يثبت وهو عند التحقيق كانه على الاول قدس من
وشيخنا ابن ابي الله في كتاب الرجال والحاصل ان المذكور في رواية الشيخ

كما قال جدي في شرح الشرح ان يقال بعد من الزوج مما ذكر في القام
السفينة اقامة العشرة وان كان ما ذكره قدس سره محال لعل الاحتمال
قطع النظر عن الكوفة وقد حذرهما ليس بمسافة والذي يظهر في كلامه
وجوه الخلاف في المسئلة عدم الصلوة لانه قال ويجوز احتمال اشتراط المسافة
بعد ذلك لاطلاق النص والفتوى بان نية اقامة تقطع السفر فمثل
حكم ما سبق كالوصول الى وطنه واقله احدى المشيدين في البيان وهذا الكلام
كأنه في صريح في تحقق الخلاف غير ان ما ذكره من اطلاق النص والفتوى محال
بحسب لان من الصوم جبري ولا خلاف في ما في ما ذكره من الفتوى كذا
وبالحاجة فالقيام بالصلوات اشكال وما وجد من فتوى في تحقق مع المتأخرين
وكلام جدي قدس سره فيه لا يتجوز اضطرار بالنسبة الى ما قدمناه من
قريب وهذا الكلام واما ما تضمنه من ضرورة في ضرورة واحدة تمام فالظاهر
منه ابراهه القيام فيها بقصر في السفر وقد بقي ايراد مقام الفريضة بمعنى
الفرار منها فلا يلزم الدخول في ركوع الثالثة والظن التام ما قاله في النص
قد ذكرت في حاشية الفقيه احتمال ان يقال بان ظاهر الرواية ان يكون صلوة
الفريضة تمام بموجب ما ذكره نية اقامة والصلوة فلو صلى ونوى في
الاشارة بخلاف الرواية وكذا لو تقدمت نية اقامة ثم صلى ونوى على
ان ما قاله الشيخان من الحكم في الرواية وقع معلقا على حصول ذمها مما لا يخلو
نية اقامة محال تامل على الاطلاق والتشديد لما قلناه وبسبب ان المتأخرين
صلوة الفريضة فلا تلزم الحاشية الفريضة العسرة كما انه يستفاد من
اعتبار الفريضة فلا يتحقق عدم فعلها حتى يخرج الوقت فلا تارة في وقتها في
الذمة ويتعلق من العلامة في الذم كذا في التمام والحال هذه لا
العائت في الذمة وفيه ما لا يخفى ان اوقفت هذا فاعلم ان العلامة في جملة

ك

فاذا حصل جهات قبل طلوع الفجر وهو يريد اقامة فعله صوم ذلك اليوم
الجزئي ان ارادة اقامة صوم يومه في الايام التي هي في حيزه الى
دليل في كل وقت من ايامه لم اذ اقترت افطرت مع ظاهر الخبر الذي لا يخفى على الصافي
يفتح بان تخصيصه بغير الصوم ليس باولى من تخصيصه بغيره اذ اقترت
افطرت به كاختصاصه بواجب واحتمال ان يقال ان حديث ابن مسعود في
ما قبل الرواية لا يثبت في الحال اذ لا مانع من تخصيصه بعبادة ما قد يتحقق في
ممكن في الحاشية الشافعية قوله بوقع بعضه في حال اقامة موكب في
كافة في الصحة ان اريد به مجرد الاحتمال نظر الى الافتقار به في المسئلة
وجه الا انه لا يقول به بحكم الاقطار ووقع البعض من الصوم لو اقر في
اختصاص الى الدليل وقد اقر بان الاختصاص الدليل على البقاء في الصوم
شواوله ولو نظر الى الاختصاص على البقاء على الصوم بعد الرواية وانها تارة
نافي ما قلناه اوله والعبادة قد نقلنا ما فصله وساقى انشاء الله تعالى
التأليف ما ذكره من ان الصوم مخصوص على تقدير تسليم العموم فيه او كما
قد صرح به في سفر الصمدية اعلى الشيخ كالسلفاء واشهر الى ما قلناه
اذ اللغو محال تامل في كلامه هذه التوقف فلا يتم الاستدلال هناك
وتأني ان كلام الرواية في قابل التخصص والزوج لا يقتل من مرجع هذا محال
ما ذكره في الحاشية ثم ايق ما وجدت لان كلامه من اثر اليد رتبة راد في
الاغراض فانه قال لو سلمنا بقاء الحكم السابق في هذا اليوم في الصوم
لدليل لا يستلزم البقاء في باقي الايام من غير ايضا على ان فرض السفر في
القياس عليه بعد لقوله ان يكون ان يقال لا شك انه يجب عليه اتمام الصوم
اذا صام صحيحا مطلقا لا استثنى وما نحن فيه ليس منسوبة والاشارة
يمكن ان يقال ان واجب الصوم يجب اتمام الصلوة في هذا اليوم

ما

كتبه الحق المشرف في الصوم بالصلوة بشرط كون الصوم مشروطا بالخص
جدي في شرح الشرح ان يقال في ذلك واحتماله بوجوده لا يتجوز طول واحتمال
طريقه في المدارك وقد اختلف الحال في العامة في حاشية الروضة والاشارة
لا بد من ذكره على سبيل الاحتمال ان حاصل الشرح الجدي بان لا يرضى
ان يعد الصائم لصلوة يومه الا ان كان في حاله ان يصح عليه الاقطار او اتمام الصوم
لا يسل الى الاول للاجتماع الصحيحة الدلائل على ان في الصوم التام في
او هو بهذا الفرضين الثاني وجب قلنا ان يحكم بانقطاع نية اقامة صوم
غير جائز لاجتماع الدلائل استثنى من الصوم المنذور في العامة ثبت في المتن وعلم
انقطاع نية اقامة سواء في الفعل او في الوجود او في كل واحد من ذلك في صحة
الصوم وتحقق اقامة فاذا ايسر في فعل التمام والاعراض او اتمام التمام
اتمام الصوم والحال هذه وما اشار اليه من الحاشية في حاشية فيه والظاهر ان
المسألة منها تعلق الحكمين سواء من مجموع من عدمه اتمام وليس هناك
فانه موضع التمام وتأني على تقدير تسليم وجوب اتمام الاية قضاء ذلك
عدم انقطاع نية اقامة واستدل ان ذلك وقوع الصوم سفر المحذور فيه
لوقوع بعضه في حال اقامة وانه لا دليل على منع ذلك وما قد يقال
من انه يلزم ذلك بعكس نقيض قوله اذا قصرت افطرت بحسب اعتبار هذا
على تقدير تسليم عموم مقتضى الحاشية الجواب عن الدلائل على انه مع عدم صلوة
الفريضة يرجع الى التقصير انتهى وهذا الامر قد وجدته ان لبعض
محققي المتأخرين وجه الله وقد ذكرت في الحاشية ان في نظري التمام لاجتماع
في المقام الاول ما ذكره من ان الروايات المتقدمة بنحو المضي في صحة
وطاقت لا تشكل بانه ذكر في كتاب الصوم ما رواه الشيخ في الصحيحين محال
عن مسلم بن ابي عبد الله قال اذا سافر الرجل في شهر رمضان الى ان قال

كتم

ما في الصحيحين سقط السبق واذا وجب التمام في هذا اليوم وجب في الثاني ما
دام باقيا لعدم الواسطة ويمكن دفعه بحجة الاصل وسند المتكلمين
مع وجوب اتمام الصوم لم يخرج بعد الرواية التي قلنا في نسخة كلام جدي
قدس سره بما قدمناه من كلام بعض الاعيان وما قيل ان ذكر السفر في
ان فرض السفر محال في الاستدلال بحيث انه اذا حصل الفرض في سفر
ولزم حكم السفر الاقطار وخرج توجه الحد وما الذي قاله جدي وعكس النقيض
في الخبر الاول فعمما قاله البعض في جوابه تخصيصه بتدبر الصوم والعجب ان يقال في
منع العموم بان اذا جهل وان قلنا العموم في الرواية ان التمام في الفرض
انما لك لغة لا حلا لعدم التمسك في كل من مسائل الصلوة الا ان يقال ان
اهل اللغة هم جريا بالاحمال وفيه ما فيه ولا تفتد بها فاعلم ان الخبر المحجوز فيه
دلائل على عدم تعين التمام في المدينة وما قد يظن وتساؤل على وجه
بالتمام ناسا لنية اقامة او لكونه مسافرا او على قلنا ان ثبت البقعة محال
واما الرواية الثانية فتأكد في الشيء في وجهه لا يتجوز بعد لكن لا بد من وجوبه الى ان
يراد بقوله فقامت الصلوة أي بنيت اقامة فوجب التمام بعد ايضا وان
احتمال ان يكون التمام محكم ما في التقصير لاجتماع كون سفر مسافة من
بعد ايضا بحيث ان الظاهر الرواية الرجوع الى التقصير في مكة لكن احتمال
ان يراد الرجوع من التقصير بعد الرجوع الاعد فيه ضرورة لان هذا الاحتمال
كون التمام محكم في الرواية خلاف خبرنا حيث ان مكة يجوز فيها التمام بخلاف
المدينة بخلافها وقد نحن من رأيي في ادعاء المدينة من غير بلاد بل في حاشية
مكة عن المدينة محال تامل واحتمال في فوائد الكتاب الحاشية في التمام
وكون التمام محجوزا في الاحتجاب وهو لا يجب لزوم التمام ولا يتجوز
لكن لو قلنا بوجوب التمام باقامة التمام لا مانع ايضا من كون التمام لا يجب

القصر بعد الرجوع لان ما دل على الرجوع وهو خبر في لا يضمن اقامة العشرة
فلما سئل **باب المسافر دخل الوقت فلا يصلي حتى يدخل الى اهل بيته**
والمتعمد يدخل الوقت فلا يصلي حتى يخرج اخبرني الشيخ عن ابي القاسم
بن محمد بن ابي عبد الله بن محمد بن عبد الله بن ابي جعفر عن علي بن محمد بن الحسين
بن سعيد بن حماد بن عيسى بن خزيمة بن محمد بن مسلم قال سالت ابا عبد الله
عن رجل يدخل منزله وقد دخل وقت الصلوة وهو في الطريق فقال يصلي
ولم يزل الى قوله يدخل وقت الصلوة قبل ان يخرج **الشيخ في الاول** ويخرج من
قوله وقد قد من القول فيه وعلى بن محمد بن ابي جعفر عن ابي جعفر
جعفر احمد بن محمد بن عيسى كما سلفناه والثاني فيه وعلى بن محمد بن عيسى
والشيخ ان محمد بن عيسى بن عمار بن عيسى بن ابي اسطة الطوسي بن محمد الاشعري
لكن الشيخ ترك الواسطة لما لعل بها اما للتحقق من عادة الكل في الصلاة
على الاستدال السابق فان هذا في الكافي اعتمادا على السند السابق بل قد
ترك الاشعري واسطة والوالد قدس سره جزم بان الشيخ لم يثبت له ذلك
بعيد بل الظاهر ان قوله للعلوية والوشاح قد ذكر في القول فيه واما الثالث
ففيه ابن فضال ونسب النبال اما الاول فاحتمال كونه الحسن لم يرد في
غيره من اول فضال في غير الامكان والحسن قد قد من القول فيه اما غيره
ففيه من ليس بموثق مع كونه قطعا واما الثاني فهو من كونه في رجال
الصالحين من كتاب الشيخ **في الاول** وان كان ظاهر الصلوة في الخبر
اثنين ادا شرح في السفر وقد دخل الوقت على فعلها ابراهيم بن ابي القاسم
بعد دخول الوقت في السفر لكن بعد وجود المعارضة يمكن العمل على فعل
الاربع والاثني قبل الفرج وقبل الدخول وان كان بعد ذلك الحكم
الاحتمال والذي ياتي في الخبر هو ما يؤيد ما قلناه الثاني فان قوله وقت

كثيرا ما فعله

يزيد السفر فانه يدل على ان العام قبل الفرج وان احتمل التمام بعد الفرج
لانه الشيخ وما الثالث فيه ظاهرا ان الاصل في حال الفرج وقت الفرج
لكن مع وجود المعارضة وصلاحة الاعتقاد يمكن توجيهه بالقدر وان كان كذا
الرجوع على المطلق بابا واما ان العام من يقضي العمل به من ظاهره
فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن صفوان بن ابي عمير عن ابي جابر قال قلت
لابي عبد الله بعد دخول وقت الصلوة وانا في السفر فلا يصلي حتى اصل الى
فقال صل وانما الصلوة الى قوله وان اتممت الى **الشيخ في الاول** ولا يصلي
جابر وهو يعني وقد قد من ان في كلامه والثاني ليس فيه الاصح من عمار
وهو موثق بنبيه عند المتأخرين وقد اسلفنا القول فيه حيث ان القاضي
لم يذكره في شرحه في حقه المذهب والثالث فيه الحكم من مسكن وهو على
الحال لكنه قد كثر في الرجال وفيه ايضا الامر بالاربع وفيه محمد بن عبد
الحسين وقد قد من انما قال جدي فيمن احتمل التوثيق لانه من عمار النخعي
ولذلك بقية الرجال قد منى القول فيه **الشيخ في الاول** محتمل ان يكون قوله
فان لم يفعل فقد خالف في عمارنا الى الصورة الثانية الى الصورة الاولى في
الاحتمال ما قبل ان لا يرد في التأكيد فقد قد من على غير ما سلفنا في
على اننا قد منا احتمالا في الاخبار السابقة بها ضعف معد من المعارضة لان
قاله شيخنا ابن ابي عمير بن مسلم في حقه ولو كانت صحيحة لا يمكن الجواب بها
الروايات بالخبر من الغرض والتمام ان العمل بالوقوف على الصلوة في الطريق
كان والحال على النص مع التأكيد في رواية ابي عبد الله في الخبر كذا
يتقدم اذ قد قد من الفعل على وجه التعجب ولو ادعى الصورة من كذا
في الخبر رواية ابي عبد الله بن ابي جابر في الرجل اصابه الشيخ فله وجه لوجه
عليه دليل وما ذكر في الرواية بنى خاص من يقدر من سفره اللهم الا ان يقال

ان الجمع بين الاخبار ما ذكره المتأخرين وان لم يوجد ما يدل عليه كل واحد
الروايات من قوله ان الجمع وفيه ان الجمع لا يصح مما ذكر في الخبر على ما ذكره
الشيخ وان كان كلامه يقتضي الاختصاص في عدم الجمع والتعجب بالاحتمال
هو في الخبر ولا يجاب بريد به لان التمام احد الاربعين والاربعين ولو كان
مستحبا لوجه اكل الفرجين والمفرق في كلام بعض الاححاب ان الرجوع في
الاثني في الاحتجاب العيني والشيخ قد قد من اشكال في مثل هذا الخبر
مخرج ان الواجب لا يخرج تركه الى بدل خلاف المستحب فان يخرج تركه الى
الحال ان هذا المستحب هو الفرج الكامل وهو لا يدل كما اذا الدل لاسل الى
وجه في الاحتجاب الاصل في اذ لم وقت هذا فلهذا الى مقصود الشيخ في
ان كلامه على ان التحليل في الفرجين ثم لو ساد بعد دخول الوقت كقول
التمام افضل لكن هو في خبره على حدس ولا يظن وكلامه ذلك لان الجمع
بين الاخبار بالتصريح مطلقا محتمل وقد يستفاد من خبره على بعد رجوع
التأكيد اليها لاني اكثر الاحتجاب اختيارا القطر استعادة احتجاب
التمام في العدم منها في قوة على الجزم بعد التأكيد اليها وظاهر الشيخ في
ترك استعادة الاحتجاب في رواية العمل وكانه محتمل التأكيد على
فرحت ان فعل الامر لا يباين في فعل الاثنين اذ خبر العمل لا يجره
خبر ان هذا يستلزم احتجاب الاربع بعد الفرج لان يقال ان ظاهر
التأكيد بعامة لانه استدلال الشيخ بالرواية الصريحة على الاحتجاب فلا
يجوز تأويله ولا ما قلناه وفي فوائد شيخنا على الكتاب هذه الرواية يعني
وتحاشا لاجل من جابر بن محمد بن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي القاسم
والتمام محال اذ لو فترعت العمل بها ويؤيد ما عوم ما دل على ان من
المقيم التمام والمساقر القصر وفي فوائد شيخنا وايضا في الخبر عن

القيم قال سالت ابا عبد الله عن الرجل يدخل على وقت الصلوة في
السفر ثم يدخل بيته قبل ان يصلها قال يصلها الاربع وايضا في الخبر
العلماء في فوائد ابي عبد الله في رواية ابي القاسم والحكم ما هذا من
محتمل ان يكون المراد في هاتين الروايتين ان الذي دخل على وقت الفرج
وهو يريد القدوم من سفره ان كان الاحتجاب وقت الوقت يتزاحم حتى
يصل في البيت مما يصلح تمام وان كان بخلاف الوقت يصلي ركعتين
قبل ان يدخل حتى ولا يصلي عليك الحال وفي المسئلة اقول للاختصاص
في خبر هذا الموضوع **قوله باب من هم في السفر في الخبر** من ابي القاسم
جعفر بن محمد بن ابي عبد الله بن محمد بن عبد الله بن ابي جعفر عن علي بن محمد بن الحسين
بن سعيد بن حماد بن عيسى بن خزيمة بن محمد بن مسلم قال سالت ابا عبد الله
عن رجل يدخل منزله وقد دخل وقت الصلوة وهو في الطريق فقال يصلي
ولم يزل الى قوله يدخل وقت الصلوة قبل ان يخرج **الشيخ في الاول** ويخرج من
قوله وقد قد من القول فيه وعلى بن محمد بن ابي جعفر عن ابي جعفر
جعفر احمد بن محمد بن عيسى كما سلفناه والثاني فيه وعلى بن محمد بن عيسى
والشيخ ان محمد بن عيسى بن عمار بن عيسى بن ابي اسطة الطوسي بن محمد الاشعري
لكن الشيخ ترك الواسطة لما لعل بها اما للتحقق من عادة الكل في الصلاة
على الاستدال السابق فان هذا في الكافي اعتمادا على السند السابق بل قد
ترك الاشعري واسطة والوالد قدس سره جزم بان الشيخ لم يثبت له ذلك
بعيد بل الظاهر ان قوله للعلوية والوشاح قد ذكر في القول فيه واما الثالث
ففيه ابن فضال ونسب النبال اما الاول فاحتمال كونه الحسن لم يرد في
غيره من اول فضال في غير الامكان والحسن قد قد من القول فيه اما غيره
ففيه من ليس بموثق مع كونه قطعا واما الثاني فهو من كونه في رجال
الصالحين من كتاب الشيخ **في الاول** وان كان ظاهر الصلوة في الخبر
اثنين ادا شرح في السفر وقد دخل الوقت على فعلها ابراهيم بن ابي القاسم
بعد دخول الوقت في السفر لكن بعد وجود المعارضة يمكن العمل على فعل
الاربع والاثني قبل الفرج وقبل الدخول وان كان بعد ذلك الحكم
الاحتمال والذي ياتي في الخبر هو ما يؤيد ما قلناه الثاني فان قوله وقت

الحاشية
في فوائد شيخنا
في الخبر

انما يقال ان يقال ان ذلك في الجاهل اصل التفسير وهذا الوجه على الجاهل
بالعلم والاطلاق وفيه تأمل يظهر ما قد ساء في الخبر ويمكن ان يقال
ان الثاني ضمن اليوم ولو حمل على سائر النهار دخل ما قاده الاول
لان صلوته في اليوم اعم في الظاهر فان ذكر في اليوم اعادة في
الوقت فلا عاده ولو حمل على ما يعمه الليل وجهت المعالجة في الجاهل
معتصم به يقال ان اجمال اليوم بقدر اليأس واقع في ايدي خفي
اما ما قاله شيخنا من الجاهل بياض النهار يقتضي الخلط بينه وبين
ان يمكن استفادة حكمه من الرواية لانها على بقاء الوقت وعدم
ان يعلم انه وقع في كلام بعض من الاحباب ان من اتم اعادة ما اعاد
كان جاهلا بالتفسير فلا عاده عليه وان كان الوقت باقيا واستدل على الجاهل
بالجهل بقدره عن رواية محمد بن مسلم الذي اشترى الله وتعد من مصل
ومضمونه ان من صلى في السفر ان كان وقت عليه آية التفسير
لم يضر له اعادة ولو لم يكن وقت عليه ولم يعلم فلا عاده عليه ولا يخفى
ان ذلك التعلل على الجاهل بالتفسير حيث قيل ان لم يكن وقت عليه ولم يعلم
والظاهر من اجمال اصل وجوب التفسير ما لا يعلم به والجاهل يكون
العمل الواقع عليه في الصلاة بالاطلاق اما ان يكون داخل في العالم او غير
وغير بعيد ان يستفاد قوله ان كان وقت عليه آية التفسير وقت لفظ
التفسير يتناول البطان مع فعل التمام اللهم الا ان يقال ان الساعات من
التفسير من كون الصلوة مقصودة على سبيل الوجوب وعلى هذا فالجاهل بالاطلاق
داخل في العالم ولو فرض خروجه امكن ان يقال ان رواية العيص بن
القاسم تدل على اعادة هذا الجاهل انما يخصها بمحمد بن مسلم وروايت
لا بد منه فلم يبق الا هذا الجاهل والناسي لكن الثاني يمكن ان يستدل بالاعادة

باري

باري الله في بيت عن الحسين بن سعيد عن فضالة عن حماد بن عثمان عن ابيه
عليه السلام قال قلت لابي عبد الله عليه السلام في رجل ركعتين وانما في سجدة
لغير وجهه الله انما ان شئ لا يتصور في سجدة بعد الركعتين فيقول
الا ان يقال ان فعله كان في حال الجهل بالسؤال متاخر وقد يولد
فحيث لم يذكر ذلك في السؤال وهو جاهل ان قول شيخنا بعد النقل
عن ابي الصليح انه قال باعادة الجاهل في الوقت وما كان مستدحضا
العيص وذكر الرواية ثم قال وهي صحيحة في الجاهل قبل جهله على الناسي
على ما نقلنا من الرواية فلا يخفى عن محمد بن مسلم رواية قد تضمنت عدم اعادة
الجاهل وذكر قدس سرمد دليل على ذلك وهو ان لا يدخل سجدة العيص
في الجاهل بل الجاهل للناسي كما قاله وعلى الجاهل الخاص الذي احقناه
وان كان كلام ابي الصليح في مطلق الجاهل واما ما نقلنا من الناسي قد
علت كالتعميم الجاهل على اعادة ويكن ان العمل بالاعادة في سجدة العيص على
الاستحباب في الناسي والجاهل مقدرا على اعادة معضا فالي ما تضمنتها
الاعادة مطلقا وهو مبنية الاستحباب الا ان يقال بانصاف الاعادة في
الوقت وفي ما فيه والعباسي حنا انه ذكر في الناسي انهم استدلوا بصحة
العيص على حكمه ولو حمل على ذلك انها غير صحيحة في الناسي وقد ذكر شيخنا
ذلك في حاشيته اذ اعرف فاعلم انه نقل عن بعض ما قال به بعض
صحة محمد بن مسلم الدال على ان سجدة في السفر بها ان كان وقت عليه
آية التفسير وان كان في الصلاة في المسجد لا يفي بالخروج والصلوة عند منعه
ما استحباب التمسك بالآية بعد منعه من الخروج او فعل ما يتصلح من الخروج
يمكن للجواب بان الرواية تدل على ان قصد عدم الخروج هو المطلق وليس
توقع في ذلك فلا قول الاجمال فان قلت مفضي الرواية العلم وتعم

يعتبر دخول بيته وانتهاء السفر وعدم بقائه متعلق اعادة الخروج على المص
فيما بعد محل التخصيص في الموضع من ان يقال سالت ابا عبد الله عليه
السلام عن رجل كان في الصلاة في المسجد فذكر في سجدة في وقت
هو حجة لا يريد للمقام الا بعد ما سمع من ابي عبد الله عليه السلام في حجاب
المسجد بقية قلت فالحال هل قال عليه السلام في تمام فقلت انما قلته اياه
ونقل عن المزيدي والشيخ علي بن بابويه وابن الجوزي القول بان الساعات
على التفسير في العود حتى يدخل بيته لا يخفى من جهة رواية العيص في
رواية اسحق بن عمار في جواب العلامة في بيان المار بها الوصول
الى سماع الاذان وبزيادة البعد وان كان من وصل الى ذلك الموضع خرج عن
حكم الساعات فيكون سجدة من سجدة بغيره فان احب البعد اذ لم يخرج من
عليه في الزمان الا ان يحمل قوله على حاله ويدخل بيته في الروايتين
على ذلك ولا وجه له وما استدلل به على اعتبار الجاهل ان خذ الله السفر
بعد ما قيل من نهايته اذ الاقرب لا بعد فاصد مسافة كما في الاستدلال
ويجوز بحديث احمد بن سنان واشارته الى الخبر الاول يمكن ان يقال عليه
ان خبر ابن سنان انما تضمن الاذان وعدم صدق السفر مما روى في الخبر
الدال على دخول المنزل وما دل على سماع الاذان يمكن عمله على ما يوافق
خبر العيص لما بالتفسير والاستحباب او لا يخفى عن محمد بن القائل هذا من
الوجهين امكن دفعه بعدم معلومية الاجماع عليه بما ذكرنا ذلك كما قد
ما عساه يقال ان تأويل الجاهل بزيادة سماع الاذان والتعريض هذا
قد خول البيت لا بعد فيه يعني دفعه بانها لا تليق لخصم الوجه فيكون
انما تدلنا الى مكان القائل في القول بزيادة الجاهل ان وجهه له واضنا
في الخروج للدليل لا يقتضي ان العلة عدم صدق السفر بكونه داخل

يعتبر قد عد من الخروج فلفظ تصور الامانة من بلوغه في حيز المكان
الامر ان العلم بالاطلاق واول الامر اعادة بعد التمسك بالقول بان
الرواية ما يدل على ما ذكرناه من وجوبه وان كان في وقت من سجدة في
الاستدلال بهذا وهو غريب **قوله باب من يقدم من السفر الى مسجد**
للتفسير اخبرني الشيخ عن احمد بن محمد بن ابي عبد الله عن محمد بن الحسن الصغير
عن عبد الله بن عامر عن عبد الرحمن بن ابي حنيفة عن عبد الله بن سنان
ابي عبد الله عليه السلام قال سأل عن التفسير قال اذ كنت في الموضع الذي لا
تسمع الاذان ان قصير واذا قدمت فسمعتك فقلت ذلك الى قوله لا تسمع
بين الاخبار **السند** في الاول ليس فيه ارباب بعد ما قد ساء ووجدنا
بن عامر ثقة ومافي رجال الشيخ في احباب الصادق ع ليس في هذه الرواية
فلا ينعزل الجاهل اهلها كان كون الرواية من عبد الله بن عامر التفسير الحسين
بن محمد لا ينفيد التفسير مع الاتحاد في مرتبة الصفار والثاني على ما
بن عامر وقد ذكرنا ذلك في الكتاب واجمع **الفتن** في الاول ظاهر الدلالة على
اعتبار سماع الاذان في التفسير والتمام وذلك بالاطلاق على التفسير و
الانعام لمن دخل قبل الوقت وبعد ذلك مخرج الا ان نفيك بالاعتقاد
السابقة يمكن فالاستدلال به ضايق لم لا يخفى ما فيه لكنه مؤيد ولما
الخبر ان الخبران فتاوى بل الشيخ لم يبعد عن الظاهر جدا وعارضا ايضا
تتم من شئ من اظهر ان يقول مطلقا ما ذكره في الخبر الاول من قوله واذا قدمت
من ذلك مثل ذلك اليوم من مائة اذ بلغت موضع خاضع في الاذان
كما ذكره شيخنا قدس سرمد في فوائده الكتاب وفي فوائده شيخنا ما هنا هو
في روايات مستوفدة ان اهل مكة اذا رجعو الى مكة للصلوات والسعي الى
حظروا من ثم لم يروا الا قصرها ومنها استفيد من ذلك انه مع فصله الخروج

بما توجه على كلامه على كماله على توجيهه فقد بدفع الحد وخرجت ان
تحقق بالاحوال بعض الحد وقول العلامة انه لا يتحقق في الرواية بالحق
الكاملة عند من الظن ان الرواية لا وجه للاستدلال بها في العلم بالحق
المعنى ولعل ما قاله في وجهه الظن بقدر عدم صلاحية الرواية للاستدلال
بما ذكره العلامة بعد الرواية من ماسم وبقاع الصلوة في وقتها اجماعا
ولم يمتثل الامر في حق العدة وبان الصلوة قبل دخول الوقت من غير
والذي يدل على الفساد فقال بقوله عليه ولا ان العلامة ومن الاستدلال
في صورة الظن لدخول الوقت وخرجت ان الاجماع على ايقاع الصلوة في
وقتها ان اريد به الوقت المعلوم لا المظنون فالاجماع منتف عن العمل
عن جماعة من علماء الشيعي وابن البراج وابن ادم من علماء القول بوجه
الصلوة لدخول الوقت وهو فيها ولولم اذ ان الوقت المعلوم متفق عليه
المظنون مختلف فيه فاذ اقبل في المظنون على الوجه المذكور في وقت العدة
فيه ان الكلام لا يدل عليه وينبغي ان لا يفتى بدخول ما قاله الاجماع
على ما قاله العلامة ان اريد به الاختصاص على معنى حصول الاجماع على
امتناع العلم من الظن فيه ووجه الخلاف في الاختصاص كما سبق وان
اريد بالاجماع على العلم بحيث ان المكلف بالظن قابلية فيه ان تحقق للجماع
في مثل هذا محل بحث لان بعض القائلين بالظن لا يقولون بتخصص
العلم ولكن لما يقع مثل هذه الدعوى في كلام الاصحاب ولم ادر في حق
ما ذكرناه فليتأمل ما قيل ان الذي يدل على الفساد وقوله بعد ما نقلنا
عن من الظن لا يصلح لوجه الامر واللا باق في حق دخول الوقت
قبل الفرج وبعد فله وجه لو استند القائل بالظن الى ان العمل في الظن
اما لو استند الى غير فيمكن ان يدعى خروج الصورة المذكورة في ما اذا

نحو

وقعت الصلوة خارج الوقت بتمامها بالاجماع وقد نقل عن الشيخ الاستدلال
بما رواه اسمعيل بن رباح عن ابي عبد الله عن قال اذا صلحت وانت ترى
انك في وقت ولم يدخلك الوقت فدخل الوقت وانت في الصلوة فقد كنت
عنه واجاب العلامة عنها بقصد السند وغيره في ذلك الاستدلال
تقدمت فيما مضى الاكتفاء بالظن في الدخول في العدة بقوله ان الظن لا
انما يمتنع مع وجود الدليل فكان الاول ان يدعى الدليل ضعف العمل على
الظن فيجب ان ينقل عن الشيخ ايضا الاستدلال بان ماسم ودخول
في الصلوة عند الظن اذ مع الاشياء لا يصح التكليف بالعلم الاستدلال بغير
ما لا يطابق فيتحقق واجاب بان الاجماع لا يتحقق مع اسماء ربيبه وهو ان
فاذا ظهر كنه به انتهى وبقي في عهد الامر كالفجر في العدة قبل الدخول
وانت خبير بان في الباب اعترافا بالعدة الدخول في العدة بالظن مع
قدم كون الظن لا يصلح لوجه الامر ولولم اذ ان الظن في صورة تعدد العلم
كما يقتضيه دليل الشيخ فالجواب بوجه الاعادة بنزول على الدليل ان لا يفتى
وهو ان تبين ان الكذب بوجه الاعادة بنزول على الدليل ان لا يفتى
الاجماع الا ان يقال ان الامر مقتيد بالظن ومع انما يمتنع في الامر في
العمل وفي بحث الا انه قابل للتوجيه غير ان الغرض على العلامة لا يندفع
لانه موافق على الظن في الجملة فكان عليه تحقيق الفرق وبين وجه الظن ان
غير ما ذكرنا ويذهب عليك ان احتياط الشيخ بخصوص وجه الاضمار
والرواية عامة في الاكتفاء بالظن في الاجماع في احتياط بخصوص
بالاكتفاء بالظن في الوقت مما دل على ان لا يفتى في امانه وما دل على اعتبار
عدم المؤذن مدخول باحتمال ان يكون الوجه في ذلك بالنسبة الى المظن
نعم بعض الاصحاب المجترة ما يدل على تقليد الحالفين في الوقت لعدم

في مثل اخبار الزوج الزانية في احكام الحسن عن الحق ومترجم القاصي ونحو ذلك
ولا يخفى ان هذا الاجماع خرجت افادته الظن ولو سلمنا من جهة الظن في
وذلك حصول الظن المجهول في الخبر فان ظن المجتهد موقوف على اجاب
الا ان ثبت الاكتفاء بالظن اذ اوقف هذا فاعلم ان الخبر الذي رواه الشيخ
عن اسمعيل بن رباح قد ذكرت في بحث محمد بن علي بن محبوب عن
يعقوب بن يزيد عن ابن ابي عمير عن اسمعيل بن رباح وليس في الطريق
فمن يفتي فيه اسمعيل بن رباح فان ذكر في رجال الصادق عنه كتابه
اسمعيل بن رباح مهلا في وجه قول العلامة في الخبر بعد ذكر الرواية
ان في طريقها اسمعيل بن رباح ولا يخفى في ان حاله فان كان يفتي
صحة وتحت العمل بمضمونها والاطلاق لا يخفى عليك ان الاقواء بالاعادة
منه في المسئلة مع تضمن الرواية بعدمها وعدم العمل بها في العلم بالحق
وهو اعلم بالحال ينبغي وهو ان الصدوق روي في الفقيه بطريق صحيح
عن زرارة عن ابي جعفر انه قال لا تعاد الصلوة الا في خمسة احوال هي في
الوقت والقلة الحديث ظاهر من الاطلاق بالوقت فيجب الاعادة
وهو يتناول ما خفف فعلي تقدم بالاكتفاء بالظن في الدخول لو ثبت
عدم الدخول في الوقت يعني ان يفتي هذا القول ما قد ساء من الترجمة
وهو استعادة الرواية المذكورة في كتابه في الاجماع اذ اتم هذا
بالرواية الثانية فخرجت الى ان لا يفتي في الاكراه في وقت غير وقت الفضلة
وما قاله في خبر تام قالوا في الفقه الظاهر اما ثانيا فلان القصار لا
وجه لاختصاصه بالسنة فبصرف ذكره كالقول على تعدد قوله الشيخ في
الاختيار والاضطرار في الاجماع عن وقت الاختيار الى غير ما نقلت الى
الحاص وقول شيخنا الحق اياه في فوائد الكتاب راجع الى العمل على

الشيخ

وجه الترجمة ولا دل على الاكتفاء بالظن وقد ذكرت ذلك في موضع آخر ما
بالعلمين على وجه الشهادة فقد اجمعت عليه بعض الاصحاب لانهما جهة
شرعية وفي كلامنا في الرواية فيما تقدم من ان كون الشاهد من جهة شرعية
موقوف على الدليل في اجزاء وضع وتحقق الاجماع هنا بحث اما الاكراه
البعض بالامارات المذكورة في دخول الوقت كالدية والسبعة في كمالها
الا ان الشيخ روي في باب زادات الصلوة عن علي بن ابي حمزة عن ابي
عمر عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن قال قال له رجل من اصحابنا عا
اشبه الوقت علينا في يوم غير فقال تعرف هذه الطيور التي عندكم
بالعراق يقال لها الدية قلت نعم قال اذ ارتفعت اصواتها فجاوبت
فقد زالت الشمس وقال فضله وهذا الحديث ليس فيه اشياء يفتى في
حسب الاجمعة ان عبد الله الفراء في الظن انه سلم الفراء ان ابي عبد
روي عن في رجال غير ابي عبد الله بن كريمة باي عبد الله وجهه الى الرجل السائل
لاستمرار الظن في الرواية يسلم الفراء ذلك منه على ان الصدوق رواه في
الفقيه وهو ظاهر ظاهر كما ذكرنا القول في حديث عن ابن ابي عمير
عن ابيه انه صلى في يوم غير فاجلست الشمس في احدى حوائط زكاتها فقال
الامام نعم لا تعاد وفيه كمال على جواز الصلوة مع الظن الا ان يجمل على ما سئل
من زوال النهار لا زوال الشمس على معنى معنى وقت الفضلة ان كان في
الظاهر غير هذا وسياق تفصيل القول ان شاء الله فيه وبين الاكتفاء بال
العدل اذ الخبر لا يوجب شهادة لا يحتاج الاكتفاء فيها بالواحد الى دليل
ولم يعمل الاكتفاء في مواضع خاصة لا يفتى في الدخول في مذهب ابي
انما لا فاسق وما ذكره بعض فضلاء المتأخرين من احتمال الاكتفاء دون
ان كان في حد ذاته مع في الجملة لا اعلم وجه الترجمة الاكتفاء في الشيخ

في موضع آخر

في موضع آخر

في مثل

خروجت الفضيلة والاختيار لأن السفر غير له العذر لا يخرج من حيث كان العذر
لا يوافق مدلول الرواية على الإطلاق إذا ظن منها اختصاصا لمسا
بالحكم لا يكون العذر بطلان لأن يقال إن عذر السفر علة لا مطلق العذر
الذي جعله السفر فيقول الشيخ في الوقتين لكل صلوة **قوله باب**
أن لكل صلوة وقتين يخرج الشيخ عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن محمد بن محمد
بن يعقوب بن عيسى بن أبي بصير عن محمد بن عيسى بن موسى بن عبد الرحمن
عن عبد الله بن سنان قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول لكل صلوة وقتان
وأول الوقت أفضل من الثاني في الأول الوقت أفضل **قوله في الأول**
محمد بن عيسى بن موسى وقد قد مناه في القول بأن ابن بابويه نقل عن
ابن الوليد في حكمه الفاضل عنه أن قال ما نرى محمد بن عيسى بن
كتب بن موسى وجد يشك في حديثه والشيخ ضعفه وكان له لهذا الوجه
كلام ذكره العوض في احتمال كون الرد للإرسال لا لضعف محمد بن عيسى
فإن الإرسال في مثل وجه القبح كونه قد تخلص إلا أن يقال يجوز
الرواية بالاجازة فزود التصريح بلفظ اجازة كما هو مذهب البعض
وقد ان الاستثناء لأوجه لم يكن الظاهر الرد أن يكون وجهه غير الإرسال
الأن استغناء الضعف عن الرد محتمل فأن قلت أن الشيخ في الوقت
قد ذكر استثناء ابن بابويه في قوله في الجملة وظاهر أن مراده ما قاله ابن
بابويه عن ابن الوليد عز ما ينفرد بمقتضى الرواية غير مخرجة ولا
لما ذكرها الشيخ وجعلها مع قوله لها قلت قد قد مناه في كلام الشيخ
على تقديره لا تدري وجهه الثاني المذهب القول بكون لكل صلوة
شاهدي وجهين وأن أمكن أعجز الوجه السابق منافي هذا
الغير لغيره في الشيخ يخصص مع أنه اجتهاد أما ما قاله الشيخ في الوقت

فإن محمد بن عيسى كان يذهب مذهب الغلو في حكمه بلفظة قبل الصلاة
غير معلوم وقد روي الشيخ في باب الرواية بهذا السند في معانيه ياتي
بأنها قد وصف بعض تحقيق المعاصرين سلمه الرواية بالحقبة وكذا
أدري الوجه المأقذمة أو أنها غير كافي والثاني ليس فيه إيجاب
عيان العلامة في الخلاصة قال في ترجمة معربة بن مازن روي عن
أبي عبد الله وأبي الحسن موسى ومات سنة خمس وسبعين ومائة
قال الكشي أنه كان يبيع السابري وعاش ما مائة وخمسة وسبعين سنة
أبى ولا يبعد أن يكون ملحقا به من الكشي وإن الإطلاق الواقعي فيه
وأما هو مات سنة خمس وسبعين ومائة كما قال العلامة وقيل النجاشي
ويؤيد ما قلناه أنه لم يسمع مثل هذا القولين تلخص من الرسول خبره ولو كان
لقلت أحوال الرازي من وجود من زين الرسول إلى زين موسى بن
نقله في الخلاصة عن العوفي أن قال إن سوية بن مازن كان ضعف العقل
ما من أبي جعفر في الحديث لا يثبت **قوله في الأول** خص قوله الذي علة في
قوله الذي علة في قوله علة والذي يطري في قوله العلة المخرجة هنا
احتمال أن يكون قوله غير ذلك بل قد قيله الأجلة فكانه قال أن جعل
آخر الوقتين وقتا غير علة والعائدة التوبة على أن العلة يتبادر منها
الرجوع فأي إزاحة الاحتمال بأرواية عن العلة راجع للمرض وإما ما
يسمى الظاهر من شأن النسخ في العلة التي هي المرض ويخص غير العلة
بغير ما يتبادر احتمال أن أراد هنا هذه العلة بتقدير وجود الرواية
بكلها أي بين وإن كان المرض في الغير العلة أشكل التبيين وقد نقل
للعلامة والمحقق في التمهيد للمعنى الرواية في احتياج الشيخ القول بأن الثاني
في الخبرين والحدود والعدد ويريد أن نقل ذلك من الشيخين وإن قيل

وأي الصالح وابن البرقي المختلف وحكي من الرواية بصورة ما في هذا
الكتاب ويخرج أن كذا نقل على معنى الشيخ بل هو المختص بالشيخ
أو للقول عن الشيخ في السبوط أنه قد روي عن والده الطبري في
شغل بعض تركه يد يشك أدبها والرواية كما ترى ظاهر في خلاف هذا
والعلامة أنه اجتمع من الاحتجاج بالرواية القول بالموجب فأن قد بينا
أن لكل صلوة وقتين لكن الأول وقت الفضلة وقد شكك بعض على ما نقل
لتوليد أول الوقت أفضله فإن أفضل فعل يقتضي المشاركة في المعنى أي
قوله وليس لأحد أن يجعل الوقتين وقتا واحدا على ما نقله عن بعض المتبعين
فجعل آخر الوقت وقتا للغير ولأن القول لا يمكن أن يكون على ما نقله
الجواز الذي لا راحة فيه جمعا بين الأدلة انتهى وفي نظري القاصر بعد
ظهور وجه التعجب في عدم الترخص لما في الخبرين الجواب عن بعض قول
أن أفضل الفضل يقتضي المشاركة لا في زمان بل في المكان وبعض محقق العمل
سلمه الله وإن اقتضاه اسم الفضل المشاركة أما يقتضي كون الوقت الثاني
وقتا مفصلا لا يجوز أن يكون الصلوة في آخر الوقت بعد انقضاء فضلا
من الواقعة في أوله فإن هذا الكلام وإن كان لا يوجب وجهه لا يمكن أن
يقال عليه أن أفضل أول الوقت للغير على الكسرة على الإطلاق لأن
الحكمة فإن يتبع رطل فعل الصلوة في الأول من الصلوة في الثاني
يليق أن يقال أن فعل الصلوة في الأول أكثر ثوابا والحد أنه لا مشاركة
في الأول للغير والمشاركة في غير الفضل حيث أن الصلوة إذا كانت
غير الفضل سلم أن معناه الفضل يقتضي نوع قد قد لا ينفك إلا أن
يحتل أن يرد فيه كون الوقت أفضل بالنسبة إلى الثانية في الوقت الأول
للغير على تقدير القول به والوقت الثاني للعدول والفضل ثانية ويكون

قوله وليس لأحد أن يجعل الوقتين بالنسبة إلى الثاني والعدول وهو محتمل أن يكون
المرد آخر الوقتين من كل وقتين بأن يرد الأول أول الوقت وثانيه
بعد فتكون الفضلة في الأول والعدول في الثاني والأول بعد الفضلة
لكن احتمال الأول له وجه وجيه وهذا يندفع قول العلامة بمشكلة الفضلة
على الإطلاق فإن قلت قد روي في التمهيد حديثا يقتضي أن في كل صلوة
لأما فيها النوعين إلى الأمرين التي توجب دينه مع أن التيمم إذا كان
الثواب فكيف توجب الدين بعمل هذا الأدلة على تحقيق الفضل في كل
قلت قد ذكر بعض تحقيق المعاصرين سلمه الله مؤيد لما قاله من أن الثاني
في الفضل وإن كان مفصلا لا أنه قد يقال أن معناه الذي يقتضي
مغايرة ذلك لأن ذلك في مقام إمكان الخبر وهذا الخبر مخرج عما نقل
ما لا يمكن التمهيد في غير ذلك أن يقال في دفع منافاة الحكمة بأن ما دل على فضلية
الصلوة مثلا في البابين الشريفة متساو لن يمكنه الوصول إليها إلا أن
يقال أنه الفضلة فيها بالنسبة إلى الشخص على معنى أن يتوصل بها إلى
فيها أفضل صلوة يتبع غير ما فيه أن خلاف الظاهر من إطلاق الفضل
وبالحكمة منافاة الحكمة محل تلافا على ذلك الوقت هذا فاعلم أن الخبر الثاني
كالأول بالنسبة إلى المعنى الذي احتمله كس جماعه من الآخرين قال
بأن الأول الفضلة والثاني الاجتزاء والخبر الثاني الذي قد من شرطه
قد من شرطه لظاهر الخبرين وفيه إضمار فإلى بعض الإشارات مثل الظاهر
الآية الله العظمى لا يستدل بالعدول والختار وفي خبره من أن أول الوقتين
أفضلها واحتمال ما تكونه سابقا في بعضه بل الظاهر أن الأول الوقتين
أفضل والثاني لا يتبادر وقد روي الشيخ في أبي عن الحسن بن سعيد
النضر فصار عن ابن سنان عن أبي جعفر عليه السلام قال لكل صلوة وقتان

الظاهر لعدم الاتيان بالانوار على وجهه وانما ما يدعى على وجهه
ان ذلك بروايات منها رواية داود بن قيس وبعض اصحابنا عن ابي
عبد الله ع قال اذا نزلت فقد حضرت الطهر حتى يصح مقدار واحد
اربع ركعات فاذا مضى ذلك فقد حضرت الطهر والعصر الى ان
تدور في عدة اخبار اشراك الوقت من قوله في الفرضين كصحة
وذكر الرواية السابقة من الغيبة وصحة عبد بن زرار وذكر الرواية
التي بيناها في نظري العاصم انه حصل انما اول افان قوله في
الفرضين للوقت ان ما دل على الاشتراك فيقتضي ايقاع الفرضين على
الرجوع فلا يتم مطلوبه واما ثانيا فلا نفي على الظاهر من بقية الاستدلال
وتقديره قائم فعلى عدم الاتيان بالمأمورية مصافا الى ظاهر الآية
التي ويؤيد الظاهر نفسه الآية في الجزئية يقتضي الاشتراك وانما
فوجعت خبر عبد بن زرار في الصحة من بعد ما قد ساه في حال الفرضين
عروة في رواها الصدوق وفي الطريق اليه الحكم بن سكين وهو في
الحال ورواية الصدوق لها وان اقتضت الزيادة كما استلقت في الالة
المصطلح في الصحة وعدم التفاته قدس سره الى ما ذكرناه كما يعلم من
هذا واما الدال على عدم سره فلا توجد في ذلك الاخبار على الاشتراك
من اول الوقت حاصله انه لا شك ان اسناد الدخول الى الوقتين ليس على
حقيقته لظهور ان الدخول عند الزوال ليس بوقت بل وقت واحد
اما اشتراكهما فيقتضي فالكلام محتمل من احد هما ان يراد بالوقتين كل
المشترك فيكون استعاره وجهه الشبهة ان الوقت المشترك لما كان
محتملا للثبوت فكيف يمكنه استبعاد هذا الاسناد حقيقي والجزء الذي
دلالة على اشتراك الوقت الاول ظاهرة ويضعف ما يدعى في بعض

والله اعلم

في الدلالة ان الطهر اذا يقع كل الصلوات مطلقا ومع ذلك الاجتماع في
يخص فلا يكون كالمسئلة بل انما هي مضمومة امر آخر والثاني ان الزوال
معناه الحقيقي غير محتمل ويكون الحكم في الكسوف ان الوقتين لهما
شبهه فيكونا بدخول الوقت الاول واخر من على نفسه بانه يدور على ما
على الاول واجاب بانه غير معلوم ضرورة انتهى لمحض في نظري العاصم
بانه حصل بحث اما الاول فلان في الحقيقة الوقتين في ظاهر الزوال
العبادة فيكون في جميع الحالات وفي الجملة كما يعلم من الاخبار في حصول
الوقت المشترك وغيره لا ما منع حصوله في حصول الوقتين واما ثانيا
تقديره تسليم الاستعانة كما منع خروج حال العمل ليل وما قاله من جواب
الاعتراض يقال نعم في الاول واما ثانيا فلان العلاقة بتقدير الاشتراك
ظاهرة بخلاف غيرهما وقد اوجبت الحال في حاشية الروضة واذ اوجبت
حقيقة الامر فالحق القاس كما يرى في كل حيوان اصوله الظاهر حين الزوال هذا
كخلاف فيه بل يظهر من المتن انه لا خلاف فيه بين السليبي والساحس لتمام
والثبوت فيه بما يقتضي الضم في كلام السائل لا يفيد شيئا الا ان العبادة
لا تبتدئ على ما في وقت اجز كما يصح به الشيخ وسياتي بيان ما لا يمتنع
في ذلك انتاء الله واما السابغ فهو ان دل على الوقت للفضل المخالف
بظاهره لما يدل على ان الفضل هو ما بعد القدم والقدمين او النافله
ان تأويله على وجه يوافق خبره في تقدير الطلوع وانما حصل ذلك لما
وجب التأويل الثامن من النص ولا يمتنع على اختصاص الظاهر قوله لان هذا
قبله كما ذكر بعض محقق المعاصرين حيث قال ان ما تضمنه كثير من النسخ
من جعل الوقتين زوال الزوال الثاني ما هو المشهور بين اصحابنا من ان
الظهور من اول الوقت بمقتضى ما رواه في ذلك لا بد من حصول الوقتين دخولهما

قته

ص

على الصلواتين كما يشهد بقوله في الحديث الاول يعني خبر عبد بن زرار انتهى
وفيما نلاحظ على حال العلم من وليس العمل على التوزيع بالوجه العمل على هذا
لغيره ايضا غير على العلم فان قلت قوله انما في وقت واحد لا يقتضي
تعب التفسير ان الاول ليس كذلك بل هو على العمل الزم ان يكون جميعه
كن ذلك والحال ان ما بعد الاول يكون مشترك على تقدير العلم قلت لا مانع
من جعل الحديث على ان حاله العباد اقتضت تقديم الظاهر في الزوال في
المشترك فيكون الثاني بعد الاول بعد الا ان حضوره في وقتية كما يعلم من
قول الصدوق بالاشتراك في الاول مع ذكر هذه الرواية المحقق في التعليق
قال على ما نقله من رواية ان المذهب الاشتراك بعد الاختصاص فيصير
لغيره قول الا ان هذا قول هذا واستخبر ان المعنى الذي قلناه محتمل
فالتحقيق يحتاج الى دليل مع اطلاق الالة وهو مرجح حاله العلم الآية لا يضر
بقاؤه على اطلاق فيها بعد حاله العلم انما تكون بعض محقق النسخين
وجه الله في شرح الامشاد لا يبعد عدم الاختصاص وان عدم ضبط الوقت
المختص بالنسبة الى الاشخاص والاحوال ينافي الشريعة السنية السهلة فلا
الا ان امر سهل وبالحكمة فالقائم واسع البحث والمختص بما ذكرناه من ان
يتفق في الحديث شي وهو ان قوله حتى تغيب الشمس كالمصير في عدم اختصاص
العصر والفتايل اختصاص الظاهر في اختصاص العصر والاداء في شرح الحديث
وعلى ما قلناه احتمال ايراد العالم في قوله في قوله انما في وقت واحد
بما تضمنه آخره فلو ان الاشتراك تحقق الى غيب الشمس بخلاف الاول
بالاختصاص ولو لم يكن الا في وقت منها على تقديره في ذلك لا يضر في
مخرج يقتضي عدم حضوره في المطلوب انما في اختصاص الظاهر في الوقت
فثبتت ولما التاسع قد لا يمتنع على جواز فعل الظاهر والعصر في الزوال ظاهرة

العلم

عزلان

غير انما دل على فضيلة الأخيرة للاختصاص لا يوجب حمل العمل على بيان الجواز
قلت بيان الجواز انما هو ان كان في الدين احتمال تعين الأخير قلت احتمال
موجود في الأخير لا دلالة على التام كمنعه من بعد انتاء الله تعالى وقوله في
الجزء من قوله ان لا يرد به ضرورة يوجب بيان الجواز ولما العاشرة في الآية
على ان الظاهر في الزوال ظاهرة واما العاصم في قوله انما في وقت واحد
ويحتمل ان يكون في الزوال فيشرع مع الظاهر في الاول وفيما رويها بالزيادة
الثاني ان القائل بالاشتراك في الاول لم يميز ما تضمنه الرواية وبين الجواز
للاجبيات الفضيلة وهو انما ينافي الاشتراك فلا يخفى ان ذلك لا ينافي ما
وقت الظاهر في الزوال وان كان فيها ما يقتضي مخالفة بالنسبة الى بعض
فاما ما رواه الحسن بن محمد بن سماعة عن علي بن النعمان وابن بابويه عن محمد
الاعمش عن ابي عبد الله ع قال سالت عن وقت الظاهر هو اذ زالت الشمس قال
بعد الزوال يقدم واخر ذلك الا في السور يوم الجمعة فان وقتها اذ زالت
الى قولها انما ليست وقت الغرض **في الاول** فيه ان الطريق الى الحسن بن
محمد بن سماعة في الشبهة قد يؤول الى انما يروي محمد بن زياد لما اخبره
عبد بن محمد قد تقدم انه في الشيخ وفي الغزير ذكر في طريقه الى الحسن بن الحسين
جاء الاول ما في الشبهة والثاني عن ابن عبدون عن الحسن بن علي في فضل
واما الحسن بن سماعة فقد تقدم ايضا في بيان النعمان في تحقيق النجاشي و
ابن بابويه عن الحسن بن رباط ان النجاشي ذكر في طريقه الى الحسن بن الحسين
الحسن بن محمد بن سماعة في الشبهة في ذلك واما سعيد الاعمش فاطع الكلام قد تقدم
في رد الحاصل ان في الجاهل على ما في النجاشي سعيد بن عبد الرحمن الذي
ثقة روى عن ابي عبد الله ع في ابن عبد قيس بن نوح والشيخ في الغزير
قال سعيد الاعمش وفي كتاب الرجل كذا في غير تبيين والاعتناء يقتضي

وقت

قال في عيسى اذ يرى رجلا
فراها في الجنة فيسخر الى امره فيكون

فقد

۱۱۱

فلة

بعض الروايات في نافيذ الريعة وان لم نقل
الناخذة فالروايات كلها تضمنه جميعاً

الآن ما دل على القدمين يقتضي عدم الاختصاص في القدم والجمع مكررا
أقل الوقت للنافلة ولوجعل على مقدار العمل بحسب طول النافلة وقصره
الآن إطلاق القول لا يقتضي عدم الجمع بين الأخبار بوجهه وأما الثاني
فمما لا دلالة له على أن النافلة تقتضي القدم والجمع مكررا ولا بد من ذلك
المراد وقت النافلة على ما قد ساء بعد ذلك الأخبار الواردة في ذلك
والخامس وأما السادس فظاهر من القول على اعتبار السجدة وهي النافلة
فعلها زيادة العين من مدين ونقصا عنه من القدم فتصاح الجمع بينهما
ما دل على القدم والقدمين إلى توجيه زاوية على ما قد ساء وأما السابع
للعمل على وقت النافلة في الجمع لا يخرج من أشكال ولا يعد أن يقتضي إطلاق
هذا ما دل على القدم فتكون الفضيلة في فعل الظهر بعد القدم وقت
النافلة قبله وعلى تقدير القول بأن الأول المختار لك وعلى ما قد ساء
الشيخان ما قبل القدمين اجزا يشك بأن هذا يقتضي أن ما ساء لك
لا يكون اجزا لنفسه كما لا بد منه ويجعل الجواز على أنه اضافي ومنها
كان في القول على أن وقت الفضيلة حيث قال قد دخل وقت الظهر
لو كان وقت النافلة على عمل النافلة كما في بيت لم يتم الطلاق وإن كان ما
التوجيه واستعاضا السابع كأي صرح في القامة ويساوي في الشيخين الفأ
ويستمر ما فيه مع إمكان عمل هذا القول على منتهى وقت الفضيلة كما ساء
او غيرها كما ساء في أن شاء الله او بعد ما ساء بالثامن وهو الدال على فعل الطلوع
القبض وحل الثامن على الدراع ويقتضي كون القامة ذراعا في وجهه
مثلك وشملك وإذا كان كذلك فالحمل على وقت النافلة وأما الاستعاضة
إلى الشيخ حيث جعل القامة ذراعا في وجهه وقت النافلة ذلك ولو جعل على
وقت النافلة منذ إلى النافلة وهو نهاية الوقت أمكن أن لا يصح بعض

ص

وساوي أن بعد القدمين لا نافلة إلا أن جعل على عدم التمسك كما دل على ذلك
وما قد بعض الأئمة من أن النافلة بامتداد الزمنية كما يستدل بها طائفة
الأخبار والجمعة من أن النافلة زمان قبل الظهر فثبت أن القدم مكررا إلا أن
جعل القدم على الفضيلة والجمع مكررا ما دل على فعل النافلة قبل الظهر مطلقا
كما جعل ما دل على العامة على الجواز دون تكلف ما ذكره الشيخ وجعل
القامة ذراعا في الظهر الدال على القامة وما دل على مثل الجواز للقول بوجه
كما لا يخفى ولو جعل الجواز على ظاهره من القامة أمكن أن يقال بأن النافلة
في القامة تابعة للظهر وأما منع منه إلا أن الكلام في توجيه الشك في ذلك
حقيقة ما قلناه تعلم ما في قول الشيخ في المقام الثاني وهو أن العالم في
المنتهى قال الذراع ذراعا والقدم أشاعر أصغارا فالذراع أربعة وثلاثون
أصغارا والقدم سبع الأشاعر كما هو في اصطلاح أهل الهيئة **والثاني**
يدل على هذا الفصل ما رواه الحسن بن محمد بن سماعة عن ابن مسكان
عن زرارة عن أبي جعفر قال أتتني رجل من أهل الذراعات فقلت له
قال لي كان النافلة لك أن تتعلم زوال الشمس إلى أن تبلغ ذراعا فإذا
بلغت ذراعا بدأت بالنافلة فتكررت النافلة إلى قوله وحسن صاحب القاموس
وابن أبي عمير ورواه الحبيب بن سفيان في الأول فثبت في ذلك الحسن
محمد بن سماعة وهو نفسه في كلامه بغيره أيضا وابن مسكان كذلك في الأصل
أنه إن روى عن أبي عبد الله ما رواه الحسن بن علي فهو عبد الله وكذلك الحسن بن علي
بن خالد على الظاهر كما ينفرد بها في روايته عن أبي جعفر في الأشعر الذي في
تأديده الله قد تقدم في كلامه في رواية زرارة ابن أرويس فيها
حسن بن عثمان عن ابن مسكان ثم قال ابن أرويس وأما ابن مسكان
الحسن وهو ابن أبي جابر الجعفي انتهى وهو قريب من الروايات

وقد أصاب شيخنا أحمد بن الحسن بن الوليد وتبعه أبو جعفر بن بابويه في
محمد بن عيسى ولا يري ما روي فيه لأنه كان على ظاهر الحديث انتهى
تقتضي أن ابن ميمون في الاستثناء الضعيف كما أن يقال إن ابن ميمون
ظن بجواز النافلة في الضعيف مكررا للضعيف مكررا في كلامه ابن ميمون
لا يقتضي ثم القى فيه بالضعيف ما جاء به ابن ميمون وجه الاستثناء
مع أن محمد بن عيسى على ظاهر الحديث ولا بد من كونه العارفة من ابن ميمون
الاحتمال وقد قد من جملة هذا الأحاديث بعد الحديث والسابع فيه
بن مسكان وما وقع فيه من قول قال زرارة قال ابن مسكان جعلت في
القائمة محمد بن سنان **في الرواية** لا يمكن ما ذكره الشيخ في الرواية
على وقت النافلة جعل أن يكون المراد بيان اختصاص وقت الفضيلة
بما بعد الزوال للظهر والدراعيين المعصوفات من الوقت للنافلة حتى لو
أخرها عن ذلك كانت في غير وقتها والظاهر حصول الفضيلة في الزمن
والشك في كونها في النافلة كانت في وقتها كهي وجه الفضل كما فرض إلا
أن احتمال الشيخ وما فيه الظاهر مما يفتقر ما دل على امتداد النافلة
بامتداد الزمنية الأولى ما قد ساء من احتمال نفسه ما دل على الامتداد
بمثل هذا الحديث وفيه أن الخبر لا يمكن صرحا لا بصريح القيد وكان الحديث
بأن مؤيدات هذا الحديث يوجب مضافا إلى أنه مروي في الصحيح عن زرارة
في القضية وفيه مكان أن لا بد من قوله هنا مكان القضية ولا بد من أبي
القائمة على معنى الشيخ وأما احتمال المراد مكان القضية على هذا الوجه
بالنسبة إلى الفضيلة والمعنى إن النافلة من القدمين المكان يحصل
فضيلة القضية وعلى تقدير ما في القضية وأن أمكن الاحتمال إلا أن
الظاهر على ما هنا يبين معنى ومما ساء يقال إن الظاهر لا يتم مع

الاستعاضة في القامة الحسين بن مسكان ويقال عن ابن الفضال أنه قال لا
أما أن جعفر بن محمد بن مالك روى عنه أحاديث فاستدركه في حديثه
هذا لم يكن في زمن أحد الأئمة عليه السلام والحسين بن عثمان في رجالنا
عم وقد ثبت ما هذا الأحاديث لا يظن أن الأشعري الذي أشعر إليه
بجواز النافلة بل أن في الرجال على ابن مسكان والثاني فيه ما
تقدم الحديث وهو يقال أحد من الحسن كافي أسانيد القصة ويحيى أحمد
بن أبي عمير وعليه بن اسمعيل بن المارديني على الظاهر أحد من الحسن لا
الحاشي قال حدثنا الحسن بن محمد بن سماعة وأحمد بن الحسن وفي
تقدم في الحديث ولما أبان واسمعيل فلا يخرج من أمم الناس وقد يظن أن
ابن أبي عمير عن عثمان واسمعيل بن جابر هو الجعفي لما ساء في خبره أن
ولن اسمعيل بن جابر رواه كافي الحاشي والرواية هنا بأن بن عثمان كان
احتمال الخبر موجودا الثالث يروى عن جعفر بن عثمان العطار وهو يروي في
الحاشي والحسين بن عثمان وسماعة ذكره الحسن بن علي بن فضال في
عمر بن حنظلة وقد أسلفنا الكلام فيه أن نوح بن جدي لم يروى في الرواية
جعل تأمل الحديث من المعبر ثقة مكررا في الحاشي والظاهر في
المتقدم ابن حنظلة ومضى أيضا وذكره ثقة لا ريب فيه والسادس
فيه الحسن بن الحسين اللؤلؤي وفيه كلام تقدم والحاصل أن الحاشي
وتبعه والشيخ نقل عن ابن بابويه ضعفه ولا يعد أن يكون ظن الضعيف
فراستنا في رواية محمد بن أحمد بن يحيى عنه وقد يقال أن هذا الشيخ
الضعيف لا يمكن استثناءه لغير الضعيف وفيه نوع لما يظن الحاشي
تقلاص ابن ميمون أنه قال بعد ذكر ما قال محمد بن الحسن بن الوليد و
ابن بابويه في استثناءه وطريق محمد بن أحمد بن يحيى عن الحسن بن الحسين

أما

دخول وفيها ما بالزوال كانه من الاجزاء التي تارة في نظري القاصر
فان في احوالها ما يشترك الوقت ما اوله من الظهور وقد تقدم منها
قد مناه عنه قول ان ما تضمنه الاحاديث وجوب الوقتين بالزوال
الزوال لا ياتي ما هو المشهور من اختصاص الظهور اول الوقت اذ لا يرد
الوقت في دخولها ما هو غير ما تضمنه قوله في حديث عبيد بن زرار
ان هذه قبل هذه وحديث آخر منه مثله واما تأييدنا اذ قلنا انما
مردم هذه نظر الى ان وقت تابع لفعل الظهور لا وقت فلاحاجة الى التفسير
بدخول وقتها بالزوال ويمكن الجواب بان العوض من دخول وقتها
من الاختصاص والاشارة الى ايراد الاختصاص بالقرن الذي ذكرناه
الالتزام بالاجمال في هذه المقامات ليس في محله وما نقله عن الشيخ في
الذي كرى عن في الحديث يؤيد ان الوقت للمأخذه وقوله سلمه الله لا يفسر به
واضح وجه الاحتمال الاول لكن ما قاله الشيخ في التاخير في شكل
باحتمال ان يرد في الحديث ان مراتب الفصل غير مخصوصة في حد بل
السجدة والقدم والقدمان والقائمة للظهور يقتضي عدم الدخول في
تقدم ان يقول بعد الموضع لما قاله الشيخ من ان التقادير المذكورة للتأخير
ادعاء الثاني ان الذي تساوي الاختلافين والتاخير لا يرد الامر من حيث
الى من وجب هذا ينبغي ترجيح الشيخ بل في الحديث المذكور الثاني يقتضي
ان التي ما يحدت نظر الشخص بعد الزوال وهو شئ مضاف اذا وجب
ولا يقتضي ان يكون عمدا الموقوف في ان النسبة الى الشخص الذي
الظلال الاول الباقي وهذا كما يدفع القول بالتمثيل في الظلال الثاني والاصل
يدفع الوجه الثاني في الشيخ من ان المراد بالقائمة الذي راد وما قد ساء هنا
لاقتضاء الحديث ذلك **القول** في الصحيح السجدة للظهور والذكر والصلوة

مورد

فعل العوض قبل الوقت المذكور محذور كما انما لا بد منه غير انه ينبغي ان يعلم
هذا ان الاجزاء المالم يكن مدعيا للشيخ وان امكن توجيهه بما رفق على
ما تقدم لا انه يمكن ان يرد هنا انه مع عدم تجاوزه للقادر يكون العمل
محذورا ومع التجاوز لا يجري على ان يكون ادى الفصل على جهة الموافقة
بناء على اعتقاد الشيخ من غير علم ان ما يظن من موافقة الشيخ للوالد
سواء كان يقول ان للظهور في اجزائه على ما دلل والذي قد ساء
على الاحتمال فظاهر كلام الشيخ في الجملة فالظاهر في كلام الشيخ بعد وجه
ذكرناه من قريب وقد ذكرنا في حاشية باب ايضا ما لا بد منه في المقام
هو الموجب هنا الشخص الكلام ثم ان ما تضمنه الاول من قوله والقائمة
والذي راعى كانه على سبيل التكاية وفي الظن احتمال ان المراد وجود
المذكورات في كتاب على غير ما يكون والعطف بحذف حرفه وقيل ان
العطف يستلزم في الجملة شئ مشتركين اصبحت كيف اصبحت واما في المقام
فمرد اضيف ولعل مراده بالضعف العلة على ان اجزاءها غير معلومة النقل
باللفظ وان كان الظاهر في مثل هذا النقل اللفظ وهو مقتضى الكتابة
فان قلت ما معنى الكتابة هنا قلت كانت السابقة على الكلام منهم ما وقع
بهذا اللفظ لاقتضاء التركيب اياه فلما اردوا الاخبار عما قبل ذلك اللفظ
في اخبارها ما هو الظاهر هذا ولا ينبغي ان يخبر الاجزاء بالزوال قائمة على
رسول الله صلى الله عليه وآله وكانت ذمرا لا يدل على حصول القائمة في اللفظ
على ان المعنى فيه لا يتجزأ **القول** في انما من الرجل مركب المعروض
يستعمله في الانايات انتهى وقد تحققت بعض اللفظ جعله الماء المعبر **القول**
فاما ما روى الحسن بن محمد بن ساعدة عن عبد الله بن جبريل بن ابي بكر
عن ابيه عن ابي عبد الله قال قلت له في صليت الظهر في يوم غيم فاجلست

ووجه

تقول حضرت يحيى **القول** فان قيل كيف يمكن العمل على هذه الاخبار مع
الفاظها وتساؤلاتها لان بعضها يتضمن ذكر القائمة وبعضها ذكر الزوال
وبعضها ذكر القدم وهذه مقادير مختلفة لا يقدرون ان قامه رجل رسول الله
صلى الله عليه وآله كانت **القول** في الاول على بن الحسن الطاطري وهو
مردود والواقعة ثقة في الجاهلي والطائفة اليه في جهلته من محمد بن زيار
فيه اشراك وعلى بن حنظلة جبريل الذي ذكر في رجال الصادق ع من
الشيخ مهمل ولا الثاني لا يتجوز على ما اظهره الطائفة على بن رباط محمد بن زياد
او ان النظر على سبيل قول الشيخ الحق على الكتاب على بن الحسن الطاطري
روى عن علي بن رباط ومحمد بن زياد ايضا كما ياتان حتى قد ساء ان يقال
الطاطري عنها انتهى والذي اظهر ان الذي عن الطاطري عنها يارد بعرض
ومحمد بن ابي حنيفة في هذا الشيخ في هذا الكتاب والتهذيب في كتاب روي
عن محمد بن ابي القاسم عن علي بن ابي حمزة ومحمد بن ابي حنيفة ثم قال
في موضع آخر هو ان الذي في كتابه في هذا الكتاب مروي عن
الشيخ عن الجاهلي عنها اماما قاله شيخنا في الفقه عليه السلام في بعض مواضع
ايضا في رواية على بن الحسن الطاطري على بن زياد او على بن رباط
ظاهر في رواية على بن الحسن الطاطري في صحيحه **القول** في
الشيخ حذو كانه على ما يحتمل اما اوله لان بعض الاخبار المتقدمة
صريح في نفيه كما قدمناه وما قاله رحمه الله من ان القائمة على الذي راد
الاحتمال لان ما وجد به القدم يقال في القائمة متقدم بكونه فاعلم ان
وقوله لا يتجزأ مقدم ان الذي راد على كلامه لا يتجزأ ولا يرد في كلامه من جهة
ومعنى على مطلوبه على ما ذكرنا في شيخنا الحق في قوله ما قوله
وما دون ذلك يكون محذورا فلا يخفى من اجل وقد سلفنا احتمال امره كقول

فجاءني صليت من الزوال قال فقال لا تؤخر ولا تؤخر الى قول ان نفيها وثنا
و**القول** في الاول فيه الطريق الى الحسن بن محمد بن ساعدة وهو ثقة وقد تقدم
ما فيها وان كان عبد الله بن محمد بن ابي بكر مروي في مقصودنا واما كبر
ابن فاطم بن محمد بن الحسن بن العلامة قال في ترجمته انه مشكوك من
على الاستقامة وروى الشيخ عن محمد بن يعقوب بن يزيد عن ابي
ايوب عن الفضل وابراهيم بن محمد الاشعري ان الصادق ع قال فيه بعد من
لقد اتى الله به من رسول الله ومن امير المؤمنين عليهما السلام والشيخ ذكر في
رجال الباقر ع مروي عن محمد بن ابي الحسن بن محمد بن الحسن بن الحسن بن الحسن
الصادق ع والمتقدم عن الكشي في النسخة موجوده لكن السند عن ابن
ايوب عن الفضل وابراهيم بن محمد الاشعري وعلى كمال الحديث صحيح
ان استفادة الوثوق من كلامه لان المقول في معنى الوثوق امر وثق
والثقة كما يعرف من كلامه في الحديث قد يمكن ترجمته والثاني في ترجمته
واما احد بن ابي ابيش وهو كاشي في النسخة التي نقلت منها وللوجه
في رجال احمد بن ابي بشر وغيره وفي الجاهلي انه ثقة واقف وفي القهر
لكن لا يروي عن غيره من سماعه واما عبد الله بن محمد الكاهلي فاطن
انه قد تقدم وللحاصل ان الجاهلي قال انه كان وجهه عند ابي الحسن ع
ووجه به على بن يقطين فقال اخبرني الكاهلي اخبرني لك الخطة والعلامة
في الغارصة ذكر في ذلك ولا يرد على علي بن يقطين يحيى لهم الطعام و
المراد في ذلك في حديث قدس سره في الكشي في طريق الوضوء
بن عيسى بن ابي الحسن واما الجاهلي فقد ذكرنا في ترجمته انه في
القول حذو كانه على ما ذكرنا في شيخنا الحق في قوله ما قوله
ان ابا الحسن ع قال علي بن يقطين اخبرني الكاهلي اخبرني لك الخطة

ان ابا الحسن ع قال علي بن يقطين اخبرني الكاهلي اخبرني لك الخطة

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة بخط الشيخ الفاضل
 رحمه الله تعالى في كتابه في بيان حقائق الدين
 وهو كتاب من كتب الفقه المشتمل على
 ما يحتاج اليه الطالب في معرفة حقائق الدين
 وهو كتاب من كتب الفقه المشتمل على
 ما يحتاج اليه الطالب في معرفة حقائق الدين

الدولة من سنة ١٢٠٠ هـ في سنة ١٢٠٠ هـ
 في سنة ١٢٠٠ هـ في سنة ١٢٠٠ هـ
 في سنة ١٢٠٠ هـ في سنة ١٢٠٠ هـ
 في سنة ١٢٠٠ هـ في سنة ١٢٠٠ هـ
 في سنة ١٢٠٠ هـ في سنة ١٢٠٠ هـ
 في سنة ١٢٠٠ هـ في سنة ١٢٠٠ هـ
 في سنة ١٢٠٠ هـ في سنة ١٢٠٠ هـ
 في سنة ١٢٠٠ هـ في سنة ١٢٠٠ هـ

في الجاهلية والفرقة من ملاحم من خالف الجماعة ابو شعيب في الجاهلية
 ايمهم ولا يجدونه الجماعة لما في في زياد بن ابي غياث اما عيسى بن
 هشام فهو ثقة في الجاهلية وفي ايضاح الاشياء عيسى بن العباس الملقب
 بعد ما كان موجودا ثم ماتا وبعد ما كان موجودا واصلا العباس ابي
 الحسن وابي جعفر الملقب من ملاحم في الجاهلية لان الراوي مندي
 الكتاب عيسى بن هشام والشخص ذكر في اصحاب الصادق من ثبات مولي
 جعفر ملاحم والظاهر ان الملاحم كان في غياث فقد ذكر الجاهلية في
 سليم والشخص ذكر في الفرقة من ملاحم ان كان الراوي عن صالح بن
 خالد الجماعة من ثبات بن شريح وقد ثبت ان الراوي من ثبات بن جعفر
 عيسى في الجاهلية من ثبات بن شريح قد ثبت ان الراوي من ثبات بن جعفر
 فان شرح مولي جعفر لان احتمال كون الراوي عن زياد ثابت بن شريح
 ثابت بن جعفر ايضا لما منع منه كما ان احتمال صالح بن خالد لغير الجماعة
 كذلك لان رواية الجماعة من ثبات بن جعفر عيسى في ثبات بن شريح
 من صالح بن خالد وعيسى بن هشام من ثبات بن جعفر عيسى بن خالد
 ما ذكرناه فثبت ان **الفرقة** في الاول لا يثبت اجمالا والذي اظنه ان الملاحم عدم
 التطوع في وقت النصيحة وهو ما بعد المعاجير السابقة في الاخبار لا يثبت
 انما يفعل العزم غالب في وقت النصيحة وعلى هذا يعمل ما دل على انولا
 تطوع في وقت الفرقة اذ لا يلزم وقوع النوافل في وقت الفرقة بل في وقت
 النصيحة خصوصا لعدم التطوع فيه كما دل عليه بعض الاخبار السابقة
 وما رواه الشيخ في زياد اذ الصلوة من ثبات بن جعفر عيسى بن صالح
 خالد وعيسى بن هشام من ثبات بن جعفر عيسى بن خالد من ابي عبد الله
 قال سمعت يقول ان حضرت المكنية فابدا بها فلا يصح ان تترك ما قبلها

بالفرقة وما رواه زياد بن ابي غياث فقال عن الملاحم اذ حضرت الفرس
 وان حضرت وتبعات للاستعمال بها فلا بأس باقتدامها وان لم يكن قد
 النافلة وان كان الاول حينئذ قضاء النافلة مع احتمال ان يرد حجب
 الوقت المحقق كالاول انتهى لا يخفى عليك حقيقة الحال ولما الثاني
 فقد قد ساقه كلاما يخفى عن الامامة وما ذكره الشيخ لا يتجمل اما
 او كما ذكره في العمل على الوقت الذي في وقت النافلة معك لان النوافل
 انما يجوز تركها الى ان يضيء مقدار اقدم من اولها راجع ما في ما قدمه
 من العمل بين الاخبار يعملها على فعل النافلة طالبت او قصرت لان اعتبار
 القدر من يقتضي ان الفلاح في النافلة ليس هو الوقت الا فضل المفارقة
 واما ما تابا فاذكر ما في لا يجوز في استعمال بالنوافل يقتضي عدم الفرق
 الشرح فيها في وقتها وهذا مذهب الجواب من الوجهين بما لا ينافي ما
 تقدم منه وهو عين العبارة قلن في الامامة على الاضحية بعد القدر من
 ظاهر في انه وان قال بان الاول المختار من الافضل لان الخبر الى ما ذكره
 غير ان حمل الخبر الى الله تعالى ان اول الوقت افضل اذ المريد به بعد المقدار
 لا يتم احتمال ان وقت المختار افضل وقت المحدث في المصلحة البعض وقوله
 فيكون ذلك الوقت افضل الوقت الذي بعده او وان دل على ان الفضيلة
 بالنسبة الى المحدث ولا ينافي ما قلناه من ان الشرح لا يطلق ان وقت المختار
 افضل فابقا الامر انه يتوجه عليه ان الاضحية لا يختص بالنسبة الى المحدث
 بل يختص بالنسبة الى ما قبل القدر من ايضا يلزم في المقام واسع الوقت
 المختص ما ذكرناه ويخفى ان يعلم ان الظاهر من سماع الثاني الاختصاص
 بالارضية للمؤدية واحتمال النافلة للارضية من على بعد وسياتي في شاء الله
 الكلام في الارضية وغيرها **في** يزيد ذلك بيان ما رواه الحسن بن محمد بن

في النافلة وهذه الرواية الظاهر ان عيسى بن هشام في تحصيل عيسى بن هشام
 وان كان عيسى بن هشام موجودا في الجاهلية مع احتمال عيسى بن عيسى
 يكون صحيحا فلا يضر للفرقة من هذا في الاسناد وعلى كل حال فهذا
 الخبر لا يخلو من الشك في الرواية ووقت النصيحة لان حصص المكتوبة
 لواريد به دخول الوقت ظهور الاول يستعمل الاخبار والامام عيسى بن
 ترك النافلة لان السحب لا يرب في جوار تركه اذ اريد وقت النصيحة
 للكلام وجدوا احتمال ان يقال ان الخبر لواريد به وقت النصيحة وعلى
 جواز النافلة وما دل على انما تطوع في وقت فريضة لوجوب وقت النصيحة
 اقتضى المنع فيكون الفعل **في** كما يمكن دفعه بان احتمال ايراد الفعل
 في ترك النافلة يمكن ايضا وروي ايضا في الزيادات عن معوية بن عمار
 نية قال قلت لابي جعفر عيسى بن جعفر الصلوة فابدا بالنافلة قال فقال لا
 ابدأ بالفريضة واقتض النافلة وهذا لا يرد ما قلناه عاين الامران ما دل
 على اتمام النافلة بقدر الشرح فيها بقدر هذا الاطلاق والفضل في الكلام
 مني على ظاهر هذا الخبر والافضل روي في الصحيح عن عيسى بن يزيد في القدر
 انه سال ابا عبد الله عن الرواية التي يروون انه لا يشرع ان يتطوع في وقت
 فريضة ماحذ الوقت قال اذا اخذ المقيم فقال ان الناس يختلفون في
 الاقامة قال الاقامة التي تصلي مع هذه الرواية وان امكن الدخول فيها
 فحتم احتمال الثقة كما يشهد ببعض النفاظها اذا اتمتها المتأمل لان
 تاويلها على وجه يوافق مذهبنا بان يرد بالاقامة الواقعية في وقت
 النصيحة حتمين الاخبار وكما في الخبر الحديث عن جعفر بن محمد عن ابي
 ويكون القارىء اصل المذهب مخالفا لما ذهبه وفي قولنا شيئا
 المحقق على الكتاب للملاحم بوقت الفريضة في حضرة الرواية الوقت المختص

عن يوسف بن حفص عن أبي بصير عن أبي عبد الله قال سألت عن رجل من أصحابنا
إذا مات الشجر ما بينك وبينه أذيت من ثلث القامة فإذا ذهب ثلثها
للقامة بدلت بالبرصة إلى قوله والبرصة أقدم صواب **البرصة** هي
قد تقدم ما يعني من العادة غير أن عبد الله بن محمد الأدي في الخبر
ويجوز أن يكون كضمي النقة لأنه هو الذي كلفه بن سعد إلا أن
غيره في خبره كان **البرصة** في الأول لا يصح في كنهه على ما تجلج ما سبق
الأخبار المتقدمة دلت على تقدم القدم والقدم من الظن وثالث القامة مقدم
ذكره الشيخ في الاستحسان الذي يكون قد ما وثقنا وليس في الخبر ما يعني
ذلك على ما تقدم من الشيخ ولو جاز على ظاهرها كان ثلثه قد بين
قدم ولم يتقدم ما يدل على تقدمه نعم ما تقدم من رواية سعد في
حيث قال فيها وفي الظاهر الأول تقدم أو نحو ذلك أنما يدل على
نحو فيه في الجلة مع فاستدل الشيخ بهذه الرواية مع السكون عن بيان
حقيقة الحال لا وجه له على تقدمه واعتبار فعل البرصة طالت أو قصرت
حل الأمر على مقتضاها فإنه ما دل على ذلك الناقلة بعد القدم من يتصاع
إلى القول على الكلمة وهذا الذي على العمل إلى الزيادة من القدم من بعد
ذلك لا تنوع الناقلة وليقبل في الخبر لا على أن المقادير السابقة لا تنوع
إلا الأفضلية لعدم تنوع الناقلة بعد ما تضمنه هذا الخبر من أن
أن ما دل على المتأخر من أوجه ذلك والبعض لو جرت فأن قلت ما دل
بقوله في الخبر في روات قلت الظاهر أن الناقلة وفي رواية شيخنا
الحق على الكتاب يجوز أن يرد بها العصر مع ناقلة وأجاز أن يرد الظرف
العصر من الغرضين لكن ما بعد معنى الخبر الذي كالتص في الناقلة انتهى
قد يقال أن قوله في آخر الحديث بدلت بالبرصة قد يتعلل بمرارة الناقلة

البرصة

أبو عبد الله

الان يقال يجوز أن يرد البرصة أي أن يرد الناقلة بالبرصة وفيه ما
والثاني كالاول والثالث كما ترى يدل على أن العصر يتقدم على الظرف
والظاهر من الخبر ما قرب الذي هو ما دل على البرصة أقدم من الظرف
الأفضلية ولا وجه للخبر على التأخر وهو الذي أسكن (الان) الشيخ في
في زيادات السكون من رواية عن الحسن بن محمد بن سعيد عن محمد
بن أبي حمزة وحسين بن هاشم عن علي بن رباط وصفيان بن يحيى عن محمد
بن شعيب قال سألت عن رجل من أصحابنا قال إذا كان الذي ذراعت في
مراي شئ قال ذراعت في راي قلت فالعصر قال الشطر ذلك قال هذا
قال أبو الحسن شئ من أوجه الخبر يدل على أن المراد بالبرصة الناقلة
في أن العصر النقص من ذلك والنقص يتقدم عدم اعتبار المقدار المذكور
في الخبر وهو القدم من الظرف والبرصة العصر ويؤيد ما نحن بصدد هذا
وما ذكره الشيخ في السؤال والجواب فقد بين من تضمنه منه والحدث
الذي قال أنه يخرج ما وجد به الأخبار من أنه غير أن ما تضمنه من
الشتاء والصيف سواء كما يشعرون ما تقدم من خبر عن بن محمد
وفي السؤال من طول النهار والجواب بأنه يجب ذلك في كل يوم برأيه
الذي بين الشتاء والصيف على معنى أن فعل البرصة بعد الناقلة أو
القدم من أوجه سواء كان في الشتاء أو الصيف ولا يخص تلك الرواية
بالناقلة كما مضى وأما الخبر الأخير في الظاهر في الجواب فيه لا يوافق
الشيخ إذ مقتضاها أن القدم من الظرف والبرصة العصر صواب لا فعل الجملة
طالت أو قصرت كما تضمن بعض السؤال ومقصود الشيخ السابق في الجمع
كون جميع الأخبار متحدة في المال ولا يبعد أن يقال أن ظاهر السؤال هو الخبر
من الوقت الأفضل هل يرد بعد العجة أو بعد القدم من وجه قولنا في

شي

القدم من أوجه سواء كان في الشتاء أو الصيف ولا يخص تلك الرواية
بالناقلة كما مضى وأما الخبر الأخير في الظاهر في الجواب فيه لا يوافق
الشيخ إذ مقتضاها أن القدم من الظرف والبرصة العصر صواب لا فعل الجملة
طالت أو قصرت كما تضمن بعض السؤال ومقصود الشيخ السابق في الجمع
كون جميع الأخبار متحدة في المال ولا يبعد أن يقال أن ظاهر السؤال هو الخبر
من الوقت الأفضل هل يرد بعد العجة أو بعد القدم من وجه قولنا في

القدم من أوجه سواء كان في الشتاء أو الصيف ولا يخص تلك الرواية
بالناقلة كما مضى وأما الخبر الأخير في الظاهر في الجواب فيه لا يوافق
الشيخ إذ مقتضاها أن القدم من الظرف والبرصة العصر صواب لا فعل الجملة
طالت أو قصرت كما تضمن بعض السؤال ومقصود الشيخ السابق في الجمع
كون جميع الأخبار متحدة في المال ولا يبعد أن يقال أن ظاهر السؤال هو الخبر
من الوقت الأفضل هل يرد بعد العجة أو بعد القدم من وجه قولنا في

النافلة فيه انه قد روي ما يدل على انه لم يزل على منها رغبة انها كان عليه
ين كذا وان النافلة لو لم يكن الانسان بعد من السعة لا تنفع له النافلة
ولم يعلم بليس بما روي عنهما من قول روي عنهما الساعية بتقدم روي
بينهما وبين ما دل على انه لا تنفع له النافلة ايضا لان علي بن النافلة
الوجه الثاني الاختصاص بالزوجة المودة وما دل على ان علي بن النافلة
بعضه في حكم العام وما ذكره قدس سره في التامة ونصف لم يصرح بها
الا انه قابل للوجه فلما لم يزل اذ لم يفت هذا فاعلم ان ما ذكره الشيخ من انه لا
تطوع في وقت فريضة لا سيما المتقدمة فيه انه معارض تلك الاحاديث
اما على تقدير العيوب في تلك فتكافية محمد بن يحيى بن حبيب فيما روي
ومنها قال كذا في اي الحسن الرضا لم يكن على الصلوة النافلة على غيرها
فكتب على اي ساعة شئت من غير الزمان والوقت السابق عن النبي قدس سره
وفي بعض الاخبار ما يدل على فساد صلوات في كل وقت وحدث منها القائل
ومنه في الزمان والوقت وما دل على عدمه على فعل الصلوات المغرب فيها
من ما بين المغرب والعشاء الغفيلة وغيرها الصلوات مما لا يكاد
وفي بعض الاخبار المعترضة في الكافي ان الظاهر ان ما أخرجه في كتابه
الاولين في منافلة الزمان والوقت ولا على الاختصاص فليعلم ان الشيخ
هذا العام لا وجه له وسلي الله الله لا بد منه في باب النوافل
عليه فريضة **قول** فان قيل لم يرد ويقع الاوقات بعضها على بعضها
جاءت بعضها فضلا على بعض وقد روي ان ذلك كله سواء الى قوله
برايهم **قول** في الاول فيم تقدم وعلي بن يحيى نفع في النافلة وفي الخبر
مدركه من الاول في رجال الصادق ع من كتاب الشيخ وفي بعض كتب
الرجال المتأخرين ابن ابي شجرة والظاهر انه هو والثاني فيم تقدم

المراد

احد بن ابي بشار وقد قد من ان في الرجال احمد بن ابي شجرة وروى في
بعض النسخ احمد بن بشار والظاهر انه غلط لان ابن بشار كان سري
في رجال الصادق ع من كتاب الشيخ وهذا واحد بن بشار الذي روي عن
بن احمد بن يحيى في رجال من لم يرو عن الاية عليه السلام كتاب الشيخ هو
ضعيف الا ان في النجاشي ذكر الطائفة التي كتاب احمد بن ابي طلحة والرواية
عنه احمد بن ابي بشار واما احمد بن ابي طلحة في النجاشي انه ثقة وفي رجال
الصادق ع من كتاب الشيخ هذا الثالث ويقدم وابن زياد ايضا في
القول وابن ابي عمير في نسخة ان الظاهر ان محمد بن محمد بن عبد الرحمن بن
احمد بن ابي النجاشي في الاية عليه السلام كتاب الشيخ احباب الصديق وصحبه والشيخ قال
في رجال الصادق ع من كتاب الشيخ في نسخة وفي بعض المتأخرين المتأخرين
وجعله ان النجاشي قال في آخر الطائفة التي روي عن محمد بن محمد بن اذني
حدثي قدس سره وان وجهه هو التقيد بذكر الشيخ في كتاب محمد بن اذني
والنجاشي في الكشي ع من محمد بن احمد بن محمد بن احمد بن محمد بن احمد
قدس سره ولا إعادة بعد العهد الرابع ليس فيه كتاب الاية عليه السلام
اي خديجة فالمراد ان في الرجال وفي كتاب الاية عليه السلام والظاهر انه
الصحيح وقد مضى القول بما يقتضي من اتحاد ما بعد الحسن بن ابي عامر
فالوجه في الرجال وان كان عبد الرحمن بن محمد بن ابي هاشم الثقة في
النجاشي الا ان في الغرر عبد الرحمن بن ابي هاشم والظاهر ان اتحاد
بعضهما بالمرسة للرجال فلا يوجب ان عدم توثيق الشيخ في ذكره يقتضي
التعذر بغيره بل هو في رجال في الاول ما ذكره الشيخ في حديثه في
بالنسبة الى الاول من الاحاديث والرجال الثاني في ذلك الا انه يوجب ما روي
في محمد بن محمد بن احمد بن يحيى بن محمد بن ابي عمير في نسخة

المراد

الان لا يتقدم ان الامام م معلوم انه لا يوجب الغرض الا في فريضة الا
ظاهر في الرجال على الجواز بعد من عادة الاية عليه السلام في الجواز
لما لم يرد من ان كان لغيره الا ان لا يوجب الجواز في صلوة وقول الشيخ
وان كان بعضها فضلا على بعض في بعض الاخبار في الثاني يمكن حمل جواز
الشيخ على حصول الفضل وكذلك التقيد بالنافلة لا يقتضي ان ملاحظة
الافضل مطلوب لا يتقدم عليه السلام في الزيادة ولعل التفسير في الاخبار
هذا محمد بن مسلم يقتضي جواز الزيادة والتقدم مع كون الفضل
فيستفي انما في هذا كذا في العمل احدا اوضح المقام **قول** فاما ما رواه
الحسين بن محمد بن محمد بن ابي حمزة عن بعضهم عن ابي عبد الله
قال اني جرت لي رسول الله صلى الله عليه واله في وقت الصلوة فاني حين
اذن انك الشمر فامر صلى الله عليه واله في حين ان اظلم فامره فامر فضلي
العصر في قوله اخبرني اني نصف الليل في الاول في الحسين بن محمد
على ما وجدته في بعض النسخ وفي نسخة الحسن وكان الظاهر هو ابن سنان
وفي نسخة الحسن بن محمد وهو يوجب ما قلنا فاما محمد بن ابي حمزة فقد تقدم
القول فيه والماضي ان ابن ابي حمزة الثاني ثقة في النجاشي وفي الرجال
وهو مروي في احباب الصادق ع من رجال الشيخ ورواه عنه في كتاب النجاشي
ولم يروى في كتابه في نسخة في هذا الثاني فيم تقدم والثالث فيم
تقدم والفضل بن عبيد النجاشي انما فاسد المذهب معطرب الراوية
لا يعبأ به وما ذكره العلامة في الكشي ورواه في الحديث في المدح والثاني
عليه واحاديث في الذنب والظاهر انه من هذه الاحاديث المدح ضعيفة واتحاد
الذي فيها ما رواه عن محمد بن ابي عمير بن يعقوب بن زريق بن ابي عمير
عن عثمان بن الحكم وحاد بن عثمان عن اسمعيل بن جابر قال قال ابي عبد الله

ما دل على الصحة قريب من عجب اهل الخلاف ففي المقدم من ذلك في الاول
على احتمال الظاهر في الماراد احتمال ان يقال ان الظاهر في قوله لم يرد
بصاوفي وقت واحد الترخيل على ان هذا لا يتقدم في الوقت مع ان
اخبارا قد خفت الصحة في المقام وروى في النجاشي بعبته بان الماراد في وقت
الواحد افضل فانه الامور متشعبة باختلاف الاخبار وان كان ذلك
كونه القديم من ملاحظة الماراد في الخبر الذي روي في النافلة بعد
ان للقدم معنى الافضلية اما ما دل على الاقل وجودا بصاوفي اكثر من رواية
كان في الخبر لا دل على ان ما روي في الصحة الثقة اذ لو اقرى مذهب الواحد في
مذهبهم ويندفع للتو ح وروى في ان قوله لم يرد في وقت واحد
على ان هذا لا يتقدم في الوقت خلاف ما عده وروى في هذا فعل الشيخ في
المخافة على فعل الصحة طولا وقصرا مع ذكره الاحتمال هنا واستصحابه في
الاحتمالين وحين ان يقال في التوجه ان يفعل في الاختلاف في الصلوة ان
حصل فيه الفضل وانفع بالحرف الا ان افضل لولا التوفيق فعل الصلوة
في وقت وهو احد المقدمين في الاخبار لكن لا يخفى ان هذا هو قول الصحة
اذ لو كان هو حجة الماراد لكان من جملة الافضل والحال انه مختلف لا يفت
واحد الا ان يقال ان الماراد الواحد فعل الصحة ورواه الواحد في النجاشي
الى ما روي في الاخبار القديمة والقديمة والقائمة فلما لم يزل في هذه
بشيء الترجيح ما يدل به عدم محال تخصيص الامام في القديم في
محمد بن احمد بن يحيى حيث احتال النبي لكونه محال لا يرضى من النجاشي
والموجود في كلام بعضهم ان نهاية الفضيلة الى المتأخر في الظاهر في
ذكر المتأخر في اخبار الامام المتأخرة في الجملة وان كان ظاهر الكلام قد
كان الفعل بعد اذ لم يفت هذا فاعلم ان ما ذكره الشيخ في الاحتمال الاول

المراد

فقد عدم الوقوف على ما يقتضي مدحه فضلا عن التوقف عن بيان مقتضى
بعض المصادوق قد تقدم ان رواه عن محمد بن زيار وفي الطريق للحكم
بن مسكين وهو محمول الا ان شيخنا المحقق ذكر ما يقتضي ارجاءه الى الطريق
المتوخى لتخصيص بعض طرق التفتيد وقد مضى في المجلد الاول وهذا هو
كلامه **ابن الله** في باب الرجال في طريق التفتيد والى محمد بن زيار
فيه الحكم بن مسكين ولم يوفق الله في اختياره لغيره مما ينافي احاديث
محمد بن يحيى عن عبد الله بن جعفر عن ابن ابي الخطاب ومحمد بن عبد
الجار ولحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن اسمعيل بن يزيد عن حماد بن عمار
عن عبد الله بن جعفر عن ابن ابي الخطاب ومحمد بن جعفر عن ابن ابي جعفر عن
ابن الحسن بن محمد بن الحسن عن ابن ابي جعفر عن ابن ابي جعفر عن
الوليد بن يحيى في هذا نسخة طريق المصنف الى عبد الله بن جعفر عن
ابن النعمان في ذلك في طريقه عبد الله بن جعفر وهو المروي في المسند
في الطريق الى جميع روايات عبد الله بن محمد بن علي والحسين بن علي فيكون
طريق محمد بن عبد بن زيار وهو المذكور في النجاشي وقد يقال على ان
مدار التفتيد تحت جميع روايات عبد الله بن ابي جعفر في النجاشي فيجوز
روايته بوقوف على الصحة والعدول عن موقوف على الحال والظاهر ان هذه الرواية
للحسين بن سعيد انه لم يخصص في ان ما يدل على وجه رفع الارتياح
ولذلك بالظاهر حيث ان من جهة النجاشي والشيخ واحد ورواية الشيخ
النجاشي عن محمد بن محمد بن يحيى بواسطه الحسن بن محمد بن عبد الله بن علي
تقدم في المسند في ذلك وما لا يفي بالحال ايضا لان المعلوم ان هذا طريق
عبد الله بن جعفر وان يكن محتملا ان كان في النجاشي يقتضي ذلك ومن
حاشيت في مائة من اماكن ان يقال على الطريق المذكور من ان ضعف

بعض

كتاب الشيخ وذكر رواية النجاشي يقتضي ان المرجح في الروايات واحد
لان الاتفاق وقع في مشاركة الحديث وفيه تأمل يوجب من انظاره النجاشي
والاسهل في السند الاموال والحامس فيه تعليل بن ميمون والطاهر
ان حاله لا يبين في المجلد الاول العلامة في المحكم بوجه الرواية والبعيد
توجيه الصحة وجعله تعليل كما مضى الوجه والماضي من يحيى فيل التفتيد
رواية تعليل عنه وفي الاضاح انه يفتي في المسألة وسكانه المعنى وتحت المصنف
والسادس ليس فيه ريب ان في النجاشي قال شيخنا ان الظاهر في
ابا مالك الحنفي وهو ثقة وما قاله ابن جعفر والسابع في اسمعيل بن ابي
وهو ضعف **ابن الله** فاعاد الاخير ما ذكر في نسخة في الخبر على تقدير
الاعتماد على جميع الاخبار ليس باولى من العمل على الفضيلة والخبر الاخرجه
خبر ابراهيم الكرخي وقد قد مناه احتمال التفتيد كما قد مناه في الخبر الثاني
على انه لا يجوز ان يجعل آخر الوقتين وقتا آخر على ما لا بد منه ولا
يلفظ لا يجوز ان يجعل النسخة وما تحت خبر زيار من قول الحسين بن علي
وقت الصلوة فصل الايات في ما دل على الاحتمال كما كان حاله في الخبرين
ما بعد المتأخرين السابقة وخبر داود بن يزيد يدل على الاختصاص
والاشارة الى وجه خبر عبد بن زيار في ظاهر الحديث الى ان لا يفتي في الرواية
ويتبع ما ذكره الشيخ في الجرح لان الاول الوجه المعارض اقرب اليه
من كراهة الجرح من المطلق وغيره من التفتيد والخبر المؤيد لما قاله الشيخ
في كان ضروريا لما يقول اهل الخلاف ومع ذلك لا ياتي في طريق الفضيلة
وفي قولنا شيخنا على الكتاب قد عرفت ان اكثرنا نحن انهاء الوقت
قبل الغروب ضعيف السند والاصح منها ما تضمن احتمال التفتيد في
القائمة والاحتمال في الجمع كلها على وقت الفضيلة وحمل هذه الرواية

في الغام

على

بعض رجال الطريق يقتضي عدم العمل بالخبر في جميع الروايات
ولا يحسن ان يكون نصه بعض مقتضى المعاصرين في نسخة وقد رويت
مذكور البعض بمقتضى الكتابين وهو استخراج حسن والناكث فيهم من
يكون وهو في نسخة الرجال والاصح افاذا شيخنا المحقق ان الظاهر ان من
بن جعفر عطف على احد فان سعدا روى عن موسى بن جعفر بن ابي
احمد وموسى بن جعفر ايضا روى عن احمد بن محمد بن عبد الله بن الحسن
بن الحسن كما ياتي في كتاب احمد بن الحسن بن علي بن فضال وهو كثر التفتيد
وقد تقدم القول في موسى بن جعفر في ابي جعفر على ما ذكر شيخنا احمد بن
محمد بن عيسى بن جعفر بن احمد بن علي بن نصر بن احمد لان النجاشي
بالمرجحة وعبد الله بن الحسن ثقة في النجاشي وغيره وما تضمنه من
داود بن فرقد من ابن يزيد اما ان يكون في الشرح او في احد الروايات وعلى
كل تقدير في مافي الرجال فان النجاشي ذكر داود بن فرقد في الاماكن
التي في السمال لاسدي النظري وقد يكتفي باين في ذكره في نسخة روى
عن ابي عبد الله وهو في طريقه في الرجال في كتابه وصنفان ورواه بن ابي
السمال وغيرهما وذكر ابن ابي زيد الكوفي في العطار من نسخة روى عن ابي
عبد الله وهو في النجاشي السبل ككتاب روى عنه جماعة منهم علي بن
الحسن الطاطري والحكم بن احمد بن محمد بن النجاشي يعقل عن طريقه
واما الشيخ فقد ذكر في فهرست روايت ابي زيد والاروي في المسند
بن اسمعيل في الرجال وذكر ايضا ابن فرقد فان الرواية كانت بصرف
وفي رجال الصادق عن كثر ما ذكر ابن فرقد ابن ابي زيد لاسدي
مولى آل ابي سالم وفيه ايضا داود بن ابي زيد مهلا وفي رجال النجاشي
عليه لم داود بن فرقد ثقة في النجاشي فاعاد اظاهر جميع الاوصاف

ثم

على وقت النجاشي ان ذلك اقرب الى اطلاق آية التفتيد ولقول الصادق
عن يحيى بن محمد بن سنان كذا صيغة وقتان في اول الوقتين افضلها انتهى
يقال ان ما ذكره الشيخ يقتضي اعتبار القائمة فيان في الصحيح ايضا رواية
الفصل السابقة وفيها وقت الظهر فثمان وقت العصر وقد ذكرنا
وهذا اول وقت ان يغني اربعة اقدام العصر وان احتل امر من احد
ان تقوم الاشارة الى التقديم للعصر في بعض المعنى ما بعد التفتيد
المتخيرين الى قد في الظهر اول وقت العصر الى ان يغني اربعة اقدام
فيكون العصر ثمانية اقدام في اول الوقتين على تقدير حمل الاول فيها في الفصل
ان تقوم الاشارة الى الوقت المشتمل على الوقتين بارادة احدى الاماكن
التي هي الى ان يغني اربعة اقدام حال كونها العصر الى وقت الغروب
حيث يكون الظهر ستة اقدام والعصر اربعة اقدام فان القائمة حاصلة في الوقتين
في صحيحنا بالعصر وهو خبر احمد بن محمد بن ابي جعفر في وقت الظهر وانما
الشمس الى ان يذهب الظل فثمانية اقدام وقت العصر فثمانية اقدام في
فاطلاق ان العصر ما دل على القائمة وحمله على وقت الفضيلة على الاحتمال
محتمل فاما واحتمال ان يقال ان يحتمل الفصل يمكن في احتمال ثالث وهو
ان هذا اشارة الى المراجعة وهي وقت الظهر اول وقت الغروب الى ان يغني
باربعة اقدام ما بعد العصر في النجاشي وبالجملة لا بد ايضا من الحظا خبر محمد
بن احمد بن يحيى الصحيح في القائمة وفيه كما هو سابق للملحوظ في
اختص بالقدمين وهو ما لا يفتي في نسخة كان عدم الاطلاق ولعل الاضاح
المقام ان الاقرب الى اطلاق آية التفتيد هو ما ذكره في النجاشي لان
الاول افضل فيها تأمل سبق وجهه كما عرفت هذا فاعاد العلامة
في الجمع نقل ملعب العلما خبر ما سبق نقله من الشيخ في التفتيد ان

مل

هذه

السابق خبره من زيارته الغدير الدال على وقفي الطهرين فان في بيعة
 زيادة تركه الشفي هذا الكتاب وهي ومنها صلواتك على ودهم من غير
 الى انصاف القيل الا ان هذه قبل هذه وجعلوا في الغدير الحشر عند علي
 وقت الغيبة وقد يقال ان خبره من زيارته لا يخرج من الجمال في
 عن اليان وفيه وجوه كثيرة من الخبر الذي يدق خبره من زيارته كما في
 الله وفي بيعة من الحسن بن محمد بن سماعة عن صفوان بن يحيى عن
 اسمعيل بن جابر عن ابي عبد الله قال سالت عن وقت المغرب قال
 ما بين غروب الشمس الى سقوط الشفق وقد وصفه بعض محقق المتأخرين
 سلم الله بالحقه ولعله من غير الموضع الذي ذكرته فان هذا في زيادة
 وفي الحديث في احتياط الشيخ والسيد المقتضى للقول بان آخر وقت المغرب
 غيبة الشفق ورواية اسمعيل بن جابر وبقره لتمام اقل الصلوة لذلك
 الشمس الى غسق الليل قال العلامة وقال السيد المرتضى قبل في الدال
 انه الزوال وقبل انه الغروب وهو عليها جميعا حصل الوقت للمغرب
 الى غسق الليل والغسق اجتماع الظلمة واجاب العلامة عن الاحتياط
 بالآية بان الغسق نقص الليل لزيادة خبره من زيارته وما رواه
 محمد في الصحيح عن الرواية بانها محتمل على الغيبة وهذا يقتضي قوله
 بالغيبة من الغروب انه ذكر ان الغسق الى انصاف الوقت وفي اول
 استدل لا على محتمل من زمانه العشاء الى انصاف بالآية قال ان
 في بعض الاقوال غسق الليل انصاف ولم يكن كرواية خبره من زيارته
 الذي لا على ذلك وعرفني ان بعض الاقوال لا يصلح لولا الرواية لعل
 من رواه بالغيبة الرواية لكن مقام الاستدلال لا يثبت بهما ذكره وقد
 هذا فاعلم ان النية التي نقلها في خبره من زيارته وذكر بعض محقق المتأخرين

البر

سواءه انها والتمتع المتداول وقت المغرب الى انصاف الليل بعد
 اربع ركعات كما هو مذهب السيد وابن الفريدي وابن ابي عمير المتأخرين
 قالوا في الجاهلي قولوا الى انصاف الليل متعلق بمحذوف سوى المحذوف
 يتعلق به الجاهلي في قوله عز وجل الشمس والشمس تشرق الى انصاف الليل
 وما يبين ما دل عليه هذا الحديث ما رواه داود بن قزح وذكر الخبر السابق
 في هذا الباب انتهى وقد يقال انه يستفاد من اختصاص المغرب في الليل
 بمقتضى ما رواه كما هو قول السيد المرتضى وبما جازع المتأخرين فلا وجه للاقتضا
 على حكم العشاء الا ان يدعى احتمال الاستثناء فيها للاختصاص وبما فيه
 وبما يقال انه ثبت الاختصاص في العشاء ثبت الاختصاص في المغرب
 انما قال بالفضل بل قيل على ما امكن ان الاشتراك والاختصاص لكن فيه
 ما فيه فان قلت ان كان وجه الدال على اختصاصه في قوله الا ان هذا قبل
 هذه ففهم انه قد تقدم في الظاهر مثل هذا وقد وجهت الاشتراك في
 الاول وحلت ما دل على التعلق على الانسان فلا خلاف ان في
 الظاهر وبما دل على حصول الوقت في اذان التمسك في العشاء
 نعم يمكن ان يقال انه اذا ثبت ان الاشتراك مطلقا في الظاهر بما ذكر في التمسك
 سابقا ثبت في العشاء بين لعدم التمسك في الاذان ثبوت الاجماع مشكك
 وما دل على ان هذه قبل هذه في العشاءين يحتاج تقديم غيرنا على
 دليل رواية زيارته الصحيحة في الغيبة الدال على الاول وهو حديث في زيارته
 يدل على ان الآيات المذكورة لا انه ما يقال ان الرواية لا تفضل الجاهلي رواية
 خبره من زيارته معينة بان هذه قبل هذه في العشاءين والتمتع على الرواية
 يتوقف على المعارج الدال على وسبق القول في المعارج واحتمال ان
 يقال ان الآية والرواية في قول العم في تخصيصه على غير النباي

سبب الغيب بين الوقت المشرك والمتمتع كما مضى وما يبين اختصاص خبره
 في خبره من زيارته بان ما نقله عن تحقيق المعاصم سلم الله عن بعض
 اصحابنا السيد الذي على امتداد وقت المغرب الى مقدار ربع العشاء
 برواية زيارته لا يخرج وجهه ولا يخرج خبره من زيارته ما بين الزوال الى
 نصف الليل على اربع صلوات احد هذا المغرب لئلا يخلو الوقت الى ذلك
 محل احتياط ان كان استدلالا على ما قلناه وان كان استدلالا على كون الوقت
 من الزوال الى النصف فلا خلاف في وجه هذا كله على تقدير عدم الالتفات الى
 ذلك على حصول الوقتين في العشاءين من غير الغروب وهو خبره من زيارته في بيعة
 في طهره الحديث مسكين وهو محتمل من ابي جعفر قال اذا زالت الشمس الى
 ان يقال فاذلما ثبت الشمس حصل الوقتان المغرب والعشاء الاخر فان هذا الخبر
 على تقدير العمل به يقال بتمامه في الظاهر وامكان الجمع بينه وبين ما
 دل على ان هذه قبل هذه للعالم لكن السيد قد سمعته وفي الخبر المتين نقل
 عن عبيد بن زيارته في الحديث على ما دلالت النسخة ولم اقف على الخبر في كتبه
 الحديث في طهره الكافي وقد عدله في الصحيح وقد يجب تركه مع القول
 بان خبره من زيارته في اختصاص العشاء بربع النصف لقوله
 الا ان هذا قبل هذه والحال ان احتمال الاختصاص بالعالم قائم لتمامه
 ما دل على حصول الوقتين وما ذكر في وقت الظهور من ان المار به في الحديثين
 مؤيد له لا يقر به في خبره من زيارته الا ان هذا قبل هذه ففهم ما قد سألنا
 الى تخصيصه في الوجه على اربعة العالم اما كان وجهه بان ما اقرب الى ظاهر
 دخول الوقتين وان كان محتمل خبره من زيارته على العالم الا ان السيد قد مضى
 ان يجب الكلام في استحباب المقام الى زيادة بيان هذا لا يبعد قد مضى فيه
 القول ولما القاسم فقال ان ربع ونحوه الشيخ لا يميز بهما واستدل بالامس

وبقي ما عداه وبفهمه ان روايته عبيد ايضا عامة الا ان يقال ان التكليف
 العالم المصلح الاشكال فالحكم بطلان صلوة العشاء آتيا في وقت المغرب لتمام
 يحتاج الى دليل مع اطلاق الآية وفيه ان العارة موقوف على حكم الشارع
 فالصحة لا بد لها من دليل على ما تقدم في باب ان كل صلوة وقتها خير
 من هذه الشك ما يدل على اختصاص المغرب بثلث الوقت لقوله عز وجل
 وجوبها الا ان يقال ان وقتها في الجملة وجوبها كما في غيرها من الصلوات
 نظري القاصرين رواه زيارته لا يخرج ذلك على اختصاص الظاهر والمغرب في
 لان صورتهما قلت ابي جعفر عن اخبرني عمار بن ابي عبد الله قال خمس صلوات
 في الليل والنهار قلت سماهن الله وبنين في كتابه فقال نعم قال الله عز وجل
 لتبينه صلاتكم الصلوة الى غسق الليل فلو كان كذا رواه الهافض ابن
 ولولا التمسك الى غسق الليل اربع صلوات سماهن وبنين ووقتهن بخمس
 الليل انصافه قاله وقال القرآن وقران القرآن مشهورا في الفاسية
 وقال في ذلك الصلوة في النهار وفيها المغرب والعشاء في الليل
 هي صلوة العشاء الاخر الحديث ووجه الدال ان الظاهر في الوصلتين
 التمسك في اللغات المذكورة وما دل على التمسك في الاضمار في
 الظاهر كإني في الاختصاص بجوابه اربعة ما بعد الاختصاص فالتمسك على
 الاشتراك في الاول وان امكن الا ان ظاهرا الخبر خلافه على ان ما دل على ان
 قبل هذه بزيادة من وقت الاختصاص لا في خبره من زيارته القليلة فلا
 بد ان يرد فيها بعد الاختصاص فان قلت محتمل ان يرد بان ما رواه
 زيارته على معنى ان هذا قبل هذه في الاختصاص فيكون ناكلا للدال
 الآية والرواية قلت التفسير لو في تأكيد كما في الاصول وما دل على
 دخول الوقتين فلا دليل في الظاهر على اربعة دخول الوقتين محتمل ان

البر

في ظاهر الوجه كان مفاد غير غريب في قوله يقتضي قبوله الشمس من غير ان
تغيرها وهذا لا يدل على ان وقت المغرب ذلك فلا ياتي ما دل على ان وقت
المغرب غريب في الغرض ولا يؤيد اعتبار غيبوبة الشمس وكذلك السابغ والناهي
يدل على حال السقف للناهي بل ان زيد في هذا مخرج في الاخبار كما ساق
والناس قد مضى فيه القول بالاعتناء في هذه صفة في ان اللفظ كان
يصلى المغرب اذا غاب الشفق ووجه هذه به يكون هذا الوجه السابق للفتن
للسؤال عن الخبر الخرب الى اشتغال الغرض فقال في الجواب خطا في قوله
ان مذهب ابي الخطاب وغيره من اول الخب الجرح عنه وقد قد منا في هذا
ولا يبعد زيادة احتمال آخر وهو ان يكون الغرض منهم انهم يريدون المقتضى
كما فعل ابو الخطاب في ان الخبر الخرب ووجه ذلك ان اللفظ على ان المقتضى
الغرض على وجهه كونه وقتا جازما في احتمال الفصل يمكن وميل الجرح في
هذا الخبر المحدث عن فاسل **والله اعلم ما رواه سعد بن عبد الله عن محمد بن الحسين**
عن محمد بن الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى عن حماد بن ابي اسلمة او غيره
قال سمعت من قبل ابي قيس والناس يصلون المغرب فبات الشمس لم
تغرب فاما توارت خلف الجبل عن الناس الى قوله لا الواجب عليه من اجابة
مشقة ومعه يد مع قول اللبس والاعتناء **في الاول** ليس فيه الا لرسال
بعد ما قد ساء في حيزه فغيره لكن في الفتنة عن ابي اسلمة فقط ولا يبعد
ان يكون او عاصم او ابا جابر او ابا عثمان في الفتنة الى ابي اسلمة
ضعيف بالوجه لكن على الطريق السابق لفتح الحق يمكن تحصيل الرواية
لان النجاشي كتاب زهد النجاشي من صفوان وذكر في صفوان ان جرحه رواة
اخره هذا جماعة عن محمد بن علي بن الحسين عن محمد بن الحسن الصنع
وسعد ومحمد بن يحيى واحمد بن ابي الحسن عن محمد بن الحسين عن يحيى

في قوله

عن زيد عن صفوان جرح يكون لمحمد بن علي بن الحسين ما يروي عن الحسن بن زيد وقد
قبضنا الكلام في احتمال الناقصة في هذا وقد لا امر شك لان الجماعة
المذكورة في السنة في علوي للحال لان الجواب يمكن بما استأخرنا في
اخبار النجاشي بان هذا جرح الروايات كاف وان امكن ان يقال بتقدم
ثبوت الحكم النجاشي ان الجرح يكون الرواية من زيد عن محمد بن علي
وهو ابو جرح ضعيف كما قد ساء هذا ايضا لا يمكن ان يقال ان شيخه
الفتنة اذا علم انها من الصدوق فقد تحقق ان جرحه روايات زيد
ذكر فينا ما لا اذ ارفقت هذا فعله بتقدم الاشكال بحال يمكن بحال
وهنا نظر الى ان عدم وجود اللفظ او عدم في الفتنة يفي عن اشتغاله اول
الرواية عن حماد فان كان الطريق صالحا الى ابي اسلمة لكان لا ريب في
للعلم لان يقال ان الراوي اذا كان بالجملة وهو غير مأمون فيجوز تركه
لنظامه وفي رواية اخرى في ان مثل الصدوق اذا نقل الرواية من دون
لفظ او غير يصل الرواية بانها لا يمكن نقل في جملة مضاف الى
ذكرنا القول في رواية الصدوق والثاني في موسى بن الحسن والظاهر
انه ابن عباس القمي لان الراوي عنه في النجاشي الجرحي عن ابيه والظاهر
الرواية عن ابي اسلمة بن عبد الله بن محمد بن علي بن ابي اسلمة عن موسى بن
الحسن بن ابي اسلمة بن عبد الله بن محمد بن علي بن ابي اسلمة بن محمد بن الحسين
ولا يعلم من حيث اذ لم يكن في ذلك وهو لا يبعد على الاحمال والامر من قبل
بعد الجرح من خلال فانما قد ساء ضعف الشخص ولا مخرج من غير
ابن شريك في الرواية ابن ابي عمير عن النجاشي كتاب وهو ما في رواية
الفتنة ذكر جرحه من غير صاحب الرواية لا يبعد من الرواية عن محمد بن الحسن
وقال شيخنا ان الظاهر ان زهد هذا مع احتمال الاتحاد والامر كافي في حاشية

تفسير

وجهه وان كان الظاهر الرواية الاطلاق وغيرهما من الاخبار منها والمقام
لنقل زيد الشحام بها اقتضى الجواب بهذا الوجه وقد ذكر بعض أهل
الخلاف بعد ذلك فيمن الذي حصل في وقت المغرب والشمس اذ كانت
لكن الجواب السقوط ويستدل به على ان سقوطها من اجل دخولها في وقت
والامكان مختلف فاما كان منها في حال بين الراوي وبين وقت الشمس
بغيره من الغرض عن الغرض ويستدل على غرضها بطول الليل في وقت
وعلى هذا لا يوجد احتمال التيق في الجواب لوجه له ان كان يقال
ان التيق وجوه عدم العلم بتغيير الوقت من السائل وساق ما يبيح
الاحتمال الذي ذكرناه من عدم الظاهر الا في رواية شهاب بن محمد
وان كان الشيعي في الخبر اوافق ما قلناه كما ستعرفه وما الثاني في الكلام فيه
كالاول اذ لم يرد فيه فاعلم ان الصدوق روى في الفتنة من سلفه الصادق
عنه انه قال ملعون ملعون من اخر المغرب طمعا لفضلها وقيل له ان اهل البيت
يشيرون المغرب حتى تشتبك النجوم فقال نعم هذا وعمل عبد الله في
الخطاب وهذا الجرح ان كان رسالا لكل لم يؤيد في رواية الصدوق في
الكتاب وفيه كذا على الدم الشديد من يوم جرح المغرب طمعا لفضلها
على التنازع على الاستحباب احيانا قلنا ان كان طلبا للفضل ووجه قد شك
الحمل على الجواب بان المراد بطلب الفضل اعتقاد ان وقت الفضيلة
الفضل لان التنازع للاستحباب سبب اختلاف الافاق ووجه في ان يكون
اعتقاد الفضل في غير وقت الغرض والتنازع اذ لم يزل في الاستحباب
الصدوق في العمل بعد الله فيه سافا فاعتقد من ان الظاهر جعل
الوقت ذهاب الشفق لان جرحه اشتغال الجرح على غيب الشفق **والله**
قال في القاموس الغرض الدخول في الشيء وقطاع الماء في الارض وغاب

بن مهران معنى القول فيه زمان النجاشي وقت من بين ولم يدرك الوقت في
ذكره لكن الصدوق في الفتنة صرح بأنه واقفي فيما يند قول الشيعي
الفتنة في الاول لا يخفى ظهور في خلاف ما قال الشيعي وقد قد ساء القول في
وما تضمنه في الاطلاق القول في انه اذا لم يزل الشمس جازمت الصلوة لا يتله
في التيق في الرواية وغيره لكن ذلك على الاقوى لصحي على الاطلاق
ظاهرة وقوله ما لم يتصلها استحباب او طلة واخره ينقل عن السيد الرضي
القول بان الغرض استتار الغرض وضعت عن الغرض مع اشتغالها
وهذا كما لا يخفى محتمل بان يراد بالاعتناء ما تضمنه الرواية ويحتمل ان يراد به
الاعتناء عن الاقوى لصحي لا كذا في بلاد فان بعضها يشتمل على مجال شاهقة
يحصل بها توارى الغرض بمرح السيل عن وقت العصر وقبله ايضا لا
لان الرواية المروي عنها تضمنت عدم الفرق بين ما اذا غابت الشمس
خلف جبل او غارت خلفه واحتمال تعلقه بقوله بوجه لا وجه كما لا يخفى
ولا يبعد ان يحتمل ما دل على غيبوبة الغرض ونحوها على الاستحباب حيث
ان انضباط الافاق غير كابد عليه قوله في بعض الاخبار السابق
للمحافظة لعلك فان قلت كيف يقولون عليهم السلام لا يحجبهم بانهم لا
بعد السؤال عن الحكم منهم عليهم السلام بعد ان الوجوه قلنا لا بعد ما
ذكرناه من جهة الضابط لان عدم انضباط الافاق عدم ثبوت قلنا كلمة
منهم عليهم السلام وانما ما يلي بالاحكام فيكون غيبوبة الغرض في اول
الوقت لان الغرض يتفاوت في الاحتمال في الصلوة مع الغرض وما دل
على غير الجرح من انضباط ان عدم الرواية تقتضي جواز الصلوة وان
كان ظاهرا في ان جرحه ما قاله كاف لان احتمال ان يراد ان عليه غرض
ومع ذلك بالنسبة اليك الى كل واحد من الغرض عن ابطال صلوة الغرض

وجه

وقوله وما في الغرض فقد قيل ان دون بعض قبل وفيما منصوب بنوع
الفاضل وتوضيح للتقليل فاسم لما للزمان الذي الشئ بها
ما ذكره يا فافا قولك كثرى يدل على ان صاحب الخطب فاسم لما للزمان
التي هي في الشئ فاسم لما للزمان فاسم لما للزمان فاسم لما للزمان
منه والشئ قال في الزمان الذي في الغرض فاسم لما للزمان
بالاعذار ما يشي الى ما ذكره فاسم لما للزمان فاسم لما للزمان
المطالع من شغل من كيد فيه او ذبا والاعذار فاسم لما للزمان
الشغل فاسم لما للزمان فاسم لما للزمان فاسم لما للزمان
احتمال الطلاق فان قلت في الجواب فاسم لما للزمان فاسم لما للزمان
ثم اسبق ان الخطاب كان يعين الناحية التي هي في الشئ فاسم لما للزمان
ان يستفاد من الجواب فاسم لما للزمان فاسم لما للزمان
به قلت لا بعد ان يكون الاستدلال في الجواب فاسم لما للزمان
من اي الخطاب يقتضي ما ذكرت فاسم لما للزمان فاسم لما للزمان
ما فعل في مقام الاكثار فاسم لما للزمان فاسم لما للزمان
وقاسمنا فان قلت ان الشئ قد ذكر قبل من الجواب فاسم لما للزمان
على اصحاب الاعذار فاسم لما للزمان فاسم لما للزمان
الاعذار فاسم لما للزمان فاسم لما للزمان فاسم لما للزمان
وعايد على تحقق الواقع في التقدّم الحاصل بعضها من الجواب فاسم لما للزمان
العبارة على وجهه بن يد ما ذكرت وما الثاني فقد تضمن العلة في ظاهر
شاملة للفرع من غير ذلك فاسم لما للزمان فاسم لما للزمان
يجوز ان يتعدى على الفعل الفرع من غير ذلك فاسم لما للزمان
الفعل يظهر الاخبار السابقة لا يخفى ما سأل مع اليعاذ ان يكون المأخذ

المراد

قصد الوقت بالذخيرة على انه لا بد منه ما ذكره اصحاب في الخطاب في
بعض الاخبار يقول بعض محقق المعاصر ان اشتراك النعم كناية عن
ذهاب النعم الى الشرق فاسم لما للزمان فاسم لما للزمان
منه وقت العرب حين تحب الشئ الى ان يشك النعم في الجواب فاسم لما للزمان
الظاهر من الجواب فاسم لما للزمان فاسم لما للزمان
قوله فاما ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن يعقوب بن يزيد عن ابن
ابي عمير عن محمد بن حكيم عن شهاب بن عبد ربه قال قال ابو عبد الله
يا شهاب اني احب اذا وصلت العرب ان ارى كوكبا في السماء لا قوله
فاذا اطلع النجم فاسم لما للزمان فاسم لما للزمان
في الرجال محمد بن حكيم عن محمد بن الجاني فاسم لما للزمان
حكيم له كتاب وذكر ان الرواية عن محمد بن علي عن الحسن بن محبوب
وفي رجال الكاظم عن شهاب بن عبد ربه عن محمد بن حكيم وفي رجال الصادق
محمد بن حكيم عن محمد بن الجاني فاسم لما للزمان فاسم لما للزمان
محمد بن حكيم عن محمد بن الجاني فاسم لما للزمان فاسم لما للزمان
الكلام والذي في الكشي محمد بن عبد ربه قال حدثني يعقوب بن يزيد عن ابن
عمر عن محمد بن حكيم قال ذكر لي الحسن بن محمد اصحاب الكلام فقال اما ابن
حكيم فذكر عن محمد بن عبد ربه عن محمد بن علي عن يونس قال كان ابو
الحسن عياض محمد بن حكيم فاسم لما للزمان فاسم لما للزمان
صلى الله عليه واله وان يكلمهم ويخاطبهم الى ان قال فاذ انصرف الرجل
لمراقلهم وما قالوا لا يخرج من بين يديه من روي بسند صحيح
محمد بن حكيم عن محمد بن الجاني فاسم لما للزمان فاسم لما للزمان
نفسه ولا بد ان على ما ذكره العلامة فاقصّر على ما رواه الكشي عن

فرض حقيقة الحال لا يخفى عليه وان خبير بان رواية ابن ابي عمير في
الكشي قد علم انه لا يكون من رجاله عن محمد بن علي فاسم لما للزمان
ابن محبوب لا يصح الظاهر مع محمد بن علي الكشي مع اصحابه فاسم لما للزمان
والاصح من ذلك ما رواه عن محمد بن عبد ربه في الجاني فاسم لما للزمان
عبد الجاني وفي الخلاصة شهاب بن عبد ربه قال ابو عبد الله الكشي شهاب
وعبد الرحيم وعبد القاق وعبد الوهاب وعبد ربه من رجاله عن محمد بن علي
صلى الله عليه واله وقد بينا ما يتعلق بمحمد بن عبد ربه في كتابنا الكبير انتهى في
قولنا حديثي على الاحتياط الذي ضعفه الاعتماد على كلام الكشي في
الجواب لا دخال في الحسن انتهى ولا يخفى ان اعتمادنا على المدح لعنه من
التجاشي عنه والثاني في محمد بن زياد وقد تقدم فيه ما يغني عن العادة
واما علي بن الريان فمؤثقة في التجاشي والثاني في محمد بن موسى بن بكر فقد
ذكر الشيخ في رجال الكاظم ان موسى بن بكر الواسطي كوفي واقفي في
التجاشي ذكره موسى بن بكر الواسطي روى عن ابي عبد الله والي الحسن
في ذكر الوقت والظاهر اتحادهم مع ذكر الشيخ بالوقت ولخصاصهم
بالكاظم لا بما في قول التجاشي روى عن ابي عبد الله والي الحسن فاسم لما للزمان
لأن الشيخ ذكر في رجال الصادق م موسى بن بكر الواسطي وعلى كل
حال الرجل كثرى والشئ على الظاهر من الخبر في رواية الحسن عنه
انه ابن سويد مع وجود الحسن في الظاهر الى النضرين سويد في الحال
المراد في الاول وان كان ظاهرا انه يجب ان يروى بعد الصلوة كوكبا لا
ان العمل على الرواية الصلوة ويكون رواية الكوكب كناية عن ذهاب النعم
كما سبق في الاخبار الدالة على ذلك يمكن وعكس القول بغيره ان الشيخ
قابل اخبار ذهاب النعم في الجواب الاول ورواية الكوكب بعد الصلوة

المراد

يكون رؤية الكوكب بعد الفراق وعلى الثاني تكون الصلوة بعد رؤية الكوكب
فلما علم ان الخبر المصوح عنده احتمال ان يكون المراد بقصر الخبر في
النام والاشكال مجرد الظهور كما سبق وتكون قوله ويحسن معيب الشمس
من ادبائه وقال ان الشمس بعد غروبها في الفترة لا يباين الحاصل بعد
زوال الفترة المغرب فيقول المغرب على ان مع عدم التمكن من الحق المشرقة
يقوم مقامها البياض في معيب الشمس وعلى هذا يتم المراجع في الرواية لكنها
موجودة في ان الصلوة بعد الاشكال وبياض معيب الشمس المبحر في
الكوكب كما هو مطلوب الشيخ الامجد الاول في وما قاله الشيخ من ان ما
رواه الاخبار الدال على بقاء وقت المغرب الى ربع الليل محلي على ذلك
الاعتدال لا يوجب صحة على انتهاء الفضيلة من اجل ان ما سبق في باب
ان الكواكب وقت من قبله من واحد ان يجعل آخر الوقتين وقتا للفترة
فيكون هذا وقت المغرب وفيه تقدم من سلامة السند ان ما دل على بقاء
وقت المغرب الى نصف الليل بل على ان الوقت الثاني بعد الملاح
من الاول ولو جعل الثاني على بعد زهاب الشفق لزم ان المغرب نلت
اوقات في خارجة من الغروب حسب الوقتين الا ان يقال ان الوقتين
ذهب الشفق والنصف وما لا يربح فيه من قبل ما ورد في الظاهر
من الاختلاف ويراد به اختلاف الفضل والنسبة الى الوقتين وفيما
فيه وسبب انشاء الله توضيح المقال بنقل الاقوال وما نقله الشيخ في
الثالث الذي يزيد ما ذكره بياضه ان الخبر الجاهل ما تقدم في الظاهر
والعتاء والمغرب من وجهه على الفضيلة في الظاهر يقتضي كون الجمع
لكن قد دل على ان آخر وقت فضيلة المغرب اباب الشفق كما ختمت
الفترة قال في الصحاح الشفق بقية ضوء الشمس وجرتها في اول الليل

المغرب

الى وقت من العتاء وقال الخليل الشفق هو غروب الشمس الى وقت عتاء
فاذا ذهب قبل غاب الشفق وفي الغاموس اباب الشفق غابت الشمس
ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن الحسين عن جعفر بن بشير عن
بن الحرف قال سمعت ابا عبد الله يقول ان غروب الشمس الى وقت من العتاء
عليه ولا الصلوات كلها جعل لكل صلوة وقتين الا المغرب فانه جعل لها
وقتا واحدا الى قوله ومخيرها الى الياس في اقل المغرب **الوقت** في الوقت
والثاني قد تقدم الكلام فيه في باب ان لكل صلاة وقتين ولما التنازع فيه
سهل من زيادة القول فيه قد تقدم ما جعل من زمان وبقية النص في السج
وذكر العلامة في الفاضلة ان الشيخ اباب الشفق احد بن الحسن بن محمد
ابن الغضائري قال ان العمل في زمان ليس حديثه بالنقص مضطرب
قارة وبصله اخري وروى عن الضعفاء كذا ويجوز ان يخرج من هذا القول
عندي الاحتياط على رواية الشاذلة في جمع العلوي والخارج الى الامة
انتهى وان يحكى في كلام العلامة في كذا على ان ابان الغضائري المذكور
تضعيفه للرجال في الفاضلة ويخرج من احد بن الحسن لا الحزم كما
ظنه جدي قدس سره وقد نبهنا على ذلك من قبل وذكرنا ما يقتضي اعتبار
العلامة على قوله يقول بعضنا نحن انه معلوم مما قبل والاعتدال
على فرق العلامة في بعض الرجال ثم ان هذا المقام ما كان عدم وقت
العلامة بسبب عدة الموق وان كان الجاهل ما يظن تقدمه وقد دل
في هذا الكتاب في حاشية بسبب عدة المقام **الوقت** في الجاهل ايضا قد
التول فيه وما قاله الشيخ في ان الوقتين في المغرب وقت واحد باعتبار
ما ذكره الشيخ في حاشية الكتاب في ان الوقتين في المغرب وقت واحد باعتبار
الشفق وقد تقدم ما لا يخفى على ان آخر وقتها اوسع ذلك فاية

في خلافه وبعض محقق المعاصرين تبع العلامة في النقل ثم ان العلامة حكى
عن الشيخ في السطون آخر الوقتين غيبة الشفق في المصطلح الى ربع الليل
وقد قد ما هذا ايضا والذي يقتضيه كلامه في هذا المقام ان غيبوبة
الشفق لآخر وقت المغرب في المصطلح كما ينبغي عن قوله ولو ان انسانا
الوقت في ان تمام الزمان كونه من الخبر ما يدل على الاستدلال الى ربع
الليل كما هو في الاصل لوجه آخر الوقتين في الخبر والمصطلح دون
الفضل لا لاجل الخبر الوقتين الى الشفق والجملة فاعتبر من هذا الخبر
من هذا الكتاب مشكل بل الظاهر انه يذكر مجرد الاحتمال ويحتمل ان يقال
ان المراد بالوقتين لغز المغرب والوقت لها هو الفضيلة في ان الفضيلة محتملة
لان يراد ان الفصل الثاني وغير ذلك كما سبق بيانه في الظاهر وفي
المغرب يحتمل ان يراد بالوقت الواحد ان الاول لا ينسب الى ما بعد ذلك
حت ان التوافق فيها بالفضل واقع بالسجدة والقدام او القدام بين سجدة
المغرب فان الفصل فيه الاول لما غيبوبة الغرض والجملة او يقال ان
للظن وقتين احدهما وفضيلة غير الجزاء المشهور بين الاحباب وهو الخبر
بل الجزاء ما دل الزوال الى القدام والقدام بين سجدة المغرب فان دل
الوقت من وقت الفضيلة كما تبين في قوله ووقتها وجوبها فان قلت
كيف يتحقق الفصل بالنسبة الى الفصل بل كيف يتحقق في المغرب الفضل
ولما دل ان الوقت اما نسبة الى غيبوبة الشفق او الى ما بعده او غير ذلك
مقدار الفعل وعلى التنازع في ان الفصل لا يضافه قلت لا يبعد ان
يكون الوقت في المغرب افضل بالنظر الى ان الكوكب في زوال الوقتين
من الزمان وقدم بصله الاول والفضل لما كان مشاركة المغرب في
في العموم لمحقها الحكم بالفضل ولما دل ان ما دل على الوقتين في بعضه استثناء

الظن

عبد بن زارة المعبر الى ان انصاف الليل آخر وقت المغرب
ويحتمل زارة المتقدم ذكره من ان الصلوة في الدال على ان زوال الشفق الى
غسق الليل اربع صلوات وعرض الليل انصافه وتقدم مع الشيخ رواية
عن بن يزيد الدال على تأخير المغرب الى الليل وهو ينافي ما بين الشفق
وفي ريب روى عن احمد بن محمد عن جعفر بن بشير عن حماد بن عثمان عن
محمد بن علي بن الحسين عن عبد الله بن الحارث عن ابي عبد الله قال لا بأس ان
تخرج المغرب في السجدة في غيب الشفق الحديث ولا بأس بان يجعل الغيبة
في السجدة قبل ان يغيب الشفق ومعارضتنا هذه الاخبار بخلاف ما جعل
بن جابر المعبر السابق الدال على ان ما بين غروب الشمس الى سقوط
الشفق وقت المغرب ويحتمل زارة والفضل المحدث وفي الصحيح في الجليلين
قال القائل ابو جعفر ان لكل صلاة وقتين الا المغرب فان وقتها وجوبها
وقتها فونها غيبوبة الشفق ورواه بن محمد الدال على ان وقت العتاء
ذهب الغروب ويحتمل ان يجاب عنها بما ذكره العلامة من الجاهل على الفضيلة
الا انه ربما يقال ان الاخبار لا قوة مطلقة وهذا مغفلة فلا وجه العمل
على الفضيلة وفيما ان اطلاق تلك الاخبار غير معلوم كما يعلم من احكامها
لا سيما عند بن زارة فان قوله الا ان هذا قبل هذا لظهور في مثل
الوقت اخذ بنيد الالباقية والاحتمال السابق متاف في توجيه الاختصاص
للعتاء بما لا يثبت في الظهور وقد تقدم ما يؤيد هذا في خبر داود بن وقد
وان كان غروب الشمس اذ لم وقت هذا فاعلم ان الشيخ قد تقدم منه انه
فان في الخلاف ان آخر وقت المغرب غيبوبة الشفق كحكمه العلامة في
الخبر لم يذكر منه في هذا الكتاب بل قال في الخبر اول وقت المغرب غيبوبة
الغرض واليه ذهب الشيخ في الاستبصار وقد تقدم ان كلام الشيخ هنا صحيح

وهو

المقام

سوی

فلاک

قَالَ فِي

[illegible]

ان يكون هو الرجل والواسط غير ماضة الا ان في الرجال موتى بن علي بن الحسين
فرا حجاب الصادق ع في كتاب الشجر والمدينة قرية والاعين بل في الرجال
في الالهة ولا يخفى حال شبه الرجال **التي** في الكلام فيه ذكر في
من قول العلوي في وقت العشاء ضمن السيد المرتضى وابن الجوزي والاعين
وعنه ان اول الوقت اذ مضى من العشاء ثلث ركعات فيسقط الوقت
بينها وبين المغرب الى ان يبقى النصف الليل وقد اراد العشاء فخص
بها وعن الشيخين اول وقتها غروب الشمس وهو الحجة الغريبة وفيه خبر
ابن ابي عمير وسائر وقد تقدم من الاخبار وما يدل على الاختصاص بالرجل
فخصف الليل ولكن لا ما يدل على ان اول الوقت للعشاء ذهاب الحجة
واخرها غسق الليل وهو النصف وتعمل من العلامة عن الشيخين الا ان
مع الاخبار ان الاجتماع واقع على ان ما بعد الشفق وقت العشاء والاعين
على ما تقدم فيجب الاحتياط وانها عبادة موقوفة فلا بد لها من استيفاء ضبط
والان لم تكلف ما لا يطابق واذا المغرب غير مضط فلا يطالب به ولا يجب
العلامة من الاخبار المستدل بها هي ما شرنا اليه ورواية زرارة عن الباقر
قال اذا غاب الشفق وحل وقت عشاء الاخرة فلو لم يزل على الفضيلة وما رواه
زرارة في الصحيح عن الباقر الصادق عليه السلام وذكر الرواية الاخرى في
الصحيح عن عبد الله بن زرارة في الصحيح عن زرارة وذكر الباقر في
الصحيح عن اسحق بن عمار وذكر الباقر في صحيحه عن الجماعة بان ما قاله لا يثبت
المطعون عندهم ولا يثبتون كافي عن علي بن الحكم ولا يثبتون من النسخ
انتهى ورواية زرارة التي جعلها الشيخ في النهاية وفيه خبر ان طريقها
وفي التهذيب سند على الحسن بن علي بن فضال وهو في طريقه عن زرارة في
التجاني ولم يعلم الرواية قبل وقوعه ولا اظن ان العلامة ينبغي كونه صحيحا

ثم يرجع الى حال الصحة للجماع المنقول في التي على صحة ما يقتضيه فإن
التي وجدت في التي نفا من بعض الناس من علي بن خزيمة في
نسخ ما يقتضيه والعرض غير معلوم ولعل الرواية من الثابتين او غير ما يقتضيه
على صحة التهذيب وقد وصفنا ما يقتضيه بعض نسخة في الحاضر من رواية عبد
هي الثالثة ورواها كاتري في التهذيب فيه كسب من علي بن فضال
ثم ان الخبر عايد على التقديم في السفر ان قول السائل ان يختص في الطريق
يعطى ذلك الا انه يقال ان الطريق لا يقتضي السفر وان السفر لا يقتضي
في الطريق فانما السؤال عن العدة لان الاصل ان الاحمال كانت اذ كان
لظهوره في رواية زرارة في الخامسة ووصفها بالثبوت وقد شككنا بالاحتياط على
نسخ ما يقتضيه عن عبد الله بن بكير بل هذا الذي في فضال نصريح الشيخ
بالجماع فيمنع ان كمال الرواية مطلقة في فضل الصلوة وان قلت يغني
العدة ولا ما لم يقتضها بالسفر العارض وان المراد في العلامة في الأصل
لا مطلق العدة في رواية اسحق في السادسة وصحنا ان كانت لصاحبه
الى اسحق ففيها ان موثق من محمد بن ابي قدامة وان كانت الصحة حقيقة
فالحكم مخالف كما خرج به في العلامة من الثبوت فيها من وجه وان كان محتملا
فخصه بغيره لظن في الرواية عن اسحق بن عمار في قوله لا يثبت في رواية زرارة
التجاني ثم الاحاديث المذكورة على تقدم بحثها في الخبر الاول ايضا
صحيح لان رواية بن محبوب في هذه الاخبار وقد دل على ان الغيبة صحيحة
اذ انكأب الشفق وخبر بن محبوب قد وصفه بالصحة وهو دال على ان
وقت العشاء ذهاب الحجة ولهذا في الحديث من بدات كذا كذا من بدات
والعمل على الفضيلة ليس باولى على التماس والاضطرار على وجه يكون
غير العلامة من الاعذار تضمن البعض في العلامة وح فقول العلامة ان الاجتماع

فيه

الجماع

فقد توجه عليه ان غير الجماع والاول قد يعارض والوجه كعدم العمل
محل تأمل والندبة مشكوك في العادة والاقصاء على الجموع كعدم العمل
معتبر ولكن ان يقال ان دلالة الاخبار على الفضيلة اظهر من اعتبارها
وساق التماسا قال في ضمن بعضها في العلامة وقال في بعضها في التهذيب
في العلامة والحد وفيه ذلك ظاهر لا يثبت نفسه في خبر زرارة في
الغيبه فاما دلالة هذا فاعلم انه يفي في الاخبار التي هي في الخبر
الاول ولا يثبت حقيقة وتأويله بالفضيلة وقت القول فيه وما تضمنه
من قوله فقال عبد الله انه اخبر عن الحسن بن علي في الرواية الاخرى
والاخرى كاتري وان امكن ادعاء ظهور في السفر لقوله ثم ارجل الا انه قيل
ان يكون محصلي في الخبر ارجل وقد بينا ان هذا من ضمن الضرورة
ان لا يرجع بعد دخول الوقت فيجب الغصا والتمام واحتمال ان يكون
الاحتياط لغير الامية عليهم السلام يمكن ان يقال بتقدير تسليم انه لا فائدة
التعلم لغيره فليتبرهن ان ما ذكره الشيخ او ان كاتري او الاخبار ضمن
ذهاب الحجة في وقت العشاء وقد علمت فقال في رواية ما قاله العلوي في
الضرورة والاعذار ظاهر في تأخير العشاء الى الثلث والنصف والعمل
على الضرورة والاعذار يقتضي ان تقدم ما يدل على انتهاء وقت التماس
والاعذار من ان بعد الثلث والنصف يكون لدى الاعذار وهو كمال
في النصف ولعل من ادان ما دل على الثلث لدى الاعذار ويكون الاصل
وفيه ما فيه الا انه ساق ما يؤيد الرواية في قوله وما اخبر وقت العشاء
وما ذكره تأييدا للحال على الخاصة والحواز يدل على راحة الفضيلة والاعذار
فكان الاول ذكر في الخبر مقتضى الاحتياط على الاستسار كما تقدم
نقل بعض اقر **الاول** والذي يدل على جواز ترك في حال السفر حال الضرورة

مارواه علي بن ابراهيم عن ابي عبد الله بن ابي عن حماد بن العجلي عن ابي
عبد الله عليه السلام قال لا بأس بان يحمل العشاء الاخرى في السفر قبل ان يثبت
الشفق الى قوله اشار الى الدوام دون الغيبة في الاول من وقت
الثاني صحيح على ما قد ساءه والثالث كذلك في الطريق الى الحسن بن
سعيد وابن مسكان وابو عبيدة زياد بن عيسى وابن رجاثة تلازما
والاخرين من سماعه وفي الطريق اليه واشترى محمد بن زياد ولما
هو من خارجة فالظاهر ان الشك في التجاني الا ان الرواية عنه
سماعة وغيره واسطة في الغيبة واحتمال ان يكون ما في الغيبة من
لا فائدة من من خارجة ككتاب بعيد وكون الرواية المحدث منها
رواية ابن سماعه واسطة ولعل لا يثبت في الرجال هون من خارجة
الاخباري مهمل في اصحاب الصادق ع في كتاب الشجر والظاهر ان ليس هذا
الا ان ما بالاحتمال واسع وفي رجال الصادق ع من كتاب الشجر هون
بن خارجة الصحيح في رواية واخرى من اوصافه وهو المذكور في الا
الشيخ قال الحق من ادواته في قوله في الخامسة والسادس من قوله
ابن عمار وهو ثقة في التجاني والرازي عنه محمد بن زياد العلوي بن حبيب
ومضى القول فيه مفسلا بما يقتضيه الامادة والسادس من قوله
والحسن بن عاصم هو الحسن بن ابي سعيد الكاظمي كذا في الاسعدي
هاشم وقد ذكر التجاني انه كان وجهيا في الواقعة وكان ثقة في حقه
والرازي من في التجاني الحسن بن محمد بن سماعه والسادس من قوله
الحسن بن فضال حقيقته القول فيه وعلى بن يعقوب صحيح في الحال
اذ لم يقل عليه في الرجال ومن ان من سلمته في التجاني يروي عن علي
بن يعقوب الهاشمي وقد تقدم **التي** في الكلام فيه ذكر المنقول

اقول العلامة في المتن المرفوع وابن الجوزي وسلام وابن زهره وابن ادريس انما
وقت العشاء نصف الليل عن الليل ان آخر تلك الليل وهو قول الشيخ
في النهاية والافساد والجل والحلاف وفي البطلان ثلث الليل الحجاز ونصف
الليل المضطرب ومن ابن ابي عمير ان اول الوقت غيب الشفق فاذنوا
ذلك حتى جعل ربع الليل فذهب حتى في الوقت الاخير وقد روي الاجم
الليل وتقول من البطلان في قول اصحابنا ان آخر المضطرب هو طلوع الفجر
اذ اشرق هذا فامضى والظاهر قد دل بعضنا على النصف وفي رواية
ومحمد ورواية في ذلك عن العقيد ورواية عبيد بن نضر في السابقة
الواقعة في وقتها الفضل من يزيد وبعضها على الثلث كرواية يزيد بن
خلقة وبعضها على الربع كما يقع من يزيد لكنها مقيتة في العلة والاول
المختار عندنا يدل على ان ما ليس بحيل العشاء في السفر قبل ان يغيب الشفق
وفيه استبعاد ان التحصيل في الضربة باس والجل على الكرامة في الضربة
للعام من السابق والثاني يدل على جواز تحصيل الحرب في السفر حتى غيب
الشفق وتحصيل العشاء قبل ان يغيب الشفق والثالث على انه في المطر
يعدم العشاء او يؤخر المغرب وان كان الظاهر منه تقدم العشاء وتحصيلها
التعب بسبب كثرة فصل الليل ووقوف على ان الوقت نوافل الامتداد
والجواز في حال استسعاد انشاء الله وقد روي الصدوق في الصحيحين
ابن سنان في باب الاذان عن الصادق ع ان رسول الله صلى الله عليه
والآل من الظهر والعصر اذان واقامتين وجمع بين المغرب والعشاء في
المغرب من بعد اذان واقامتين وفيه دلالة على ما على دخول وقت العشاء
قبل غيب الشفق وان وقت المغرب يمتد الى زواله واحتمال وقوع
كل واحد في وقتها بان يكون آخر الاولى واول الثانية بعد من ظاهر

مورد

غيره عليه وروي في باب الواقف عن محمد بن يحيى النخعي عن ابي عبد الله عليه
السلام قال كان رسول الله صلى الله عليه واله في المغرب ويصلي معه حتى
يقال له يوشك ان ياتيكم على نصف ميل فقولون معه يصرفون الى
منارة مروية وروى مواضع ساهم وفيه دلالة على جواز تقدم العشاء
غيبوبة الشفق كما لا يخفى وروى ان كان في هذه العجالة لا على في الضربة
تخير العشاء عن غيبوبة الشفق لان الظاهر من ذكر عدم العلة للوقت مطلقا
الان يعمل الفعل من عدمه على بيان الجواز وفيه ان محمد بن يحيى يفتي
المواضع بسبب لفظ كان وعلى حال القول بعدم دخول العشاء
الا بعد زهاب الشفق في بعض الاخبار ما ينفية ثم ما تضمنه الحديث
منه فقله ثم اقامه قوله يدل على جواز اقامة غيره امامه ويدل
على جواز غيره ايضا كما سيجي في بابهم وان الذي قد سرت وقت في
وقوله ثم مكث قد رمايت في الناس لعله لاحتمال دخول غيره في وقت المغرب
معه مما والى ما كان في ذكر الشجر لزيادة بيان ان اخر وقت العشاء
الى ثلث الليل واقصاه الى النصف وهذا على تقدير القول به بشعار
لما نقل في البطلان اخر ثلث الليل الحجاز والنصف المضطرب فقال
كلامه هذا ان الثلث والنصف المضطرب كان يتفاوت بالفضل لان قوله
وذلك ظاهر العود الى الثلث والعود اليها بطريق اولى ولو عاود
الى النصف بعد من القبول ليعلم ان يكون العجالة تحمله وتنفصها
ما في المطر وقد نقل في المتن الاستصحاب بالاجماع على ان الثلث وقت
والحلاف في الزيادة لا دليل عليه ورواية يزيد بن خليفة السابقة ورواية
زيد بن ارقم السابقة فالتخيم اخر وقت العشاء ثلث الليل وان
البادنة والساعة الى فعل الفجر تحصل ذلك فيدخل تحت قول وسار

الظاهر ان قوله
الظاهر ان قوله
والظاهر ان قوله

واجاب العلامة بان الاجماع لا يقتضي شي ماعداه وعن الاخبار بانها الفضيلة
على تقدير سلامة السند والاسر قال ثمان قولهم واولت في رخصة
الى نصف الليل يدل على ان الثلث من الثلث رخصة ويمكن ان يقال لما
كان الظاهر من النصف الناقصة كان في الثلث ذلك فتم المطم واولت
الحجاز الثلث اعلى احتمال ان يقال بعد من وجعل النصف للثلث
اذ خرج بالاجماع وقد ذكر بعض علماء الحجاز في الحديث حيث نقل
عند غيره اخراجه قولهم ان اشق على مني الا فيه دليل على ان المطر
ناقصه والاشقة انتهى وما يقال ان استحباب النقص هو اللفظ
محتمل ما لم يزل بعد وجوه ما دل على الامتداد من ما وروي
معتبر الاخبار ان رسول الله صلى الله عليه واله اخبر ليلة الباء العشاء
الاخرة ما شاء الله في آخر وقت في الباب فقال يا رسول الله ما الساعة
الصباح في فجر رسول الله صلى الله عليه واله فقال ليس كما ان تقول وفيه
تأخر في انما عليك كان سمعوا ونظروا وان ظاهرا للبرهان الناظر الى ان
يقضي ان الناظر الى الجواز وفيه ما فيه وقد مضى ايضا في خبره في
في آخر باب اول وقت الظهر والعصر في هذا والقاسم بطلان في آخر
وقت العفة والثاني يدل على الشك في الفصل في هذا على ما في
الامتداد الى النصف والثلث في الثايد والساعات وما الملق والاش
ولما السابق وقد تقدم وجعل الشك في ضرب من الرخصة يوجب
الضرورة في معتبر العشاء ما يدل على الاستمرار الى الفجر بالامام واليا
وجز يقتد اطلاق هذا الخبر في الخبر واه الشيخ في زيادته في الحسين
بن سعيد من فضل العشاء ابن سنان عن ابي محمد انه قال انما رجل
ان يصلي المغرب او العشاء الاخرة وان استغنى قبل الفجر قد يصليها

الحجاز

كانها ظاهرا وان خاف ان يغتفر لحدوثها قبل العشاء وان استغنى بعد
الفجر فليصل للصبح المغرب ثم العشاء اول طلع الشمس وهذا الحديث ساق
عن الحسن بن ابن مسكان واما نقلنا عن ابن مسكان ان سكان دول
سنان وان كان الظاهر ما ساق الكلام انشاء الله في هذا فنقل
القول في القاسم العفة من ثلث الليل الاول بعد غيبوبة الشفق في
صلوة العشاء الاخرة ولا يخفى ان ظاهر العشاء يكون العفة هي العشاء الاخرة
وفيها دلالة على جواز الملاقاة العفة على العشاء والظاهر من عدم الكس
ايضا ونقل العلامة عن الشيخ كراهة تسمية العشاء بالعمدة قوله نقله
على دليل واحتمال العلامة استدل بالخبر في خبره معلوم السند وفي
مسند اختلاف في وجهه كراهة تسمية العشاء بالعمدة وذكره في المتن
في العلامة والحال في رخصة **قوله في باب وقت صلوة الفجر**
الشيخ عن ابي القاسم عن محمد بن عيسى عن سعد بن عبد الله عن احمد
بن محمد بن عيسى عن علي بن محمد بن محمد بن الحسن بن ابي نضر عن حماد
بن عيسى عن حماد بن محمد بن عبد الله عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال كان
الله صلى الله عليه واله في المغرب ويصلي معه حتى يخرج من الفجر واولا
حدا الى قوله كان يفيض سورة **الفاتحة** في الاول قد تقدم ان هذا
في حديث ما نقله من حديثنا وقد يترتب في محمد بن قولويه في حديثه
صحيحا فان العلامة نقل في هذا الاسناد انه من اخبار اصحاب سعد بن عفة
الى ذلك الحجازي والشيخ في رجاله يروون الامام عليه السلام قال قال
بن قوليه الجواز والذات في الخبر جعفر بن محمد بن محمد بن سعد بن عبد الله
وغيره وخرج في حديثنا من حديثنا في حديثنا في كتاب
الرجال الذي جمعه قال بعد ذكر طريق ابي محمد بن قولويه في رجاله

وحمل بن عبد الله بن زارة أنه لم يستتب حال حمل بن عبد الله وباقي آل
موشوق وهذا كما ترى يدل على أن شقيق محمد بن قزوين هو محمد بن علي
توتوق ابن الأتاب في المين كلاماً وقد تقدم القول في جميع هذا أولاً
بعد العهد ثم أنشأ آل السند على رواية علي بن حمد بن عبد الرحمن
بن أبي نجران كان الولد قدس سره يقول أنه شاهد علي بن مانيق في
الأسانيد رواية علي بن حمد بن عبد الرحمن سهو وإن هو وأخته
موقع الزوار وقد منافي بعض الأسانيد الكلام في هذا نجران الاعتناء
على ذلك مشكوك والثاني فيه محمد بن عيسى عن يونس بن خليفة
وقد حكي القول فيه بأمر بعيد والثالث صحيح على ما تقدم وهو الرابع هو
الموجود فيها رأياً من النص والتعاريف في السند لا يحمل والمثل واحد
الخامس ليس في إرباب الأوجه المصنفين من العصبين فإنه مجهول
الحال أخيراً نقض علي في الرجال والسند في أن الطبري إلى أحمد بن محمد
بن أبي نصر غير مدرك في المشيخة وعبد الله بن سالم هو الشل المذكور
مهمل في الجاهلي ورجال الصادق عمر بن قاتب الشيخ والعلاء في الخلاصة
قال أنه ضعيف وصحح علوم الرجال والسند في هشام بن عبد الله
وهو مجهول الحال لعدم ذكره في الرجال علماً بأنيائه والمثل لا يشك
فيه الأمثلة على بن عطية مع أبي الحسن كما قدمنا وذكرنا أن احتمال
التوثيق للعارض من قوم الشيخ في النهضات قال علي بن عطية أن
ذكرنا أن الروي عنه ابن أبي عمير وذكرنا أن الشيخ زائدة في الاتحاد مطلق
يكون نفعه إلا أن الشيخ في رجال الصادق عمر بن زائدة ذكر علي بن عطية
العوفي وهو بن عطية السلمي والوصف بالسلمي أي أوفق الحسن بن عطية
أخا علي بن عطية لأنه لا ينبغي مع وصف أخ غير السلمي لمصنف

بمصل الإتيان الشرح اصطلاح في أمثال هذا خلاف الصافي
لا قبل الكلام فيه من أن لا الاحتجاب الثبوت في وقت الصبح
السنة الفري وأين الحد والفيد وسلا وغيره أن آخر طلوع الشمس
ومن أن في قبل آخر النهار طلوع النعمة للثبوت في المصطلح طلوع الشمس
وهو اختيار من ومن الشيخ قول أحدهما أن آخر طلوع الشمس
الثاني لقول ابن عسقلان قوله العادة وهو اختياره في البطل واللاف
والشيخ أن الظاهر في العقل أنه خلاف في الأول وفي النقد ووقت
الفرحين يوم من اليوم حتى حسنا أو جعل الصبح السماء وكان كالقاضي
أو مثل غيره من هذا كما ترى يعطى أن أول طلوع الشمس وقت الأمانة
قال بعد ذلك وحمل العادة في وقت أنت تدبر من وجه لها أو آخر
وقتها أنت تدبر واحدة قل الله تعالى وقال الغان وقال الغان
شهودا يعني أنه شهد ما لا ملك الليل ومملكة النهار له وهذا
على أن لها وقتين أو وقتا أول وآخر طلوع الشرح لا بد من قول
وقت الفري منه الفضيلة لوقت قول وحمل العادة في أول وقتها
لأنها على أن أول الفضيلة وأوق ما ذكر من الصلوة في آخر وقتها
لا بد من الصلوة ما ذكر من أنها تها من بين أن هذا مداول و
أصح النسخة لأن الوقت مع طلوع الفري لأن يجعل الإضاءة حسنا
والفعل على هذا وفي غاية العبد وكسبه لم يعل الآخر أيضا ولما زاد
بالطلوع الفري كذا من أن على أن الأصابع أن بعد بعض الجاد
فالمقام الأول عليه أن في حال الصبح السماء ساقى كون الفري الأصابع
والنمرة الأنكف والفتاح على العلوية يمكن أن يكون السنة الفري
ومتابعة بأن الفري طلوع الشمس وكذا الأصابع على أن كل أصل وقتين

لا يخفى اجمال لكن السيد ربما لا يعمل بالاضاءة اما العلامة حيث اختاروه
السيد وما بعدوا استدلالا متعده ولجام من جهة الشيء المثل على
الاستحباب والفضيلة فتوجه عليان في الضياء التي في جهة الشيء في
الاشكال في الاستحباب كما ذكره انشاء الله واداء في عامل ان الضياء
ظاهر في ان رسول الله صلى الله عليه وآله كان يصلي الصلوة الفريضة
اضاءة حسنا وهذا بعض مدلول عبارة العقيدة وآيات ان الضياء ملحقة
بمقتضى عدم كون الصلوة مع الغف في اول طلوعه وبعض الجاهل على
الثاني ولجل على ان الضياء النسبة في طلوعه معتق الضياء في الغف
الكاذب بعد من اللطف لكن بسبب العارض لا بأس به في الظن ان ذلك
الصدوق ويحتمل الصريح السامع جعل ان يريد به انشاء الاول ويكون
الاول بالاضاءة تحسني اول الطلوع لما يأتي في الخبر المتضمن للتحليل ان ظاهره
ان التحليل احرى على هذا الوجه لا يوجد على الشرحان هذا الذي لم
عني في ان يكون في قول العام من قبلنا ما هو الثاني لا بد من قول لا يفي
عليهم السابق لطابق مواد الشرحان كان احتمال كون الفضيلة بعد
الاضاءة لا يخبر الطالع داخل في المكان وقد روى الصدوق في
كتاب الصوم طريق الحسن عن مائة من حديث عن ابي المرحوم قال
سالت ابا عبد الله عقلت متى يحسن الطعام الى آخر الرواية التامة الشيخ
وهي تقدم ان الضاءة الغفر اول طلوعه كما يقتضيه حكم الصائم في بعض
ما احتكاه ويؤيد بعضها وما الغف لما سبق منه على حاجة الى ما سبق
فلما لم يأت في الثاني ان الطلوع في ان الصلوة تحسن طلوع الغف ليست غرض
الغرض وقت الفضيلة وحج يستلزم ان الفضيلة بعد الضاءة ان
الحديث الذي دل على ان الصلوة مبررة قد يناقيه ولا يعد ان يحل الي

على وجه لا ينافي ما دل على الأصالة الأتني في المبدأ لا في الاختلاف في الأصل
كما يعلم من الملاحظة الجبر والبرهان كالتلك والخاص بذلك على وجه ظاهر
وما تضمنه السؤال من قول أن بعض هؤلاء يصلي إذا طلع الفجر لظهور
الظاهر من الآية السبيل في العرض يعني أن تتشرق الأرض عنه وقوله
إذا انعص في أسفل الأرض يريد به أصادة الأرض والحجاب خ يدل
على جبر الظهور لكن لا يخفى أن فيه منافاة بما تضمنه الأصالة لكسرة
الاستكشاف وحمل السطح على الخيال الأول والمعتبر في أسفل الأرض
على الثاني ويراد أسفل الأرض الخ بقوله بان فعل الصبح في الخيال
معلوم من المذهب الآن بقوله يوجب عدم الظاهر والسادس كما ترى يدل
على أن الفصل فعل الصبح معلوم الجواب أن السؤال عن عقود قد عاين
الصدوق وقد عدل أول الأمر في ظاهرها بما يخالف عبارة أو الألبان أول
ولكن لا الشرح بالنسبة إلى الخيال الأول وفي النسخة في باب علة القصص
ذكر أن النبي صلى الله عليه وآله وأبو العزير على ما تضمنت بمكة لتعجيل الحج
ملائكة الليل إلى السماء وتقبل نزول ملائكة النهار إلى الأرض وكانت
ملائكة النهار وملائكة الليل يشهدون مع رسول الله صلى الله عليه وآله
صلوات الغفران لك قال استغفرني وقول الختان قول الختان شهود
يشهد المسكون ويشهد ملائكة النهار وملائكة الليل وهذا يدل على أن
الصبح وإن تأخر عن أول الغنم شهد بها الملائكة وروى عن جبريل
على الصبح فصر على ما دل على الأصالة والتجمل وهذا الكلام لا ينافي
بين السبيل أن فعل الصبح وفيها يوجب الفرق فقامل والسابع يدل
على الأصالة لأننا ناول السابق وفي الخامس من سورة الطهي بلوغ بالفرق
وموضع زحل بعده وقد قيل في الخامس كالسابع قوله فاما ما رواه أحمد

بن محمد بن يحيى عن عبد الله بن المغيرة عن موسى بن بكر عن زكريا بن أبي
 قال وقت صلوة الغداة ما بين طلوع الشمس إلى طلوع الشمس إلى قوله
 لا أحد أن يجعل آخر الوقتين وقتا للزكاة أو صلاة في الأولى فيه
 بن بكر وقد تقدم من وقتها في الرجال وما بعد الله بن المغيرة قد
 مضى أيضا في قول الشيخ الوقتين والنجاشي لم يذكر بالوقت بل
 مؤخر وفي الرجال عبد الله بن المغيرة مهلا في رجال الصادق وهو عتيق
 أن المذكور هنا لا يتصل والراوي عن عبد الله بن المغيرة التقابيل
 نوح ولا يتصل مع أحد بن محمد بن عيسى وأحد الثاني فيه أبو حمزة وقد
 ضعف في المصنف والشيخ ذكر مهلا في الفهرست وقاب الرجال ولما
 بن عثمان فهو التقابيل الظاهر أن الراوي عنده من رواية محمد بن الحسين
 وعبد الله بن محمد واما غيره من سبي بهذا الأسر من أصحاب الصادق
 في كتاب الشيخ والمرتب بعيدا ولا يصح من هنا وقد قل أن يخرج من
 المؤمنين من الثالث معلوم الحال لكونه في المقال والراوي عن الحسن
 فيه أبو بصير الملقب وقد قد مناه ما يدل على الأخبار الواردة في هذا الباب
 على غيره من الذين أوصافه وفي الفقيه رواها عن أبي حمزة الرازي في
 الثقة الذي لا يرب فيه واما الملقب فهو يحيى بن القاسم صاحب كتاب الرجال
 إلا أن الاعتبار بها كان على الفقيه وإن كان في الدين توقف عن احتمال الخبر
 بسبب الاحتياط أو من هو القلوب السان لا أرباب في على ما قلنا لأن
 الخبرين سويين كما تقدم ولين أن الراوي عن أبي عبد الله عن عبد الله
 كما قد مناه مفسدا في الأولين استدلالها العلامة على القول بأن
 آخر وقت الصلوة طلوع الشمس والرواية السابقة عن محمد بن عتيق
 قال فيها ولا صلوة الخبر حتى يطلع الشمس ليعمل ليعمل الخبر برواية أبي

وهي الرواية رواية أبي بصير الخامسة قال العلامة وحاشي الشيخ الذين على
 العدد والحوادث أن ليس أول العمل على الاستحباب والفضل ويدل على ذلك
 ولا ينبغي تلخيص ذلك ولو كان كذلك لكان لا يجوز ولا يعمل انتهى ولا يصح أن
 الاستدلال بالاعتبار الضعيف محل بحث وجعل في سندنا وهو
 كثر ما لا يوجب الصحة وجعل على الاستحباب به لا لفظ لا ينبغي شك في
 بأن لا ينبغي العمل بما على الخبر لاعتبارها لك بكونه في اعتبارنا وثانيا
 بتقدم الخبر والأخبار الكثيرة الدالة على فعل الصلوة فبإدراك ذلك ظاهرة
 في انتهاء الوقت وفيما نرى ذلك على الخبر وكان الأولى فيه على رجحان
 الفضيلة من لفظ لا ينبغي أن يكون اعتبار الضعيف وقد اقتضى شيخنا قدس
 الله العالم في ذلك لفظ لا ينبغي واعتراض على استدلال الشيخ القول بأن
 آخر وقت الصلوة لا يسفر من رواية أبي بصير أن جوا ما بعد الاعتقاد وقيل
 شغل يقتضي عدم وقت وقت الاختيار فإن الشغل أعظم الضعيف و
 استدلال على اعتبار طلوع الشمس على عدم تنقضي الوقت والأخبار الدالة
 المبحث عنها قال ويمكن أن يستدل بحجج على بن يقطين قال سألت
 عبد الله عن الرجل لا يصل الغداة حتى يسفر فظن الخبر ولم يذكر مقتضى
 الخبر أبو حمزة أو غيره مما قال يخرج حوجه الله أن ظاهر الخبر استدلال
 إلى ما بعد الأسفار وظهور الخبر وعلى قول أبي بصير قال يستدل
 طلوع الشمس انتهى وقد ذكرت ما في فصل في حاشي الروضة وحاشية
 التمهيد وهو الذي يقال هنا الأول ما ذكره من أن الشغل أعظم الضعيف
 في أن ظاهر قوله لا ينبغي تأخير ذلك عما يستعمله في تأنيها أن الأصل
 يخرج عن ظاهر الخبر والأخبار الضعيفة ليست بحجة والوقت منها
 كذلك وتلك أن يحجج على بن يقطين لأصل حجة أبي بصير أن لا يجوز

كورة

قت

في

مر

على الشيخ في استدلال الخبر الصحيح من رواة أبي حمزة ما مر أن وقت الصلوة
 حين يستقر الخبر إلى أن يجعل الصلوة السابعة من أجل على الفضيلة كان في
 الفضيلة لا يتفق وقد أنقض الخبر الجواز والاعتبار بالصفة
 وضوح ذلك لا يعمل السابق فالخبر أنه مع رفع الأخبار الضعيفة من
 الذي يعمل الخبر بين هذا الخبر وبين الأول يعمل لا يتفق على الإضافة و
 العمل بزيادة الأسفار كما في رواية أبي بصير أو زيادة الغاية لا في الوقت و
 بل في العمل بالإضافة ومع ذلك قال الإضافة ليس للفضيلة بل في وقت
 الاجزاء إلا أنك قد سمعت عبارة الفقيه المتنبه لرواية يحيى بن حماد
 واعتاده الكشي أنه على محتمل حيث أن أول الخبر وقت الفضيلة
 إلا أن يعمل قول في الرواية مع ذلك على الإضافة ولا يعتد بمثلثة الليل
 من ذلك الوقت والخامس وأما أن لا يظهر في أن المراد بطلوع الشمس
 الاقرب كما في بعض رواة الاقرب إذا اجتمع كانه واقعا على أول الصلوة
 بمرح الطلوع وبما تقدم من قوله قلت است في وقت الخبر ما يدل بظاهر
 على أن وقت الصلوة وقت الصوم لأن قوله عن في القواب إنما اعتد
 صلوة الصبيان يصفى أن يكون عا فيها من قبل أن يرضع فعل الصلوة
 بعد الأسفار كما يدل عليه بعض الأخبار السابقة والخبر الثاني صرحا
 من آخر وقت الفضيلة أن يجعل الصلوة السابعة من قبل الجواب بأن المراد
 من الثاني أن امتداد الفضيلة هل هو أو لا إلى طلوع الشمس أم لا
 الجواب بأن ذلك إشارة إلى أن النهاية صلوة الصبيان الصلوة ما ذكر
 غلا إلى طلوع الشمس كما تقدم من قوله ثم قال أن لا يتكبح العمل
 أن يكون المراد من أن الصلوة في أول الوقت أولى للإنسان وجها لقل
 بكون السجود وعلى في أول الوقت ثم رجع إلى مثل فيه غير الجواز الصلوة

السؤال عن آخر الصلوة هل هو أن أم لا يفعل للذين أم لا يطلق في
 السؤال لا يفيد العموم والجواب ليس فيه ما يقتضي الجواز كما هو واضح
 على أن احتمال القضاء غير متحقق في الرواية على تقدير القول بمرج الوقت
 لكن لا بد أن من صرح بمرج وقت الخبر وبطلوع الشمس قضاء لا يعمل
 أن يكون على تخيير من أوقات المضطرب والخيار في الجملة وإن كان بعض
 الاحتجاب صرح بالقضاء في غير هذا الموضع وما يقال أن ما دل على
 فعل الصلوة إذا صار العمل بقطعة الصلاة والإضافة للصفة متناول
 الأسفار لأنه قد حصل ذكر في خبر القول به إلا أن يقال ما قد مناه
 من أن الإضافة قد أديها أول الخبر كما في الخبرين وبذلك خبر أبي بصير
 إذا وقت هذا فاعلم أن الحديث الثالث على أن وقت المضطرب في الجملة
 غاؤه إلى طلوع الشمس وظاهر الحال أن ذكر طلوع الشمس لا خلاف في الضرورة
 كما هو وقت فضيلة على ما مضى ويمكن الجواب بأن وقت المضطرب من
 أول الاختيار إلى آخره الاضطراب وفيه أن ذكر وقت الاختيار المضطرب
 غير ظاهر الوجه ولعل المراد أن الإنسان لما كان له حالة اختيار وحال الاضطراب
 إلى العمل السليمين أن وقت الإنسان من ذلك إلى طلوع الشمس من أول الخبر
 وإن كان قد يختلف الأشخاص بالاختيار والاضطراب فليست أم لا يعمل
 إن يرد ما بين طلوع الخبرين أن امتداد في الإضافة في الأول وفيه نوع
 بعد أن لا يقال للتوجيه هذا بالنسبة إلى قول الشيخ في الاختيار
 الاضطراب ولو قيل بوقت الفضيلة والأجل أمكن أن يقال أن المضطرب
 فعل في وقت آخر من أول وقت فضيلة مع ذلك فيكون هذا الإضافة
 لمن ذكر مناه إلى طلوع الشمس لكن لا على وجه التأخير على ما لا ينبغي
 من النوم أو عا قد مر وإلى العاقل شرع في الصلوة وهذا من غير ما بين

ليكن فضله على الانصاف وقع في غير الفضيلة وان كان ذكر الصيا
في الرواية يقتضي منع مخالفة قولهم فيها انما وقع حاصله الصيا
لانه دال على ان التأخر لطلوع الشمس وقت الصيا لانها يمكن ان
بان صلو الصيا وان التمتع فيها الا ان الاولى تقدم بها بالنسبة
في وقتهم فلا بد عدم الذي بينهم وبين غيرهم فيكون ان يكون التأخر
نقد ما اذا ان تأخرنا فاضل صلو الصيا على ان التأخر لم يجر
بالنسبة الى قوله لم يكن بعد المؤخر وان وقت الصيا وان تأخر الله
لا يفي للانسان ان يترك تيميمهم من الزم قبل ان يخرج الى المسجد
رجوعهم الى المسجد منهم مودة حيث ان البقاء في التعقب الى طو
الشمس في الانبساط الا ان يقال ان التعقب غير مخصوص بالمسجد
ان كان التعقب في المسجد لا يرب فيه وهو كاف في عدم المسد والى
ظاهره لا على ان وقت الفرجين يشق الى ان يجلس الصيا الساجد
ربما يستفاد منه ان هذا مثلاً وقت الفضيلة ومثله يكون في وقت
قوله الوقت الصبح كما ان آخره كما ان فيه عليه قوله ولا يفي بان
هذا ويجعل ان يراى كالموقف في الاختيار والاضطرار والفضيلة والجزء
يراد الاول من كل منهما كما سبق وجوه قوله ووقت الفرجين به ان الاول افضل
فأخر وكان الاول له نوع ظهور ما تضمنه ذكر وقت المغرب لولا على
ان المغرب وقتين مجموعاً ذكر في الصبح والاولى الى اشتراك الفرجين
الافضل في الزمان لا يفي في بعض النسخ السابقة على ان اشتراك الفرجين
اول الوقت ولكن التوجه بان يراد بالاشتراك غرضية التوجه الشرقية
بل الغربية ولما تم استعمال الاشتراك في تعيين كما يستفاد من النسخ
السابقة ويجعل ان يراد ان وقت فضيلة غرضية الغرض الى اشتراك الفرجين

صلح

على

على معنى ابتداء الفضيلة الى انما تأخر بغير مثله في الصبح وادان
فضيلة الصبح والاشتراك الى ان يجلس الصبح الساجد كان ابتداء فضيلة
المغرب غرضية الغرض الى اشتراك الفرجين وهذا يؤيد انما الفضيلة
في الوقت الاول والآخر الثاني لان الان من ان فصل المغرب بعد
يكون اجزاء واحدة لانه من فكون المغرب اجزاء احدهما هذا ولا
بعد غرضية الشق كما ان لظاهر اجزاء من احد هما قبل القدم والآخر
المثل في وجهه على هذا فالصبح كذلك مع نوع بعد في الترجيح وحاصل
الامر في الصبح ان اول الفضيلة والاشتراك الى ان يجلس الصبح الساجد
الاجزاء الى الاسفار وبعد الاسفار اجزاء الى طلوع الشمس وفيه
يخفى وفي الظن ان هذا الفرجين موحدة ووجه كالتعليق في الترجيح وانه
على ان الوقتين المختار للظن ان لا يكون بغير معنى ان الصبح والمغرب
موجب احتمال قوله وقت الصبح وقت المغرب لكن لا يفي ان العموم فيه
لا يخص به اذ احتمال ارادة الوقتين الجعبي قابل للتوجه ولا يعود ان
يراد الوقتين الفضيلة والافضل الا الصبح والمغرب ولا يكون لها ذلك
بل الوقت الاول افضل والآخر وان كان فيه فضل الا انه لا يفي في
الآخر بل في ذاته كما سبق من فرجين حتى وهذا الفرجين نوع كالتعليق في الظن
فقط ولا يفي في آخر ذلك عمداً ولانه وقت برواية الوقت الاول والاشتراك
ذي الفضل والافضل والخروج انما يفي ان يؤخر من الافضل في الترجيح
وقوله وليس لاحد ان يجعل اخر الوقتين يراد به الوقت الثاني والثاني
ان هذا لا يرجح قول الشيخ لان حجة على القول بان الاول للفضل
والثاني للآخر وقد ذكرت في حاشية كتاب بعد حديث يدل على ان الصبح
الخير وقتي كلاماً يؤيد ما ذكرت هذا ولولا ارادة الاختصاص والاستغناء

عدم عادة

عاقبناه لنقلناه **القول** في الصحاح القطبية ثياب بيض رفاق مكران
تقدم بصريح قائله في الجلال التي تجلس الصبح الساجد بالجموع على
فيها وعلى صوته لها لا يفي ان اطلاق التسمية على بعد ما قرأه
وفي القاموس حيث التسمية **قوله** باب في وقت توافد الناس
اخبرني الشيخ عن ابي محمد الحسن بن حمزة العلوي عن علي بن ابراهيم
ابن عيسى عن ابي محمد عن ابن ابي عمير عن عدة منهم عن ابي جعفر عن ابي
كان له يوم من الايام في يوم من الايام في يوم من الايام في يوم من الايام
حتى يقتضيه الليل الى قوله فيجاءها في صدر النهار كلها **القول** في الاول
الحسن بن حمزة العلوي وفي النجاشي انه كان في جماعة هذه الطائفة في قتلها
لقية شيوخاً في سنة ست وخمسين وثلاثمائة وفي الفهرست انه كان في
ادباً عارفاً فيها وفي رجال من لم يرو عنهم عليهم السلام كتاب الشيخ انه
زاهد عالم ادب فاضل وروى عنه النعماني وكان سماعه منه اولاً
ثم استوعب من وثقائه وفي الخلاصة ذكره محمد بن علي النجاشي وقال
ان النعماني كان سماعه منه اولاً سنة ثمان وخمسين وثلاثمائة وله
اجازة ثم نقل عن الشيخ انه قال اخبرنا جماعة منهم الحسين بن سعيد انه
واحد من عباد الله واحسن من محمد بن النعمان وكان سماعه منه سنة اربع
ستين وثلاثمائة وقال النجاشي انه مات سنة ثمان وستين وثلاثمائة وهذا
الاتجاه قول الشيخ الطوسي وفي فوائد جدي قدس سره ما نقله المصنف
الشيخ محمد بن محمد بن طائوس وفي كتاب الرجال الشيخ نسخة من خبر
ان سماعه منه سنة اربع وخمسين وثلاثمائة وفي كتاب الفهرست انه كان
ست وخمسين وعلم ما وقع في النسخ التي في الفهرست اخبرنا في
جماعة من اصحابنا ان قال سماعه منه واجازة في سنة ست وخمسين وثلاثمائة

والارب

والرب في اشياء تناقض وابن داود تبع العلامة في الروم وعلى كل حال
الرجل جليل القدر وعبد الله بن النجاشي كان له لسانه في الجلال لان عارف
المقدمين ذكره في التوقيف الشيخ في يوم من الايام في يوم من الايام في يوم من الايام
بن السند في وهو غير معلوم في ذلك وقد سئل عن قول النجاشي في هذا
في بعد العهد ما على بن السند في المتقدم فمضى عن الامانة
لعدم القناعة التامة فيه وذلك ان ليس فيه الا ثياب الازهرية في
ايوب والظاهر انه القارئ ابراهيم بن عثمان او ابن عيسى وفي رجال الوقت
الاجازي وبالحاجة لا بعد اشياء الشك في ابي ايوب والاروي عن الخزاز
الحسن بن محبوب في النجاشي وهو من تلميذ بن النعمان وما في الفهرست
بان الاروي عنه محمد بن ابي عمير وصحوا ان كان ذلك لما ابعثه بن جابر
فمن الجعفي وقد تقدم الكلام فيه والاروي فيه عار من المبارك وهو من
الحال لعدم الوقوف على الرجال والقسم بن الوليد الغساني في ذلك
بل في رجال ابن الوليد العارفي مهمل في النجاشي ورجال الصادق عن
كتاب الشيخ الملقب بن ناجية الذي يقتضيه النسخ في الرجال انه شريك
بن نفع وهو في رجال النجاشي من كتاب الشيخ واحتمل الاتحاد بين
الا انه اثنان في هذه النسخ في الرجال والاروي في سيف فيرو
ابن عمير على الظاهر وروى علي بن النعمان في الفهرست اما بعد الا على
فروى في كتاب سماعه من سيف عن علي بن النعمان والاروي عن محمد بن
بن عيسى بن عبد الله بن ابي اسباط بن سيف عن عبد الله بن ابي القاسم
ابي عبد الله عن ان الناس يعجبون علي بن النعمان وان اكلم الناس فقال لما
مثلك من يقع بظهره وهذه الرواية في تقدم رواية السند انها خيالية
نفسه ولا مدح فيها يعتد به وكونه موثقاً في سماعه من الرواية الا ان

لا يفي

التي ذكره في العنوان فقال ابن داود انه مدح نفعه لكونه
له والسابع فيجوز بين عش والظلمة الشدة بعد من فيه غيره ومما
عذافه لانه ان الرابي عن في الخاشي ع ومن عش والظلمة غلط
والثامن فيه من بين عش وهو محمول على عدم الوقوف على
الرجال **في القول** وان كان ظاهره عدم صلوة النبي في النوافل لظن
الان ارادة من قال النوافل لانه كما فيها معلومة ولا بد من الوقوف
حسب شقي لانه لا بد من بعض الاخبار على انها غير الاوليات فلا يظن من ذلك
كان على المدح ومما استقامها مطلقا والظن هو الذي لا بد من ان يصلح اليه
بعد النصف والاجمال في الصلوة بعد الروايل مفصل في الاخبار السابقة
وقد نقل العلامة في الحواشي في العلم في وقت نافلة الظهور في النوافل
الشقي في النهاية ان نوافل الظهور في الروايل الى القدمين ومن لم يظن الى
يصح في الروايل في آخر الوقت مفدا ما يصلح فيه فيضة الظهور عن ابن
ابن من اذا صار على كل شيء مثله خرج وقت النافلة ومن الشقي
النهاية ان نافلة العيص بعد الفراغ من الصلوة اربعة اقدام وفي الجمل
ان يصح في شدة ومن ابن الجبلة الى اربعة اقدام او دواوين وقد
تقدم من الاخبار ما يدل على الاقوال في الجملة وذكرنا سابقا احتمال البعض
الاحكام للامتناع في وقت الفيضة واما في المناقشة فيجعل للظن
على المقيد وفي هذه الاخبار ما يؤيد وجعل تلك الاخبار على الفضيلة كما
يمكن والاحكام مطلوب والثاني كالاول اما الثالث وما بعده فادكر
الشيخ في الوجه الرابع ما يدل ان اعتبار عدم التمكن من القضاء لا بد له
شيئ منها والظن الذي استدل به كذلك بل لا يخبر به العمل بل على خلافه
ويجوز بعد هذا في الاصل ان الشقي محمول على الرتبة ولعل في

ساول

يقول من الشقي وما يقال ان غلطه وما قد تم من الاخبار في
الارض مكية والمفيد يحمل على المطابق بين الجواب عنه ما دل عليه
الاخبار لا يخفى فقد عايننا الاطلاق على من ان يكون لسان الافضل
كما يدل على ذلك الرابع على قد من العمل بهذه الاخبار ولو اعتد
القصير امكن ان يرجح على الاطلاق الدال على فعل النوافل في الارض
على النصف الدال على فعلها في المقادير السابقة كما مضى التنبه عليه
يخفى على البعض هذه الاخبار على نوافل النهار والمطابق منها كالمطابق
عنه يمكن تقيده بها اما نوافل المغرب فالحق فيها حمل على ما دل
على فعلها بعد الزينة على الاطلاق والقول لا يخرج ومنها بداهة
الشقي لم اقف الا على دليل يصلح للاعتداد عليه وما ذكره الحق في
المعبر على ما نقله من ان عند ذهاب الحجة يقع الاشتغال بالعبادة
وقد ورد في النوافل في وقت فيضة وما بين وقت المغرب ووقت
الحج وقت شقت فيه تلح العشاء وكان الاقوال قد دل على المناقشة
قد ذكرت ما في حاشية الروضة والحاصل ان النعم والنافلة في وقت
الفيضة على تقدم مجموعها لا يتناول النوافل لانه في الاوقات لا تستأ
في الاحكام الواجبة فيها باطلا فاما خصوصها فمما عارض عليه
الشقي في الذكرى بان وقت العشاء يدخل في الفراغ من المغرب والآخر
كما قال الان قوله بعد ذلك لان يقال ان ذلك وقت يجب تأخير
العشاء عنه لا وجه له فان استحباب تأخير العشاء لو اقتضى خروجه في وقت
النافلة لوجب في نافلة الطلوع لا فائده فيها العلم ولعل الاولى ما قلناه
في الذكرى والادريس من ان وقت قبل ما يستدل بالنافلة بوقت المغرب
حسنا وليس بعد ولذا دعا العلامة في المنتهى لاجماع على استحباب تأخير

نفا

عزيب والمستند في الاخبار والاشياء سيما في الروايل وفي الجمع بين الصلوات
في المروعة وانه من كرمها اني شقي وهو ان الصدوق في روى في باب
نوافل الصلوة عن زيار عن ابي جعفر ع انه قال ما صلى رسول الله
صم الضيق قط قال قلت المني في ان كان يصلي في صدر النهار اربع
ركعات قال بلى ان كان يجعلها من الثمان التي بعد الظهر وهذا لا يخفى
الد لا يخفى ان تقدم بعض النوافل وقوله التي بعد الظهر كان المراد
بعد الروايل فتكون نافلة الظهر ومحملة لونها نافلة العيص بعد الظهر
فعل الظن لكن في بعض الاخبار السابقة ما يؤيد **في قوله** باب
اول وقت نوافل الليل احب في الشيخ من احب بن محمد عن ابيه عن الحسين
بن الحسن بن ابان عن الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن محمد بن
اذينة عن فضيل عن احمد بن محمد بن السمان عن رسول الله صلى الله عليه
كان يصلي بعد ما يتصل بمثلث عشرة ركعة الى قوله اذا لم تنل على
في آخره قال نعم **في الثاني** الاول لا ريب فيه بعد ما قد مره الثاني
صحة فيه يرجع الى الحسين بن سعيد وابن بكير قد تقدم ذكرهما في
القول في نوافل الطلوع وهو ابن خنوص فقد وثقه الشيخ في حال
الاطاعه كتابه قال انه احب ان يصلي في جوفه واي عبد الله بن ابي
في الخلاصة قال انه احب ان يصلي في جوفه واي عبد الله بن ابي
ايضا في رجال الباقر والصادق ع من كتاب الشقي في باب
الاحداث الوجبة للطلوع حديث عن عبد الحميد بن عمار عن ابي
عبد الله ع والثالث في ان الطلوع الى عبد الله بن مسكان بن محمد بن
في الشيعة وفي الغيبة روى عن عبد الله بن مسكان والطريق اليه
صحيح وستمع الزماني في منه والاربع في ان الطريق الى حماد بن

الحق

في الشيعة ايضا الصدوق روى عن معاوية بن وهب والطريق صحيح ان
فيه محسن على ما يلو به وفيه من تأمل ذكرنا في موضعين والخامس
محمود بن عثمان اذ لم يجد في المتن كذا ما به فيه محمد بن عثمان الساسي
فيه من يروي عن سعد بن عبد الله بن سعيد بن شريك بن محمد بن
في قوله ان فضل الليل بعد النصف وما دل على الاول
لفظه كان كذا كره او يدل على فضل النصف وما دل على الاول
استفاد من ما ذكره في اول الوقت مما قلناه في الاول وما دل على فضل
ان احتمال المدح على الافضل يقتضي عدم تحقق الوقت وفي الخبر
نقل عن الشيخ انه لا يجوز تقدم صلوة الليل في اقله الا في خوف قوتها
او ثبات ينعى آخر الليل في القيام بطرية راسه والاحتياط في صلاة
افضل وعن ابن ابي عمير عن الحسن بن عبد الله بن ابي عمير عن
صلى صلوة ومن لم يسه قبل دخول وقتها فعله المعتاد ساهيا كان
او متعمدا في اي كان الا من السبل في السجدة فانه ان يصليها اول
الليل بعد العشاء الاخرة وعن ابن ابي عمير عن الحسن بن عبد الله بن ابي عمير
العلامة واستدل بالاربع ولا يخفى ان ما دل على السكوف وغيره في الليل
العشاء لا ريب فيه فالأفضل على الرواية فيكون الاثبات في غيرها
عزيب وستمع القول في المساق ان شاء الله تعالى والثاني في ظاهره ان
على في الرواية الا ان ما دل على فعلها من جوف الليل في الرواية
قوله في شهر رمضان ولا يخفى ان في نافلة شهر رمضان يقتضي
وقد روى الصدوق في مسالكه ان الجعفر ع قال كان رسول الله صلى الله
عليه وآله يصلي في النهار شيا حتى نزول الشمس فاذا زالت على غايها
الى ان قال فان قال لي فاعلى الظن انما يصلي بعد الظهر كغيره ثم

في الخبرين المتقدمين في باب نوافل الصلوة

صلى ركعتين اخراوين ثم صلى العشاء رعا اذا فاء التي قد انما لا يصلي بعد
العصر شيا حتى توثب الشمس الى اركان ثم لا يصلي شي حتى يسقط الشفق
فاذا سقط الشفق صلى العشاء ثم اوى رسول الله صلى الله عليه وآله الى
فراشه ولم يصل شيئا للحديث وفيه دلالة على بقي الوتر وما رآه قد
القول فيه والثالث كما ترى ظاهره ان لا يصلي على صلاة الليل في اول
الليل في الباقي العشاء الا ان الصدوق في العقيقة زاد فيه بعد قوله
نعم ما صنعت يعني في السفر قال وقد سالت عن الرجل يخاف الخسارة
في السفر والبرد فيجعل صلوة الليل والوتر في اول الليل قال نعم ويجوز ان
بعد هذه الرواية لان جعلها للشيخ على السفر الا ان تكون الزيادة من غيره
بها احتمال كونها من بعض الرواة كطعن المناقاة وفيه ما هو في عن الشيا
لان يقال ان ذكر الليل في العشاء يدل على ما يقع السفر فيه انه اذا تحقق
خصوص السفر فلا وجه لاحتمال فتأمل والمربع والآخر الذي لا يصلي العشاء
افضل وما تضمنه آخره من الرخصة اذا حصل التضعف من القضاء يدل على
ما ذكره وقد نقل في الخرج الصحيح للشيخ به على ما سبق ونقل عن الشيخ
وجه الاستدلال به ان الرخص للمرء يستأنم لغيرها من المسافر والشيخ
للاشارة الى العذر واجاب العلامة بان الرواية لا تدل على المطلق لاختصاص
بمن لا يتمكن من الانتهاء والقضاء ولا يخفى ان المقول عن الشيخ في ان القضاء
افضل والرواية تدل على ذلك مع زيادة خوف تضييع القضاء والروايات
ذكره مع قوله عن التعميم مطلقا لا وجه في الرواية بوجه فاقبل بالنسبة
الى ما تم للشيخ وكذا في باب كلام ذكر ما فيه في خاصية اما القاسم ففيه
دلالة على جواز التقديم لكن لا يكون عادة واحتمال جواز الاشارة في قوله
اي ان لم يترك غير ما ذكرنا لا وجه له وما تضمنه قوله من رواية محمد بن ابي بكر

مدلول

عنه محمد بن مسلم وعنه في رواية اخرى في الرجال انه مضى وان زيارته قل ان الله
قضاء او انما رآه القضاء بمعلق الفعل على كمال حال فالوجه فيه بعد
الاحتمال ما فيه في العمل من ظاهره بالسبب كما ترى والآخر الذي لا يخرج السند
ولكن ذلك السابق وفيه المناقاة احياء اخرى وفيها دلالة على كمال القضاء وبعضها
بعد وجه الصحيح وهو ما رواه ابا عبد الله بن تغلب قال خرجت مع ابي عبد الله
فيما بين مكة والمد فبينما كان يقول اما انتم وشباب بني حنيفة واما انتم
اجل فكان يصلي صلوة الليل والوتر في اول الليل في هذا فاعلم ان ما ذكرناه
في الخبر الاول من جعلها للشيخ الى النصف في صلوة الليل على الفضل ثابتا
بما نقل بعض الاخبار السابقة في الباب السابق ان النظم من قبله العديدة
وكذا هذه الاخبار المجهولة منها وفيها ايضا على التقديم في الجملة خفية
وفي باب روى الشيخ عن محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن يحيى قال كنت
بالسجدة باسدني وروى محمد بن ابي بكر عن محمد بن ابي بكر قال لا بأس
ان يصلي الرجل صلوة الليل في اول الليل قبل في اي وقت صلى في حوائث
ان شاء الله وروى بطريق في جوهري عن عثمان عن سماعة عن ابي عبد الله
قال لا بأس بصلوة الليل في اول الليل الا ان افضل ذلك اذا انصبت الليل
وفي هذا من الخبرين عن التأييد لما قلنا وما لا يخفى فليكن **باب**
آخر في صلوة الليل محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسن
عن ابي الحسن عن محمد بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
بن سنان قال قلت لابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
قال اقول الليل والجمعة والجمعة والجمعة والجمعة والجمعة والجمعة
الاول في الجملة ومحمد بن ابي عبد الله بن محمد بن يحيى في الصلاة ما ظهر
العصر فيه والحق وجوده لغيره الا ان الخلاف كانه يضر في اليوم والرواية

مدلول عليه بالرواية مع ما لا ينفك عنه في الرواية لا يخرج اجمالا وجهه ما
ولا يبعد استعادة الانتفاء بالوتر وقضاء صلوة الليل بعد ذلك لطلوع
الجمعة وانما ما رواه في نقد بعدم الطلوع بحتم الانتفاء به والعادة وقد
ذكر بعض محققين اخرين انه يدل على الاختصاص في فعل الوتر بجمعة
صلوة الليل في القضاء اذا خاف عدم الاول ذلك بعض الاخبار كما مر
هذا الخبر ولا يكتفى كما ترى بحديث في باب روى الشيخ عن الحسن بن محبوب
عن معوية بن وهب قال سمعت ابا عبد الله يقول اما يصلي احدكم
ان يقوم قبل الصبح ويوتر ويصلي ركعتي الفجر ويكث لم يصلوة الليل
هذا الخبر مع محتمل يدل على الانتفاء بالوتر وعرف الغرض صلوة الليل
وما تضمنه ظاهره من التناول للتعبد به فحفظه من الاخبار غير وثاق
يدل على التي بعد ما يطلع الفجر فيجعل احد على الجماعة ما ذكره في
وقت فضيلة الصبح يمكن والظاهر ان الماد بالجمعة الثاني لتمامه من
بعض الاخبار على ان تحت اوقات الفجر الاول ويجوز ان يكون الثاني
في الخبرين من غير الاما كان بعد صلوة الليل وطلع الفجر فالظاهر ما
خلافه والراجح ظاهره ان لا يصلي جواز صلوة الليل بعد الفجر لكن لا يكون
عادة ولا يخفى ان في السؤال كذا على ان وقت الاسفار اهل الخلاف
كما هو معلوم من حيث هو لا يخفى فيقول الثقة فيها دلالة على ذلك والظاهر
واخرا الذي لا يدل على مدلول الرابع وزيادة ان ركعتي الفجر لا يخرج منها طلع
الفجر في مقدار صلوة الليل والوتر ويستعمل الكلام في ذلك واحتمال
الاختصاص بين صلوة الليل بغيره ولا يخفى به قلة الذين لا يخفى حاله
وعلى الشيخ يتوجه الاشكال لما في انشاء الله وما قاله في الخبر على ذلك
الاعتدال وان من حيث صلوة الليل محل ما لم يأتوا لان الاعتدال المتولد

عبد الله بن الحسن بن علي بن المغيرة في الرجال ومن يتبع مع محمد بن الحسن
الراوي عنه فيمنعه اما عبد الله بن الوليد الكندي فهو من كونه من الراوي
رجال الصادق محمد بن ابي البرقي واسمعيلى بن جابر بن القول في الثاني
ارتاب في رجالها تقدم سوى القسم من يزيد وهو ثقة يريه بالباء
الموحدة والرواية الملهة والراوي عنه في الرجال فضالة فلا متوجهها شناعة
الاب والثالث في جابر بن جابر وقد مضى والمربع في الثاني والظاهر
انه محمد وقد مضى القول فيه واحتمال احمد بن محمد لان من بينهما واحدة الا
رواية احمد بن محمد بن عيسى عن كاهن بعبدة والمراتب في غير جابر
العال بما يزيد عن الاحمال والظاهر الذي كثر في الكشي لا يبعد فيه من جعلها
يعلم من راجحة والخامس فيمنعه من المبارك السابق عن قريب والساد
في محمد بن عيسى بن يزيد وتقدم انهم في الرجال **باب** في الاول يجزى ان
يراد بالجمعة فيه عند معرفة السورة ويجوز في سورة الفجر من غير ترتيب
والثاني ينبغي ان يكون في مقام المناقاة تضمنه البداية بالوتر وتكون
الصلوة لما تضمنه السور والجمع بالخير يمكن او يقال ان معاذ الاول
تقدم الصلوة بالجمعة والثاني تضمن فيها السورة الصلوة على جمعتها
وارادة الزهرل والسورة من غير مستعدة وان كان احتمال ان يرد
بوجهها وقع الوتر بعد ما لا يخفى من وجهه الا ان النظم يوجب الاحتمال الذي
وعلى هذا وجه فعل الوتر وحده على الصلوة بالوجه المذكور وفيه وجه
الصلوة بالجمعة مسكت عنه في غير الرواية وفيه ان يرد الى النص
وروى النجاشي غير ظاهر فان قلت في عدم ما يرد بالوتر يدل على ان
لو لم يطلع الصبح في صلاة صلوة بعد الوتر ما لا يخفى على الانتفاء به
لو طلع الصبح وصحبة صلوة الليل لولم يطلع لاكتشاف فساد الظن من

مدلول

أشياء فيه وهو حسن والثاني فيه سهل من زيادة تكرار وعلى من يجد في
الكليتي والصريح عند محمد بن يعقوب والثالث لا يشك في صحة
ما قد صنفه والأربع في زعمه ووافق في ذلك الحسن هو ابن سعيد وغيره
بصرف تكرار القول في ذلك كما في مسكن والخامس في النص وقد مضى في غير
وهنا من سائر الأقسام فيه كالمعلم في كتاب شيخنا في الجاه والسادس
هشام في باب سائر الأقسام في صلوة المسلمين بن خالد فقد ذكر في قوله في صلوة
والسابع في صلوة وفي بيت محمد بن أبي حمزة بن يحيى وعلى كل حال في
الحال أدلة أقف عليها في الرجال والثامن لا يشك في صحة الحديث
قبل الكلام فيه في ذكر الأقسام المتعددة في المقام فمن السدس المسمى بأن وقت
ركعتي الفجر عند طلوع الفجر الأول وعن الشيخ في النهاية أنه عند الفجر من
صلوة وإن كان قبل طلوع الفجر وهو اختيار ابن البراء وعن الشيخ في المب
أنه بعد الفجر في صلوة الليل بعد أن يكون طلوع الفجر الأول وعن ابن
أن الوقت لصلوة الليل والوقت والركعتين من حيث أنهما من الليل على ما
الطلوع الفجر الأول ولا يشك في صلوة الركعتين قبل سدر الليل على ما
أدعيت هذا في المنقول في الزمن الشيخ الاستدلال بالسادس والثالث
وعنه في أن سائر السادس كونه من صلوة الليل وعدم جواز فعل الركعتين
بعد دخول وقت الفريضة فإن كان احتيج إلى الشيخ لقوله في النهاية في ذلك
عليه وبهذا استدلالاً بمداد وقتها بعد الفجر الأول إلى الثاني ويكون
قوله وإن كان قبل طلوع الفجر من غير الأول ويجعل الثاني من قوله في الجاه
مخالفاً لاختاره في صلوة الأول والثالث مطوق في قوله من صلوة
الليل ومن جملة أحكام صلوة الليل جواز فعلها بعد طلوع الفجر الثاني في الليل
الآن بقيد الليل بالسادس ويخص جواز فعل صلوة الليل بغير الركعتين على حال

الركعتين

أدعيت هذا في المنقول في الزمن الشيخ الاستدلال بالسادس والثالث
في المنقول في قوله وسدس كلامي في هذا الكتاب ويقال إن المشهور
اعتدلهما إلى طلوع الفجر وسادس ما قد مضى من الاستدلال بالشيخ
ثم أن الخبر الأول كما في ظاهره أن فعلها قبل الفجر الثاني لقوله فإذا
طلوع الفجر فقد دخل وقت الغداة والثاني في قوله في الشيخ التي وقت
عليها كما نقلته وفي باب استحبابها في صلوة الليل جوازاً كما نقلتها في
وكذا لظاهره على أصلها في صلوة الليل وبها يلزم من ذلك أن حكم
صلوة الليل لأمره لها وقد تقدم من جملة أحكامها جواز الفعل بعد الفجر
الآن يقال ما سبق في النص من وجهين أحدهما في الليل على فصلته الفعل
قبل الفجر وإن جاز بعد ذلك الاستدلال بالأخبار الآتية والثالث والثاني
وقد تقدم من بعض القول في ذلك استدلال الشيخ المنقول والاربع والثالث
والثاني لأن ذلك لا يسلكه إلا ما خرجت أن في الأمر والحسن ما في غير
خفية والخامس فيه بعد ما قد سنا أن قوله من أن يريد أن يعاقب لا يرضى
نوع الرجال وقد ذكر بعض محقق المعاصرين سلكه أنه أن قوله يعاقب بكلمة
للفعل أي يستدل لك بالقياس ويجوز قوله بالبناء لفعل أي تريد أن
تستدل أنت بالقياس قال ولعلهم لما علم أن زماناً كثيراً ما يحدث مع
الاداء بعلم الزمان والزم من حبه زوال فعلها حكم المسلمين وبهذا سلكه
لم يكن يعرفه بمسألة هي عالمها ومثل ذلك قد مضى في مقابلة انتهى المحقق
وفي نظري القاصر من احتمال الثاني لا وجه له كما سلكه الله ذكر في القاص
حينئذ بعد ذلك الصريح من زيادة وقتها في جواز أصلي نافذة
وعلى فريضة أولى وقت فريضة قال لأنه لا يصلي نافذة في وقت فريضة إذا
لو كان عليك من شهر رمضان كان لك أن تطوع حتى تقضيه قال في القائل

لغير

فذلك الصلوة فقال شافعي وما كان تعاقبي وهذا الحكم الصحيح في
الأول لأن محل قوله تعاقبي على تعلم القياس وفيه انقطاع الظاهر
ولا يخفى أن الظاهر في المقام عدم الجاه فإن قياس القضاء على الليل
فيه الزمان المختلف لأن يكون في منتهى هذا وهو ما يقال أن وجه
القياس أن شاء وقت قضاء الصوم فكل الزمان وقت ولما كان وقتها في
المنطق فذلك الصلوة وإن اختلف الوقت في السعة والضيقة على ما
يكن أدهاء أن المراد بقوله في المنطق أنه لو كان عليك الأداة وغيره
بعض الأداة لا بعد فيه والرب أن في وقت الأداة لا يقع الظل الصوم
بجلائل القضاء فإن السيد المنصفي قال يجوز في العلامة في بعض منتهى
وجه لا بد للظاهر الجواز العام في الخبر من هذا الباب والخبر الذي قلنا
والدليل على القياس فإن تضمن القضاء لأن استعماله في الأتيان بالفعل
يشاع في الأخبار وقد ذكرنا وجهاً آخر في الخبر في حاشية بيت في حاشية
الآن من مكلف أدعيت هذا في الخبر من غير هذا المظهر في منتهى الفعل
بعد طلوع الفجر الثاني بل عظم صلوة الليل كذلك سواء اتخذ عادته أم
لا وليس ياربهم استقاماً أدلة على منع صوم النافذة لمن عليه صوم من
رمضان فريضة كما ذكرناه في معاهد التبيين على كتاب في حاشية الفريضة
لكن يتقدم لنا في الخبر في الاستدلال أن الصوم المنقطع في شهر رمضان
ينفيه فالتشبيه ببعض المنع من فعل النافذة في وقت الفريضة والحال
معتبر الضار وقد دل على الجواز في الجملة وهذا يمكن أن يقال بتعني الوجه
الآخر في قوله من أن يريد أن تعاقب كان الزمان أهل الخلاف ممن بالوجه الذي
سلكه على ما احتسناه في الأوامر الترجمة أن يجوز في النافذة في
من أهل الخلاف ويجوز وجهه أن يقال أنه بالبناء للمفعول والمقاسير أهل الظاهر

الركعتين

والمعنى تريد فعل النافذة عند حتى يقع منهم القياس المنقطع لك وفي
وقوله في الخبر الآخر تعاقبي للزجر به أي على قياسهم وفي الظن أن هذا
لا يتم في نتيجة الحديث صلوة فلا يعارض ما دل على جواز فعل صلاتي
الليل وهو تعني الخبر بعد كسائي وما يدل عليه كلام الشيخ الآتي من الخبر
العام فالتكرار يجوز في فعل الركعتين بعد الفجر ما يجب من شأنه
أن تعاقبهم من غير أن تستدل له ١٢٧ ما يأتي في الخبر الأول على
التشبيه ما فيه ولعل بعد من حيث يستدل بالطلب وإن كان في الليل كالأدب
السادس وإن كان ظاهر المناقاة لما قبله وكان حقه أن يدعى في الباب
الآن الظاهر أن الشيخ فهم قوله تركها الأكار على فعلها حينئذ
بقية قوله ما قبل الغداة وهذا وإن احتمل أن احتمال أن يراد بها
عن فعلها حينئذ وهو وقت الغداة وقوله إنها على الجواز كما يقال
وقتها قبل الغداة وإذا كان وقتها امتداداً للتو في فعلها ولا يخفى أن
وجود المعارض كما سبق في بعض هذا الجواز ولو قل بعد ما علم تقدم
العمل ما دل على المنع بتعني الأولى لكن الشيخ يمنع على الإطلاق كما قد ذكر
افتاء الله ولما لا يرضى في حيز الرجال لأن أسوأ من أول الوقت
أن أريد به أول وقت الفجر والجواب عن الأول السدس الباقي في
أن أول السدس إلى آخره وفي فضيلة الركعتين والحال أن الشيخ قد
روى فيما يأتي ما يدل على رجحان الفضل بعد الفجر لأن محل الآتي على القيمة
ولا يخفى أن يبقى ما دل على أنه يحسن به صلوة الليل حالها قبل الفجر لأن
هذا يرضى عن صلوة الليل ويقيد به موضعاً فيه وفي بعض الأخبار
يدل على أن احتساب ساعات الوتر الفجر الأول وفي بعضها أن في الليل
ساعة يستحب فيها الدعاء وهي إذا مضى النصف إلى الثلث أو الثلث إلى النصف

في

تجدد الجوهان استجابة الدعاء المختص بالوقت بل يجب ان يكون وقت التجدد
افضل من حيث اخرى وما ذكر بعض حجة المعاصرين سلمه الله ان
المادة الساعية بين الضيف الاول والثالث الترخيبي السادس من الترخيبي
حجة اخرى لاروي المذكور ان الساعة افاضت نصف الليل في الثلث
الاول من الضيف الثاني من جهة الامانة قد ذكر في بعد الاول والثالث
ان احب ساعات الوتر اليه من الترخيبي الاول وافضل ساعات الليل الثلث
الباقي وبخبري ان هذه الزاوية ساقى التوجيه المذكور وبخبرنا ان
بيان كون الوتر ليس في الساعة المذكورة فيجوز ان يقال ان الى معنى
وقوله الباقي خبر من هذا المعنى وفي اي هي الباقي والمعنى افاضت الضيف
الثلث فالساعة الباقي الا ان في الخبر المذكور في التاييد لا يوافق هذا
الاعتقاد امر اربعة الساعات الاول اذ ابدى في الخبر وفيه ما لا ينبغي خلطا
الى خبر اخر سلم الاستاذ صرح في نفسه الا ان ضرورة الخبرين في الخبر
المجرب عند ما افترض الحلف والحق ان الخبر لا حاجة الى التزم الخبرين
فيه لاحتمال ان يكون وقت الوتر في الوقت المذكور في الخبرين والآخر
يقال ان الخبر المجرب غير مرد بالساعات الباقي فيه بعد من وجع الضيف
وفي رواية اخرى وعلى كل حال فالخبر في وقت الوتر مختلفة ولا مانع من اختلاف
وقت القضية هذا وان اردنا الساعات اول وقت الاجزاء اشكل بان ما دل على
الفرق وضلوة اليه بل على الاجزاء بعد الا ان يحل على ان لا يخفى في الخبرين
وقد اوردنا من علوم القائلين واما التاخر في ظاهره لا ينبغي فعله قبل الخبر
لكن الخبر في الاول والثاني وجهان في تبادر الثاني مضاف الى ما دل على
المنع بعد الخبر وقد يحتمل بما اوردنا من الخبرين متفرقين او مع صلوة الليل
ويقتضي بغير ما يصير حادثة فليتامر **قوله** فاما ما رواه الحسين بن سعيد

عن

فخالفه من جادين عن محمد بن مسلم قال سمعت ابا جعفر يقول ان
الخبرين في الخبرين بعد ذلك الى قوله ما لم يطلعه الخبر الثاني وليس ذلك
قوله في الاول كذب في محته بعد ما قد ساءه والثاني صحيح ايضا بالطريق
الاول فاستدله الى طريقين الى ان يعقوب في الثاني محمد بن حمران وهو
ابن ابي نورا يقابل في الخبرين في الغرض واحتمل عطف محمد بن ابي
عمر على العلوية بعد ان رواه يعقوب بن ابي عمير عن محمد بن ابي
الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير في وجوده وان كان في خبر محمد بن سنان
الرابع فيه عدم الطريق الى ابن مسكان وان كان ظاهره على السابق
كما هو عادة الكوفي في الكافي اما يعقوب بن مسلم الذي في هذا الوجه فلم
اقت عليه في الرجال والخاص في رجاله الطريق الى ابن مسكان ثم ان
في الطريق الى عبد الله بن مسكان في الغرض ابن ابي عمير وهذا ما ليس
ان كان ابن مسكان بعد انه كما استغاده الاطلاق على الاحتمال كما قد ساءه
ومر بما يقتضي عدم المانع في رواية كماله من جهة اخرى الا ان الحق في خبر
عبد الله فليتامر والسادس خبره من روى الحسين بن سعيد على الظاهر
والا يخفى في الحديث في الترخيبي والذي في باب في اول الاحاديث في
الحسين بن سعيد وذكر الحديث ثم قال وروى الى ان قال وعنه عن ابن
الى ان قال وهذا الاستاذ عن ابن مسكان عن يعقوب بن مسلم الى ان
قال وعنه عن صفوان بن ابي عمير عن عبد الرحمن بن الحجاج في الخبرين
هذا الاحاديث في الخبرين في الخبرين ان يعلم ان في الخبرين في الخبرين
في باب وعنه عن ابن ابي عمير في قوله وهذا الاستاذ يوم ان الضيف
سنان والظاهر انه روى الحسين بن سعيد وكذا في خبره عن صفوان
وانا في خبره في قوله عن ابن ابي عمير مع ان قال وهذا الاستاذ وانما

جزء واحد يصير رجاله كبريائه وقد نقل عن هذا الكتاب فيما مضى ان
يدل على انه يقتضي الترخيبي في اي يصير ايجاب الخبرين عن النبي والعا
فيه ان الطريق الى ابن ابي عمير في المشقة في سلمه الله في خبره
في كلام بعض من روى الخبرين في الخبرين ان الطريق الى صفوان بن ابي
في المشقة لا ينبغي ان يثبت في الخبرين في الخبرين ان كان ابن مسكان
ذكر الطريق الى روى الخبرين في الخبرين في الخبرين ان كان ابن مسكان
الى روى الخبرين في الخبرين في الخبرين في الخبرين ان كان ابن مسكان
معلوم ويكن الجواب بان نقل الخبرين في الخبرين في الخبرين ان كان ابن مسكان
الطريق في الخبرين ان روى الخبرين في الخبرين في الخبرين ان كان ابن مسكان
ان قال وروى الخبرين في الخبرين في الخبرين في الخبرين ان كان ابن مسكان
باب وروى الخبرين في الخبرين في الخبرين في الخبرين ان كان ابن مسكان
وعلى الاول يتوقف ما مضى فيه على ان يكون من روايات الامام في الخبرين
لحق ان الظاهر اربعة الخبرين في الخبرين في الخبرين ان كان ابن مسكان
ما ذكره البخاري في الطريق الى الخبرين في الخبرين في الخبرين ان كان ابن مسكان
بن ابي الخطاب والخبرين في الخبرين في الخبرين في الخبرين ان كان ابن مسكان
سعيد لا مكان التعداد الذي لا يخفى وروى الخبرين في الخبرين في الخبرين ان كان ابن مسكان
شيخنا الحق ابو عبد الله في خبره في الخبرين في الخبرين في الخبرين ان كان ابن مسكان
فليتامر **قوله** في الاول والثاني والثالث وما استدلل به في الخبرين في الخبرين
لحق الخبرين في الخبرين في الخبرين في الخبرين في الخبرين ان كان ابن مسكان
بالاجماع في الباقي ولذا في الخبرين في الخبرين في الخبرين ان كان ابن مسكان
الجدد في رواية في رواية السابقة يقتضي جعل الخبرين في الخبرين في الخبرين ان كان ابن مسكان
ولو خلافت الظاهر في خبره في الخبرين في الخبرين في الخبرين ان كان ابن مسكان

الى ان روى الخبرين في الخبرين في الخبرين في الخبرين ان كان ابن مسكان
عن محمد بن سنان عن ابن مسكان في خبره في الخبرين في الخبرين في الخبرين ان كان ابن مسكان
وهذا في الخبرين في الخبرين في الخبرين في الخبرين ان كان ابن مسكان
الطريقين فان الاولين في الخبرين في الخبرين في الخبرين ان كان ابن مسكان
بن سعيد وفي هذا الكتاب استند الحال عليه هذا ما يحتمل في الخبرين
فقد روى ابن مسكان في خبره في الخبرين في الخبرين في الخبرين ان كان ابن مسكان
عن ابن مسكان وهذا في خبره في الخبرين في الخبرين في الخبرين ان كان ابن مسكان
كانت عليه سابقا وقوله في خبره في الخبرين في الخبرين في الخبرين ان كان ابن مسكان
شاهد على ما قلنا لان عدد روايات الاخبار في الخبرين في الخبرين في الخبرين ان كان ابن مسكان
عن ابن مسكان ليس هو الحسين بن سعيد لكن الخبرين في الخبرين في الخبرين ان كان ابن مسكان
سكان عن ابن ابي عمير فان الصواب عن ابن ابي عمير في الخبرين في الخبرين في الخبرين ان كان ابن مسكان
بن سعيد كما في باب في خبره في الخبرين في الخبرين في الخبرين ان كان ابن مسكان
في مواضع من روايات الشيخ وقد نبره والحمد لله في خبره في الخبرين في الخبرين ان كان ابن مسكان
من ذلك الا ان في هذا الخبرين في الخبرين في الخبرين في الخبرين ان كان ابن مسكان
في خبره بن سنان مع الاستدلال والثاني في الخبرين في الخبرين في الخبرين ان كان ابن مسكان
قد مضى القول في خبره في الخبرين في الخبرين في الخبرين ان كان ابن مسكان
في الرجال ما قبل في خبره في الخبرين في الخبرين في الخبرين ان كان ابن مسكان
ان روى الخبرين في الخبرين في الخبرين في الخبرين ان كان ابن مسكان
حيث انما روى الخبرين في الخبرين في الخبرين في الخبرين ان كان ابن مسكان
الوجهة في الخبرين في الخبرين في الخبرين في الخبرين ان كان ابن مسكان
الملاح في الخبرين في الخبرين في الخبرين في الخبرين ان كان ابن مسكان
فخرجت موبل لاحتمال كونها اتفاقا لولم ينقل الخلاف والناس في خبره في الخبرين

عن

وابقاء هذه الاخبار على ظاهرها اذ لا بد في بيان صحة رواية
في الموضع المتقدم من وجهين وقد نقل عن الشيخ انه حمل الخبر على الاول وقد
وقد ذكر في التذييل على سبيل الاحتمال وجهه فظاهر بعد ما قلنا
اعترض بعض مشايخنا على صحة الظاهر وقد علمت ان مكان دفعه في
الاحتمال السابق في رواية زرارة عن جابر بن عبد الله عن ابي بصير
تضمن رواية زرارة في قوله ما صلوة الليل وقد دل على جواز قول المصنف بعد
الخبر بعض الاخبار في الجملة فلا يصح حمل الرواية اذ لا مانع من التخصيص
صلى صلوة الليل على تقدير دلالتها على المعنى او يقال ان قول صلوة الليل
جائز دون دلالة الخبر على دلالة جابر بن محمد بن ابي نصر السابق
قال في حاشية الروضة وفيه ان في بعض الاخبار ان في بعض الاخبار
بفعل صلوة الليل مع تركي الخ بعد الخبر وهو خبر ابي بصير عن ابي بصير
في آخر الباب الذي قبل هذا فحمل السنن على خبر ابي بصير وهو
على الاول وهو الاستدلال على اخبار الخبر بما رواه على يقين في الخبر
على ما نقلته في حاشية الروضة وفيه ان في بعض الاخبار ان في بعض الاخبار
عن الرجل يصلي العشاء حتى يسفر لظفر الخ وهو تركي الخ بعد الخبر وهو
او يخرجهما قال في حاشية الروضة على اعتبار الخبر في عدم فعله
والا يخرجهما عن الخبر في عدم فعله في عدم فعله
متناول له من الصور والحوادث من بعض الاول في حاشية الروضة
من حيث ان يقال ولعل في جواز تقديرها بعد صلوة الليل وان كان خبرها
الى ان يطلع الخبر الاول افضل ثم استدلت على جواز التقدير بحسب الخبر
بن محمد بن ابي بصير المصنف قوله احشوا ما صلوة الليل وتخصيصه ان في بعض
الدلائل على جواز قبل الخبر ومعه وبعد وصح محمد بن مسلم وجزه لرواية

الاول

الاول في قولها قبل الخبر ما اطلع الخبر في وقت الغداة ثم قال ويدل على
الاضل لا يحضره احد من الجن من الخبر وهو السادس قال قدس سره
وانما حملنا الخبر على الاول لسبب الاخبار السابقة وانت خبر ابي بصير
ان ارد به الاباحة في العارة فالامر في الخبر بان ينفذ وان اردت ان
الرجحان في التقديم والتأخير لا يوجب الاصل الخبر على جواز الفعل قبل
يشكل انه لا يقول به بل يقول بافضلية التأخير الى ان يطلع الخبر الاول
رواية زرارة الدالة على ان موضعها قبل طلوع الفجر اذ اطلع الخبر فقد حمل
وقت الغداة لا يمكن حمل الخبر على الاول فاطلاق حمل الخبر في الجمع على
الاول لا يثبت وان ارد قدس سره ما دللنا على ان لا بد من هذا
قابل للتساؤل بدسب المعلومات وان كان ما ذكره من الفضل في الخبر
عبد الرحمن حيث قال في بعض ما يطلع الخبر في وقت قدس سره قال
ما نقلنا عنه ولعل هذه الرواية مستندة للشيخ والمحقق في جوامع الروايات
والجواب المعارضة بالخبر المستندة للمصنفه لا بد من فعلها مع صلوة
منه بتقدير بطلوع الخبر الاول مع امكان الغدح فيها بعد علم وضعه
الخبر ان في الخبر على كمال الحال بعد ما قرأ في السنن على تقدير العمل
كيف يدل على الافضلية والحب ايضا الى ان قدس سره وان في السابق
قال وفيها الخبر من صلوة الليل وهو افضل من ان يحكم ولم يصل الخبر
بالكلية واطلاق الافضلية ايضا يشكل بما دل على تقديم الخبر على الفجر
على صلوة الليل بعد الفجر في الجملة وفي كلام بعض محقق العصرين ما
حاصله ان ما نقلناه من الاخبار اكد ان صلوة الليل ركعتي الفجر قبله او بعده
يراد به الاول لئلا ينافي بعض الاخبار على ان يخرجهما ما صلوة الليل الاول
صلواتها في وقتها انتهى ولت خبر وان وقتها غير متعين في ما قبل الخبر لما نقلناه

ولا يخفى ما في خبره من بطلان الخطأ كما هو مفقود عندنا ان كان خطا لا
الظاهر من الخبر على ما عليه لكونه في الشك واحتمال ان يرد السؤال عن
جوابه نعم بطلان الخبر لا يوجب انساب ظاهر السؤال من فعله وقد علمت
التشديد الى ان لا يوجب لا يخفى ذلك فاقابل وما العادة في الخبر
فان ثبت في الموجود فيها وقعت عليه التخصيص والتميز وكان المميز
القيام ان طرف الخبر واحتمال ان يكون تصحيحه كما يدل على كماله
عشر على الاذكار النوعية لا يدل على انه سبب العادة كما يقال ان يكون
سببها فعلها قبل الفجر ولا يخفى ان فعلها قبل الفجر من عدم يدل على الجواز
اما الافضلية فقد يستفاد منها قرب الفجر وترك فعل الافضل من عدمها
ليان عدم تعين الوقت او ان النوم واليسر الى خروج الوقت ولعل
الاول اولى لولا ان السياق لا ينافيه واما الثاني عن عتقها في الحاشية
له وجه دون المعارضة وقد يحمل ان يقال في الخبر لا يخفى ان فعلها مع صلوة
الليل لا يقتضي الافضلية كما يدل على اطلاق في الاخبار ان العادة في
يفيد العادة قبل الفجر والحاشية عن عتقها في الصلاة ولعل لا يضر في الحاشية
لغيره ان يقال ان اشكال في اطلاق التوقيت بصلوة الليل الدالة
على الافضلية كما سبق نقله عن الرواية قدس سره في الرسالة البحث قال بعد
صلوة الليل وهو افضل وهذا الخبر كما ترى حمل الخبر على الاول في حاشية
منه ذكر الخبر الاول في التوقيت نعم في التذييل على تقدير ما ذكره
فاطلاق قوله قبل الفجر الاول في الخبر ان يعيد ما لم يطلع الثاني
في معنى ان الاطلاق الاول ليس ان الاستحباب للعادة معقولة الغلبة
للاول وقوله ما لم يطلع الثاني يدل على الاستحباب وان فعل مع الاول لا
ان العادة في وقتها للتشديد ولما الراي ان ينجح دعواها ما قاله وما ذكره

منه صلى بن خالد اللخمي الصحيح الدال على فعل صلوة الليل ركعتي
الخبر بعد طلوعه الاطلاق لا يخفى من رواية الجمله فالقيام من ذلك الاطلاق
والسابع كما ترى صريح في جواز فعل الركعتين اذا صار الضوء صلوة
وهذا يدل على جواز التأخير بعد الفجر زمان طويل بعد التوقيت
الشيخ على الاستظهار بالشيخين الصحيحين والتاخير في العادة انما
فلا استدلال به على النجاسة يحمل وقد فصل في باب فقال ان المراد بالخبر
الثاني ان عند حالها ان ما بين الركعتين لا يصلح ان لا يعطى
الخبر الثاني ولا يخفى ان ظاهر كلام الشيخ في ذلك على عدم اتفاقه في التوقيت
يدل على اتفاق وقد قد من احتمال كون هذا لا ينافي في احتمال النجاسة
في خبر زرارة لكونه لكون القتل منهم حتى ١٧٠ بعد ثم اعجب الشيخ
في باب انه حمل ما دل على فعلها قبل وبعد على الاول مستند لا بالتاخير
التاسع على الخبر الاول فانما ان قوله في الناس يحذر ان يركبوا في الليل
كن ذلك قول في التاسع وقد نوبل ان الخبر الثاني لا يكون كذلك وهناك
ما ترى جعلها في المباحين ولم يتبع من الاحتمال المذكور في باب مع اجتماع
الظن في زيادة الاول وفي باب قال بعد الاستشهاد بالخبرين واحتمال
ان يكون ذلك الاخبار ركعتي التسمية فظاهر لفظ الغداة يشمل لو احتمال
الرجوع الى ما دل على فعلها قبل وبعد لا وجه له ولو رجوع الى الخبرين
لم يتم الاستدلال بها على روية الخبر الاول من الاخبار الدالة على فعلها قبله
وبعد ان في باب احتقال في الاخبار الدالة على فعلها قبل وبعد ان
يكون من وجهه لا يمكن ان يكون احشوا ما صلوة الليل وهذا وجهه لا
باس بفقن الاول في ذكره هنا وان كان لا يتعين في تقديره كما يظهر
قد مناه واحتمال فعلها قبل الفجر بعد ركعتي التيسر باربع وصلوة الليل

والاخر

تظهر في الذم وشبهه ولم يذكر في ذلك الا صاحب فيمنع تأمله **قوله**
من فاته صلوة او سنة من اجب ان يستقل ام اخذ من الشخص احد
من محمد بن ابيه عن الحسين بن الحسن بن ابيه عن الحسن بن سعيد
ابن ابي عمير عن عيسى اذينة عن زرارة عن ابي جعفر انه سئل عن رجل
صلى في طريقه او سجد في طريقه او قام عنها فقال يقتضيه اذا كان
في اي ساعة ذكرها الى قوله فاما اذا كان وحده فلا يجوز له ذلك على حال
السنة الاولى لا ارباب فيه على ما تقدم من القول في احد بن محمد بن الحسن
بن الوليد عن ابيان في اول الكتاب وغيره وكذا في من اذينة والشافعي
ايضا **القول** في الاستسقاء على الحكم لا يخرج احوال الاولين فانه صلوة فيمنع
بنسب ان يقتضيه في اي ساعة وذلك على وجوب القضاء على الفور اذا كان
حيث ان الجملة المرفوعة في معنى الامر وقد تقدم فيه القول فيمنع ان كماله
العملية المرفوعة على معنى الامر كونه اليك في الامر كالحرج به العلم وان كان
فيه كلام اسلفناه والاصل ان المرفوعة تكون البقاء بعد كون من الامر الى
الحق الذي لا يعلو ان الامر المطر كانه لم يصب حتى على فعله وقد سبق عليه انه
انما يتم لو علم ان العادل سببه ذلك على وجه المحصر وقد ذكر في العلم في
ما يقتضي من الاختصاص على تقدير الاختصاص في وقت على العمل العقل
ولعل الجواب عن الثاني ممكن بان الظاهر من بيان الاحكام الالهية الطلوع
القول فلا يبعد ان ياتي بتأويل في الاحكام الانسانية قد ساق هذا الكلام
احتمال ان يكون القول عن الامر كونه في الحقيقة في الوجوب فاذا علم
عند احضار اليك بطلان الالهية والاشباح وما ساءه فقال ان مقتضاها القول
الامر وما في معناه للوجوب على القول به يمكن الجواب عن بيان المناقشة في
اتحاد الامر والجملة الجزئية في الدلالة على الوجوب لما ذكرناه في الاحتمال واذا

نظر

بعض محقق العصر ان اطلاق استفادة المصابقة من عدم التقس
فيمنع التام في اقله ولو جرد الفاعل في عدم صلاحية في الدلالة بعد كل
ما لا بد منه في الباب الثاني من احكام الجرائم صلى عليه وآله
في صلوات يقتضيه اذا ذكرها في طريقه في ساعة واحدة او في وقت
خرج ما لا يجب قضاءه بالاجراء والاختيار في معناه ولا يمكن استبدال
به على من ما هو محل الخلاف لصلوة المسروق اذا علم به ونحو وان
اخرى بعض المحققين فان القائل بوجوب القضاء اخرج بهذا المعنى من
والعوض عليه شيئا بان اخباره في النوات لا يعم لها وقد اوردنا ما يمكنها الاجابة
على وجوب القضاء مع انتهاء العلم وقد يقال ان في العموم عن هذا القول
بحث وعدم الاستدلال به مع انتهاء العلم عدم صحة في الغير وعدم صحة
العموم في الغير من جهة فان ترك الاستدلال دليل العموم الثالث من الاحكام
ان مرفوعة في الصلوات ويشترط فعلها قضاء ولم يبق له التمام ما لم
يجوز فذهب وقت الحاضرة واما حال هذا لا يربطه في وقت ان قوا في
الحاضرة اما وقت الفضيلة او وقت الجواز ومع العمل لا يمكن الاستدلال
به على المنع من فعل الفضيلة اذا خاف قرب الضيعة الا ان يقال ان في
اطلاقنا في ناطق وقت الفضيلة فيصير فيقول العموم والآخر وجه الاستدلال
يعارض بان ما تقدمه صدره هو يوم القضاء في اي ساعة ذكره في
الزمن على تقدير كونه واذا حصل الجواز في وقت الصلوة الحاضرة في
مدلول صدره الى ان بعد المانع وفيما بعد دخول الوقت قد علم ان
اجمال الاقرب في الخطاب بالوجوب معلوم التعلق ومع عدم العمل المانع
من فعل الحاضرة مضافا الى ان العمل الجاهل في وجوب العمل يعرفون الى ان
تأمل وقد يقال ان العمل المانع بين احوال فيقول العموم ان اوله يريد غيره فاقى

ان ادلة وجوب المأمور به تاتي في ما هو معناه صلوات الله عليه ان القول في ذلك
الامر في وقوع الخلاف ومكان الذي جازي ادلة كما ذكر في الاصول وان كان يخرج
في الخارج في ذلك بسبب ان الامر موضع العمل كاهو اجازي عند الحاجة و
اجام محقق كما ذكر في وقت هذا في حواشي العالم الا ان فيه نوع كلام
هذا على حذر المحقق عنه فيه ذلك على القول به بقوله في اي ساعة
الا ان يقال ان اذا اختلف في ذلك على العموم فيقول انها لا تليق
بهلة وقد تقدم في الخلاف لا يثبت للطلوب لاحتمال عدم العموم ويورد بكل ما
بعض آراء الذين التي يجب فيها القضاء وتفصل الامر ان الشك اذا وجب
في وقت ما ووقاات المذكورة لك الوقت لا يتعين فيه زمان القضاء بل
يجوز في جميع احواله ولما تقدم في قوله اي ساعة الاحتمال من تحمل
القول هذا في العموم في بعض الاوقات الواردة في الاخبار كالحال الطلوع الشمس
وبعد العصر ولا يخفى ان المقام لا يدل على عموم اذا ذكر في الذكر المحقق
اذا وقع في كلام الشارع فانما انما بعد العموم وضعا يفيد بسببه
ما عدا ما يبين بالحكمة ومنها يقال ان ذلك اذا لو اريد وقت المعين في غير
بيان في الحقيقة او غير معين فذلك لا يوجب كون العموم ويمكن ان يقال
ليجوز زيادة وقت المعين على نحو الشك الا انه ينبغي ان يشك في ذلك في المرفوعة
الحال فيمكن القول ان لا ينافي بعض القول في هذا الصدد ولا يوجب
بعض العلماء في الباب الثاني من فقهنا فيمنع الاستدلال على العمل
فان قلت اي فائدة بعدم كون اذ العموم والحال اذا تحقق الفكر في وقت
ما وجب وهو المطلق قلت ان بعد العموم في وقت الذكر لا يثبت المطلق
ان وقت الذكر قد يتسع فاذا افاد لفظ اذا فاعل الفاعل في ان زمانه
الذي جاز في المانع والطلوب الوجوب في اول المرتب فامل والوجه في

بعض

لكنه وفيه انه يجوز كون عدم اليان بالنسبة اليها اما لو لم يقع بيان ان
 فيقول كونه لازمة لعدم العلم وما نحن فيه لم يعلم عدم اليان كاسي في الاجابة
 في القضاء وجوز حصول اليان للسائل وبعد ان يدور ما قد ينظر اليه
 بالنسبة اليها الا ان يقال انه يجب على الراي بان ما قد يان في شكل
 يجوز ان يكون اليان ولا ينظر اليها الا ان ما نحن فيه سياتي ما قد يان
 وما يقتضيه الخبر انهم ما قد فاته ما لم يتحقق على تقدير وقت الفضيلة
 يتناول ما اذا شرع في القضاء على تقدير الاحتياط في الغاية او شرع
 التمتع في الغرض من غير ان يشرع في آخر او شرع في آخر وبقية وعلى تقدير التمسك
 وهي في انما الغرض اذا خاف غيب الفضيلة في شكل قطع الصلوة وعلى
 تقدير الاحتياط قد يشك في ما كان ادراك ركعة في الوقت بتقدير الاحتياط ولا
 بعد ان يتحقق ما قد عدم التمسك في الفضيلة كما يدل عليه خبره في الاحتياط
 والاحتياط لا مجال له في يدعي فيه الظهور وان ذلك الرابع الاحكام ان فاته
 شيء لا يتطوع ركعة حتى يقتضي الفضيلة والاحتياط فيه ايضا بالنسبة الى هذا
 الحكم لكن الشك كما ترى جعل العتبات في فاته فضيلة هل يتغير الحكم لا عليه
 فالشك كما قد ظهر من التمسك في الغاية ويتحقق في الغاية ان قوله حتى يقتضي
 يحصل ارادة قضاء الحاضرة بمعنى فعلها وقضاء الغاية على معنى انه لا يتحقق
 وعلى الغاية لكن يمكن ادعاء رجحان ما احتجنا به من حيث ان قوله فاذا
 قضاها فليس يلزم ان يدخل في الصلوة وهو يكون قوله حتى يقتضي معنى الفعل
 على فهو واحد وعلى تقدير العمل في قضاء الغاية يدل الخبر على المنع القطعي
 سواء كانت الغاية متحدة او متحدة وسياتي ما قد يدل على عدم الوجوب
 في المتعددة بل في التحدية والامر والقضاء في الحكم كما يمكن حمل على الوجوب
 مطلقا بل ما على عدم الاحتياط او على الوجوب والاحتياط على وجه

بسم الله

يسوع النجس معه فالتبني عن التطوع كذلك فلا يدل على التحريم الا ان يقال
 للعامة من لما اقتص على الامر على سائر الايام من مثالي النبي والامراض
 يشك في وجه المعارضة في التطوع وهذا ما لا خلاف ان يقتضي التام فيه
 ولما الثاني فلو ظهر في عدم جعل التوبة في الخبر بما لا يمتنع من جعله في الاول
 كما هو من الاول والاولى العتبات فكل وعدم القائل في وجه
 ستعود ولو لم يأت الثالث يدل على جواز فعل الركعتين ومع العامة من ان
 العمل على الاحتياط وان اشك في الامر بان فعله خلاف المسحوعين
 وبيان الجواز بعد في مقام الاحتياط وجعل الشك على خطا الاحتياط
 فيه واضح رجحانه على الاحتياط وعلى تقدير التمسك او الاحتياط في
 الاول لا يكون المتي في معناه التحريم على الاطلاق بل ما للكرامة الاول
 من التحريم والكرامة على التقديرين في توجيهه معه لا يتحقق كانه
 على تحريم التطوع ظاهرة الا ان يقال انه التحريم الاماخر بالدليل
 ان الكلام في الاستدلال بالحد الذي اقلنا ان قوله ان التمسك كاد على
 فعل الاحتياط قبل القضاء مطلقا ويركع في الخبر كذلك يدل على جواز غيره
 او غير ما في الخبر في الامر السابق من عدم زيد فيما رواه الصدوق انه
 سأل عن الرواية التي تضمنت انه لا ينبغي التطوع في وقت فريضة واجابة
 ما بين اذان ولا اقامة فلو كان مطلقا الوقت من جملتها من الاذان
 ان الجواب عن صلاة فريضة ما فيه لكن الخبر قد ساقه احدنا في الاحتياط
 الاستدلال كما قدم ايضا المطلق بعض العامة في وجه بعض الاحتياط
 ولا ينبغي ان يخرج صلاوات في كل وقت وهو شامل للركعة والخلة
 وذكرنا في جوابي الفريضة ما لا بد منه ايضا وقد يقال ان الاحتياط في
 تفصيله بعد وفيه ان صرحا ببعض هذا الاحتياط في ركعتي الفريضة

وتبين وضمان في لا يتطوع **قوله باب** وقيل في صلاة فريضة قد دخل عليه
 صلوة فريضة اخرى ما في الخبر في الشيخ عن ابي القاسم جعفر بن محمد عن ابي
 يعقوب عن هذا الاحتياط من سهل بن زياد عن محمد بن سنان عن ابي
 مسكان عن ابي بصير قال سأل عن رجل انسى التطوع حتى دخل وقت الفريضة
 قال سئل ما الظن في قوله ويدع العشاء حتى يتطوع في وقت الفريضة
 شعاعا ثم لا يصل في الاول من ابي بصير بن زياد عن محمد بن سنان عن ابي بصير
 قد قد من القول فيهم كما قد من ان العدة التي بين سهل بن زياد في الفريضة
 نافعة والثاني فيه القس من عرف وقد مضى والثالث فيه ابن سنان عن
 محمد بن كاذبة ساء وان لم يمتد له عبد الله مستغفرا وقع في بعض الطرق
 ذكر عبد الله بعد الحسين بن الوليد قد من سمر على نهيق ولا بعد ان
 يكون عبد الله هو اخو محمد بن كاذبة عبد الله بن سنان وان اشترك في اسم الاول
 ليس محمد اخا عبد الله كما يعلم الرجال والحيلة فاحتمل عبد الله التوبة
 لا وجه له لا تفصيل في ذلك وقد مضى في الاول وفيه ان الشيخ رواه عن
 ابن سنان في التهذيب يدل على ان مسكان كان قد مضى على تقدير ابن سنان
 هو عبد الله في صحبة واما ابن سنان ففيه احتمال ويمكن ادعاء الاول
 عبد الله با في الاول ولا يمتنع ان عبد الله في الاشكال كما ذكر في الخبر في
 نقله عن الكشي في قرب الى الصواب ابن سنان وما ذكره شيخنا في فائدة
 الكتاب من ان الشيخ رواه ما هو ما ذكرناه في باب وانه الصواب وان زاد
 بوجه الصواب الرواية عن ابي عبد الله فبذلك رواه ابن سنان عن
 ابي عبد الله عن محمد بن بكر بن محمد بن عبد الله الكشي في الخبر في
 محل ما قل وان كان ابن سنان روى عن فضال بن زياد ابن مسكان
 فالجواب في الرجال رواية غير فضال بن زياد ابن ابي عمر روى عنها وغيره

الاول في التحريم يجب عدم بقا المطلق ويتقدم به ارادة التحريم ثم ان لا
 الواجبة بالصلوات المستحبات على الاطلاق بل بعضها في وقت الفريضة
 كصلوة جعفر بن محمد بن علي جعلها في الواجب الا ان كانت في وقت الفريضة
 بعد احتمال منع النافذة اذا مضى وقت الفضيلة كما يشهد به بعض
 الاخبار المعتبرة في هذا الخبر الاول على هذا ولينظر في حقه في الخبر
 كما في المقام وهو انه ذكر في الاول على فعل النافذة لمن طهر فريضة خروجه
 المتقدم المصنف صلوة ركعتي الفريضة المشقة على كل قياس ثم قال
 والظاهر منها هو المنع النافذة وقت الفريضة بحيث يخرجها عن وقتها
 اذا يقال دخل عليك وقت الفريضة لان وقتها دائم انتهى وحاصل
 مراده ان التبادر في الرواية على تقدير التمسك على ظاهره المنع في ما اذا
 دخل عليك وقت الفريضة وهو ان عليه فريضة لا يقال دخل عليك في وقت
 لان وقت القضاء مستمر على تقدير التمسك في الحكم بقدره في وقت
 الانسان في الغوايات وهذا الكلام حجة والوجه عليه ان القضاء في
 موضع ما يقتضيه القول به الا ان زعمنا في الحاضرة اذا خاف فريضة قطعا
 فاذا زال هذا المنع وهو خوف الغوايات حجة ان يقال دخل وقت القضاء
 لا مكان ان يقال ان تبادر دخول الوقت في هذا محل كلام وما على
 يقال في التطهير بالصوم المستحب في ساق قد سمعت ما فيه ولا بعد ان يكون
 اشارة الى الافضلية لانه الاخبار على جواز نافلة الفريضة في الليلة ولولا
 ذلك لكانت الاضطر في الصوم ممكن ان يستدل بالرواية على جواز
 الاذن في صلوة ركعتي الفريضة على الاضطر في الاضطر في الصلوة فلو ان
 الصوم من المستحب قياس الاضطر على المتعين وجوز ان يقال انما
 دل على منع من نافلة على الفضل الا ان الاجماع قد حكي على ان نافلة

جوز

بسم الله

فالمعرب محل كلام الاندلسي في ترتيب اربعة فصول في علم الله من
وهو حاصل الظن بان الحكم على حقيقتنا من الغناس فيها بوضوح الظاهر
انه الصعوبة الاولى شعب من وقد قد منا وجه من عند من وقت محلا
وبعد مفسلا **القول في الاول** لا يخفى ظهوره في ان الادب الفاضل من الغنص
والعنوان والشخصية الغنص يظهر خلافه الا ان الامور الالهية العوم
في العنوان ثم ان الخريف قد يدل على ما يشمل القضاء بقوله ولكن لا يصلح
الا ان احتمال الاول هو الظاهر للغرب والعسا المودعين وما يدعى في
والفائدة تظهر في الدلالة على الغنص مع الاتحاد اذ اخرج وقتها على الجمل
قبل الحاضرة ام لا على تقدير حمل الغنص على الحاضرة في شتى الدلالة المطلوبة
وما تضمنه خروج من الوقت براديه وقت الجواز انهم قد يحصل الشئ
بمخرج الوقت فصل الى امره ثم يظهر الساعة احتمال العمل بها بالثاني
او بعضها للوقت في المشتك او يدعى بين المشتك في نفس الامر مع انه في الظن
وقت اختصاص وان المشتك على تقدير وقوع ركعة انما يخرج مع هذا
فصل الاختصاص احتمالات الخريف وقوله ثم يعني التي نسبت اليه
تعين القضاء قبل الموت لان الوقت محقق ثم لم يبق على العصر محققا
ذلك وستسمع القول في غير هذا الاصل انشاء الله واما الثاني فلا يعود
ان يراد بالغنصه نحو ما في الاول ويراد بها من وقتها الاول وقولنا
في الخريف وقت براديه على الوقت في الجواز ولو اريد ركعة من ركعتين
يشعر به وهذا الاحتمال في الاول ايضا لكنه موقوف على ثبوت دليل ان
الركعة كان على الاطلاق وفيه نوع مماثل ذكرناه في محل اخر والحاصل ان
ظاهر الظاهر الكفاية بوقت ما والاحتمال الغير حاصل لا يتقدم براديه الشئ
بعض الجمع والاول كما ترى ظاهره ذلك لان وقت الصلوة يتناول البعض

وهو

وفي نظري القاصر ان احتمال اربعة الغنصية الخارج وقتها فتدبر احتمالا
كون الآية الشريفة من ادبها في وقتها والوقت حاصل وان الامر بالصلوة
مطلق ما دام الوقت والوقت بين الامرين يظهر بان الامر على عاقله
سجانه ان لا يري محتمل ان يراد به ليكون ذلك الى وجهه ان يكون ذلك الامر
لا يخرج من الامر بل يخرج ان العلة المذكورة قد تكون على كل حال اما هو من غير
فيه هذا الحال وما ذكره بعض محقق المعاصرين من انه قد ورد في بعض الآيات
المعينة في تفسير قوله عز وجل ان الصلوة لذكرى اي ذكر صلواتي واسألت
عنا مستغافرا وخبر بذلك الحسن عند فقهاء استغافرا ما ذكره محقق
كان وصفه بالحسن لك لوجود القسم من عرويه وقد تقدم ما يدل على
حالة البقاء بعد حيا على كل حال فقد نقل عن السيد المرتضى انه قال
بالمطابقة في القضاء كما ذكرناه في حاشيتي وبذلك غير ايضا واحتمل
الاستدلال على ذلك بعض محقق المعاصرين بان الامر الثاني يستلزم علم
الامر بعد وقد ذكرنا ما في في الحاشية والحاصل ان القضاء لا يتحقق
مع القول بالتضييق وهو اصل المدعى وقد ذكرنا هذا الدليل والكلام
فيها واحد فان قلت الضدية تتحقق في الموضع بالنسبة الى الفعل وان كان
الواجب موشعا وحاصل الامر ان الموضع لو جاز فله مع جواز فعل الواجب
الاخر لو اجتمع الضدية قلت المصريح في كلام بعض الاحباب استلزام
الضيق في القضاء وما ذكرت من الاجتناب في الموضع قد توجده عليه في الشك
في الفعل لا يخفى انشاقه لترك القضاء بل يتحقق ترك واحد الواجبين لما
القضاء او الموقاة فلا وجه لخصاص الموضع والقضاء والغنى ان الاجتناب
بان الذي عن الضدية اذ جعل الامر بالضدية وان كان لا يتحقق الاجتناب
الفعل الا انما يمكن في ما ذكرنا من الاشكال في ذلك يلزم منه توجيه احد الشئ

فيما لم لا تعرف هذا فاعلم ان في الآية احتمالات في كلام المفسرين والجمهور
انها يجب من الآية بعد فعل الاستدلال العلامة بها الضيقة باحقها الاول
وليس في هذا الخبر الصعوبة التي ذكرنا من قول المفسرين ثم ان الخبر على
ان يراد بالغنصه ما خرج وقتها بالكلية محتمل ان يكون ذلك لانه ان الامر في
الصلوة ان كر الله وهو يتناول الاداء والقضاء وهذا الاحتمال وان بعد
السيا بعد ما ذكره المفسرون من احتمال ذكرى اي اجاب في الكتب حتى لا يعلم
وما تضمنه الخبر فويل وان كنت تعلم ان لا يابذل على اجاب العلم لعل الدلالة
يشل الظن بان الغنص في محتمل الغنصات جميع الوقت او بعضه كما معنى وقوله
واقص الاشارة على الاحتمال الاول براديه فعل الاشارة وعلى الثاني على قوله
بعض ان قوات الثانية بفعلها بشكل في صورته قوات البعض دون البعض
كما لو اذ انشأ الغنصية لادرك الركعة وعلى تقدير براديه القضاء الحقيقي
يتناول هذه الصورة ولا يعلم ان الغنصية وما الثالث فصدور كارت في
المودعين لكن فيه تقدير آخر الوقت ويخرج ان الصلوة اذ كانت في المشتك
يشكل في براديه الاول وعلى تقدير الوقوع في الحنفية عليها الاولى محتمل
لكن محتمل لا إطلاق بطلان العزم من انشراح قوله انما خوف فوت اجاب
يراد به الظاهر والعزم هو ظاهر في بقاء الوقت لان الادلة بالعزم والصلوة
الظاهر على ان حاله لا يذلل على تعين فعلها قبل المغرب فيدل على ان التعلل بالمطابقة
في الغنصية المتخلة والمطابق قد تقدم ان ذلك لا يذلل على امتداد وقت المغرب الى الغنص
لمن ذكر في الرواية التي وعبر من غير الحق في الحنفية فاحتمال ان يقال انها
غير صحيحة في الاداء فيجوز براديه القضاء ولو على وجه الاحتياط كما ينبغي
ذكر فعلها بعد الصبح مع ذلك بعض الضعفاء الاحتياط مع الحنفية
ذكر المبدأ الغنص على تقدير عدم إمكان فعلها اذ القضاء يقتضي تقديم

الى الفعل لكن الترجيح للقضاء على صاحبة الوقت لا وجه لاداء الفعل كما في
القضاء عن في الاداء ما لا يخفى من غير وجه العزم بقوله عدم الامر بصدور
منه الاشارة الى ان ما قاله على الاصول من الخلاف في استلزام الامر الثاني
الذي من ضده من وجوب اجابته في الاداء وان الذي ينبغي ان يقال عدم
الامر بصدور في تناقض في هذا بان الضدية للصحة عند من الضدية لتمام
وهو الامر الجوزي والمحققون على ان المأمورية المأهبة والمخرج وجوب الله
لا يمتد الى الضدية من امور به عند خروج لا يمتد في قولنا الامر الثاني
عدم الامر بعدم الامر حاصل قبل الامر الثاني واحتمال ان يقال ان الضدية
قد يكون كليا احصائي فيتحقق الامر به ويتم المرد يمكن ان يجاب عنه بان يخرج
عن محل التراجع وهو الضدية الخاص فان طلق قد صحح الاصوليون بان الامر
بالشئ يستلزم الذي من ضده العام وح فيه ذلك على حق الضدية في
قلت قد ذكر بعضهم ان الضدية العام معنى يرجع الى الامر الجوزي كما انشاء
في حاشيتي المعاملات وان اشكل الحال في قوله الامر الثاني وما قلناه عليه
الا ان المظهر هنا في الاداء بالنسبة الى محل التراجع والمجلة بخط في الدال ان قوله
الامر الثاني يستلزم الذي من ضده لا يخرج من اشكال على تقدير ان يكون الامر
هو المأهبة ان الامر الثاني في قوة الامر بالمأهبة والضدية الخاص للمأهبة
وهو الامر الجوزي غير انه ولو اراد بالضدية الخاص الكلي الاضافي لزم التراجع
كما لو اراد بالشئ الغنص من اجابته هذه الغنصية للمأمورية الوقت الغنص
المعين وهو من غير وما يلزم جعله في قوله وان الامر بالمأهبة يستلزم ان يكون
الزخم مفقودا الواجب لان الواجب والحال ان العادة الواجبة نصف
بانها ما من بها من اذ وقعت على وجهها يقال ان فاعلم ان ما يات بالمأهبة
يرجع يحتاج الجمع بين هذه الامور الى من ينظر في محل غير هذا وذكرناه بالعرف

فصل

القدرة ان يثبت بالغرب فصل العدة ثم للغرب والعشاء ابدأ بالها
لانها جرحاً قضاء ايها ذكرت فلا تصليها الا بعد شعاع الشمس قال قلت
لم زالك قال لانك لست تحاف فوته وهذا الغريب جرحاً قضاء
بالجرح في العدة وعلى الاحتجاب لها جرحاً جرحاً من سنن والو القدر
سنة كان يقول بقدر العمل بان حمل بعض على الاحتجاب يقتضي حمل
او امر على الاحتجاب انما للست بعد اختلاف للو الواحدة الاولى وقد يقال
ان بعض الامور فيه للوجوب قطعاً وهو حال ذكر الغاية المتخذة مع
وقتها في الجواز لا يصير فيها قضاء فاما ان حمل كل على الوجوب وشكل
بمعاً جرحاً من سنن وان حملت كل على الكذب مخالفت الاجماع فلا
يدل الزام عدم المانع من اختلاف الجرح وبقول ان الامر للوجوب
ما خرج بسبب العلم من هذا على بقدر العمل بالاجماع ثم ان جرحاً
المتخذ من زمان كان اولي بالاستدلال بخلافه وانما لم يمتنع فيه
جرحاً من على الجرح من الحسن بان لا اظن شيئاً يوقف فيه
التوقف في الزادات قد رويها الشيخ عن زرارة والطريق فيها روي
هاشم وقد حمل صحة الطريق الذي هو فيه والغرض المذكور في زرارة
يدل على المتخذ بسبب الامكان كما يما عرفت العدة والوقت والعشاء
الى ما قبلها على تقدير الوقوع في المشرك من ظاهر الوجه والكل على الجرح
خلاف الظاهر كما كان قوله وانما هي اربع مكان اربع مخرج للمنافاة
ثم ان حديث زرارة في تركي على ترتيب الغاية مع العدة على معنى
ان المغرب قبل العشاء كقولنا ابدأ بالها يعني المغرب والعشاء وقد ذكر
شيخنا في الاستدلال بها على الترتيب ان قوله وكان عليك صلوات فلما
بالول من عاذن لها وارق وصل ما بعد ما باقامة اقامة ولا يخفى ان ذلك على

كجرح

الوجوب

الجرح انما بعد ما قدمناه من ان جرحاً بعض الرواية للاحتجاب لا يصح
باقي الامور التي دخلت الوجوب والاحتجاب في لفظ انما في الرواية
في هذا الخبر لانه لا يدل على كونه في الملاحظة والصدوق في القصة
بطريقه الصحيح من زمانه عن ابي جعفر قال اربع صلوات يصليها الرجل
في كل صلاة صلاة فانك تفتي ما ذكرتها ايها القدر في ذلك لا يلفظ في
او جرحاً في الواقع في بعض الغاية السابقة وان الاستدلال به على القضا
له وجه ولو بعض الصلوات فان قلت ما الذي يبي اذا روي مع ان الظاهر
الاتحاد فقلنا قد قدمنا جرحاً اذا اكلها وان يقال في اذا ان العزم
يما على بقدره ولا يملك ذلك على معنى اوقات الذكر ادام حاصلها فعلها
فيه اذا خلى في الارباب احتمال ارجح ما ذكرناه في اذا روي جرحاً اربعة
الزمان ان الظاهر ان في الرواية في الاوقات المذكورة في العشاء والوقت
على العامة وبما يقال اذا كانت الغرض في الاوقات المذكورة والوقت
يدل على الغرض وفيه لا منافاة بين الغرض وما ذكره الحق ان العزم
الذي لا يقتضي الغرض لان العزم في وقت الذكر هو وقت القضاء فان
الذكر ايقا كان وقت القضاء متصفاً فلا يفسد الغرض المطول للقائه
هذا اذا رويهم انما يوقف الذكر ولو اريد ان يوقف ذكر الامر وسبقه في
تأمل هذا كله فاني اقف على تحريم في تمام الاحتجاب وما التقي فاذا ذكر
الشيخ فيه متوجه ذلك الثالث قوله **باب** وقت قضا ما فات من العمل
احسن الشيخ في الفرج من محمد بن ابي عن سعد بن سعد بن عبد الله عن
محمد بن الحسن بن ابي الخطاب بن محمد بن زياد العدي عن ابي الحسن
ابن عوف الشامي قال حدثني عبد الله بن اعنود عن ابي عبد الله عليه السلام
في قضا صلوة الليل والوتر تقول الرجل يقضيها بعد صلوة الجهر بعد

والباقي من كتاب الشيخ والاربع جرحاً في بعد ما قدمناه من ان جرحاً في الحسن
ان الاعراض في كتب وكفاي ايضاً معلوم وفيه لا ريب ان ابن سنان
المتقدم من جرحاً من عبد الله بن ابي عن جرحاً قضا لعل في الاحتجاب
واسموا الظهور لا يتركوا الساعات في سبب وهو ان جرحاً في
وحسن بن مهران ذلك وهو جرحاً من **الفرق** في الجرح ظاهره ان العمل
عدم يقتضي وقت القضاء التوافق ويدل على جواز العمل في الغرض
وجرحاً ما سبق فقد قدما بعض هذه الاخبار في ذلك المقام واليحيى
ان جرحاً الحسن بن ابي العلاء والاربع جرحاً في الاحتجاب ان جرحاً من
بما وثق الا ان يقال ان الشاهد في الليل والليل وقد تقدم في بعض الاخبار
المعنية ما يدل على تأخر القضاء في الغرض لانه هاج شعاع الشمس وظاهر
ظلاله في وقت الذي من العمل قبل ذلك لانه قال لا تصلي الا بعد
شعاع الشمس والاربع جرحاً في الاحتجاب على الظاهر من الامور العلم من القضا
اعني جرحاً الحسن وان نظراً الى ما تقدم من الاخبار لا يدل على القضاء في اثنى
ساعة فذكر ان يقال ان زماناً مخصوصاً بهذا الجرح وما تضمنه زرارة في الرواية
بعد قوله شعاع الشمس قبل ذلك لانك تصلي فوته وجرحاً بعض جرحاً
بانه الساعات اربعاً من الشاع والجواب نفي ان كلا ذلك الذي جرحاً
لما كان قضاء كجرحاً فوته وقتها فلا يجب المباشرة اليه في ذلك الوقت الذي
فيه يروى شعاع الشمس وسعة القضاء انتهى وقد يقال ان السؤال كما جرحاً ذكر
يحتل ان يكون من وجه فعل المغرب والعشاء متأخراً بعد الصبح وقبل الصبح ان
امكن فعل المغرب فقطعها واخر العشاء او حال انها اذا جرحاً قضاء
كما قاله فاما ان يوقف الوقت في الجرح بالوجه في سبب خوف فوات الصبح
فمن ثم في بينه اختلاف ما اذا فعل الصبح فان فعلها المانع منه وعلى هذا

نوافل

قال لا بأس بذلك الى قوله قال ما بين طلوع الشمس الى غروبها **الفرق** في الاول
بعد ما تقدم من جرحاً من جرحاً العدي وهو محمول على الحال لعدم الوقوع في
الرجال وعبد الله بن عوف الشامي وهو جرحاً في رجال الصادق عليه السلام في
لكن الشامي في نسخة ابن عوف والظاهر انه صحيف وعلى حال العمل في
ضمير جرحاً جرحاً الى سعد وقد قدما في باب آخر وقت الظاهر كما
عن شيخنا انه قال بعد السند الراوي فيه هناك سعد بن محمد بن محمد
بن عيسى وموسى بن جعفر عن ابي جعفر ان الظاهر على موسى بن جعفر
على احمد فان سعداً روي عن موسى بن جعفر عن احمد وموسى بن
جعفر روي عن احمد وكذا ما سبقاً احتمال ابي جعفر ان ابي نصر والفرق
هذا كما ترى يقتضي رواية سعد بن احمد بن محمد بن عيسى بن محمد بن ابي
بافي جرحاً بواسطة وابعد وزعم البعد في رواية سعد بن محمد بن جرحاً
بواسطتين وفي الرجال سعد بن محمد بن جرحاً بواسطة واحتمل ان يكون
عن الواقعة قبل جرحاً من الرواية وهو وقع من كثر ويحتمل عدم ذلك كما
يحتل سقوط الواو قبل عن ويكون قوله عن محمد بن عبد الله بن جرحاً
سعد فيكون ولو لم يروى عن محمد اما احتمال رجحاً من جرحاً
الحسن بن ابي الخطاب في وقت هذه المارسة الرجال يرجح الى سعد
ميوم غير معلوم والذي في الرجال لا يحملة بسبب كونه من الاعمال
ومحمد بن جرحاً في الثالثة وفيه اربعة وهو مشرك ومحمد بن جرحاً
ثقة على الظاهر كونه محمد بن عوف بن سعد الذي وثقه البخاري في
الشيخ ذكر محمد بن ابي رباب ثقة على الظاهر كونه محمد بن عوف بن محمد
الذي وثقه البخاري في رجال الشيخ ذكر محمد بن عوف في النهرية ولا
تأمل وسليمان بن عوف محمول على الحال لانه مهمل في اصحاب الصادق عليه السلام

والاربع

لا يتعلق السؤال بالناسخين الشراعية وهذا ما يرجع هذا بان الجواب عن السؤال هو
لاجل الكراهة لما نحن الجواب بان ذلك ما هو الاطلاق الضيق في هذه الناحية
القضاء ان ما تقدم من الفرائض براديه الغضاض وليس كذلك وما تاتى
فلان تقديم القضاء على الفرائض فانه على تقدير الترتيب والاعلى منه
يقول بالوجوب مطلقا وعلى ايضا لا يقع بقاء الفرائض بل الفريضة
امر آخر فليست اذ اذ وقت هذا فليست انما هي ابقاء ولا اجتناب بل ابقاء
مراعاة التناهي في الفريضة ويجوز في المسبب بالثالثة او يكون في المسبب
وتجوز لبيان الجواز مطلقا والآخر في الكراهة لان الدعوى الجواز المعترضة
على كراهة الصلوة عند طلوع الشمس وعند غيرها وما عساه يقال ان ذلك
الذي في الغلط انما ذكر الصلوة وهي تستعمل في الاخبار عن الترتيب على الجواب
عنه بان الكراهة مشتركة بين الفريضة وغيرها في الاخبار ومع الاشتراك اصابة
عدم الترتيب معارض لها الا ان يقال ان خبره اذ اذ ظهر المنع وهو ان
المشهور الكراهة لكن الغالب ظاهر في متعلقها وينقل من المفيد الطلاق عند
جواز قضاء النوافل والابتداء بها عند طلوع الشمس وغيرها وانما لو اذ بعض
المشاهد عند طلوعها او غيرها اخر الصلوة وفي الخبر نقل في النافيل
يشترطها الكراهة على من السبيل الذي انما قاله انما تدرت به الامامية
كراهة صلوة الضيق وان التعلل بالصلوة بعد طلوع الشمس الى وقت زوالها
معم الا في يوم الجمعة فانه قال في المسائل الناصرية حيث قال الناصرية انما
الفرائض عند طلوع الشمس عند استوائها وعند غيرها هذا صحيح عندنا
انما يجوز ان يصلي في الاوقات التي هي عنها كل صلوة لها سبب مستقلة وانما لا
يجوز ان يستبدل فيها بالنوافل ان العلامة اختار ما نقل عن الشيخ في
بكل امة ابتداء النوافل في الاوقات الخمسة دون القضاء واستدل عليه

عدم

عدم الكراهة ويجوز حمل هذا على ما يرجع هذا بان الجواب عن السؤال هو
الجواب بان مقتضى نفي الباس الى طلوع الشمس ان الشيخ عتق قوله في الاوقات
التي هي عند طلوع الشمس يقتضي الجواب بان الجواز يقتضي ابقاء الفرائض
عنه فاما ذلك خبرين في يعرف على الجواز مطلقا فاما المطلوب في الخبرين
يعرف خاص بنوافل التناهي في نوافل الليل في حكم السكون عنه وعلى
الجواب بان الاصل في التقديم لعدم الكراهة يقتضي على كراهة القضاء بعد طلوع
الشمس والمقتضى كراهة اوجوبها والحق ان اسمها لا يستدل بالغيرين وما
يتوجه علينا ان قولنا في اول الكتاب ان جميع النوافل التي على عدم تعيين
لقضاء النوافل يجب الاجمال لان بعضها لا يفيد ذلك كما ذكرنا بعضها
بان الجواز حيث هي بعيدة كالأصل واحد ولا يقتضي نفي النوافل انما ذلك على قول
العلامة او لا يجوز حمل الخبر الاول للسبب في جميعها اذ هو مع ما سمع
قوله فاما ما رواه الطائفة من محمد بن ابي حمزة وعلى بن رباط عن ابي
عن محمد بن علي عن ابي عبد الله ع قال لا صلوة بعد الفريضة تظلم الشمس
رسول الله صلى الله عليه وآله قال ان الشمس تطلع من قعر الشيطان وقال لا
صلوة بعد العصر حتى يصلي المغرب الى قوله فقد افرغنا ما لا يبعد هذا
القول في القول الطائفة وهو على من الحسن النوافل في التقديم ذكره محمد
اي حقه تقدم ان يقال للمناهي وهو الاثنا عشر في الاطلاق الذي في الثقة
على ما تقدمه وما هنا في هذا المقام احتمال غير المذكور في رجال
الصاقي عن ابي عبد الله ع وامام علي بن رباط فلا يزيد حاله على الاها في الثقة
مقابلة لعلي بن الحسن بن رباط على من الحسن بن رباط يكون ابن ابي
بن رباط قلنا الامر كما ذكرت لان نص من الصياح لا يفيد عليه فلا اقل
في الاحتمال والثاني في محمد بن سكين وهو يقتضي الجوازي الا انما قال فيه

الصلوة

روى ابو عن ابي عبد الله ع في باب في راسب التيمم روايت من محمد بن سكين
وعنه روى عن ابي عبد الله ع في باب في راسب التيمم روايت من محمد بن سكين
عنه في ابيه ولو اريد بعد الصلوة تظلم الشمس واختار الاصل في الروايات
مستبعد فلما روي في بعض النسخ من سكين وكذا في نسخة في الثالث ابي
الحسن في في الرجال انه قد سمع الحديث الا ان كان يقول بالصلوة والتشبه
وهو في هذا الوجه احتمال كان قد سمعه في غيره من قبل فبذلك علم ان الاحوال
يروي عند الصدوق في واسطة جماعة من مشايخنا وفي الجاهلي قال انه يقال
للمحمد بن ابي عبد الله كان ثبت صحيح الحديث الا انه روى عن الضعفاء
وكان يقول بالجواز والتشبه وكان ابو جعفر روى عن احمد بن محمد بن عيسى
والظاهر ان خبره لا يثبت لانه في الجاهلي قال بعد ذلك ان كتاب الجواز
ذكر ان الراوي الحسن بن جعفر وهذا وان كان لا يقتضي الصلوة في الحسن الا ان
رواية احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن جعفر بعد الاستماع وقد ذكر شيخنا
ان المذكور في العدة وهو محمد بن ابي عبد الله هو الاسدي فكيف يروي
عن محمد بن يعقوب بلا واسطة والحال ان احمد بن محمد بن عيسى يروي عن محمد
بن يعقوب بلا واسطة او واسطتين اما رواية الحسن بن جعفر وهو العالي
عن قتيبة وبها يستبعد روايت احمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن جعفر من
شيخ المفيد ويصح وان روى عن التستري ايضا عن محمد بن جعفر بعد
فيما لا احمد بن محمد بن عيسى اذا اتفق في الرواية عن محمد بن جعفر عن الحسن
جزة كان في غاية الجهد فليست امل في الرواية كما ترى فيه واما محمد بن احمد بن
عن محمد بن عيسى وقد استثنى رواية محمد بن احمد بن محمد بن عيسى في الاستثناء
قيد وما استأذ المنظم وقد قدما انما يظهر المعنى ما نقل في الخبرين
فيه سعد بن اسمعيل وابو جعفر العالي فلم اقم عليه في الاحوال

معلوم مما تقدم وسعد بن سعد هو الاشعري الثقة في الغاشي وذكر ان
الراوي عن محمد بن خالد والشيخ ابو بكر في هذا المقام من الضعفاء لانه
الرواية عن محمد بن خالد في الحديث وحاله لا يروي على الاها كما تقدم **قوله** في الاول
نقل العلامة في الخاتمة حجة الخائف والاحوال الخافضة في على امر جمل
في نقل الاول ما جاء به الوجه الثاني وهو في الخبر وهو الجواز في الاستثناء
جميعا بين الاخبار في الجاهلي في الخبر انما انما انما انما انما انما انما انما انما
العمل على الثقة والتعلل في هذا ما لا يستلزمه ضرورة الفرض والنقل لا
يقتضي الجمع بالانحصار وما قال الشيخ كراهة ابتداء النوافل في هذه
الوقت انما لا يقتضي حجة الضعفاء في الوقت انما انما العلامة في الخبر جعفر بن
الزاهد في الاوقات الخمسة كالأشهر والذين يفتنون الشيعة على الجواز
الى طلوع الشمس وبعد الغروب وعند طلوع الشمس وعند قيامها وعند زوالها
فالجواز في العامة حيث ذهب الى شيء واحد كراهة ابتداء النوافل عن النبي
انما على الجواز على ان النبي الوارد في الاخبار ايضا في الفرائض وقد سبق
رواية الصدوق في الصحة من رواية ما يدل على قضاء الفرائض في ذكرها
واما النوافل فقد قال الشيخ في النهاية في بيان الجواز اذ ارضاء وما
ذكر الشيخ هنا من انه قد ثبت في بعض النسخ في الخبر انما انما انما انما انما
صريح في النجاة كذا في الخبر في كراهة فليست به اعادة الخصم مع قوله في
وارد في الشيطان والخبر كما ترى في الخبرين بالابتداء بالنوافل اذ ارضاء الفرائض
والنوافل التي لا تفرق جازا على من لا يشك في بطلان الفصل الاول على ان
مطلوب الشيخ كراهة ابتداء دون ذوات الاسباب والجواب انما انما انما
الاقتضى وانما يقتضي حمل ان براديه السبب لكن لا يطابق السؤال لان
قضاء النوافل والقضاء بعد ذوات الاسباب كما يحكي عن المبطلين في رواية

فالحجج من عند المتن الصلوة الى اربع جهات يمكن حمله على الاكل كما
ولو نظر الى رواية الصدوق يمكن ان يقال ان من لم يظن القبلة على
جهة شاة وعلى رواية الشيخ برادان الظن كافي في العبادة الى اربع جهات
شاة ولا يوجب حمل الضر على عدم الظن فلا تنافي وحمل الضر على الضرورة
محتمل ما لا خلاف من ان الظن الاول والمشافيقين اجزاء اخرى للعلم
عدم العلم وظاهر ان المراجعة الى القبلة اما الصلوة الى جهة او
اربع فلا يدل عليها ضرورة ولا وجه لا فادان الاجتهاد كافي في الصلوة
الى جهة والجز الاول المنصص الاربعة لو حكي في الاحتمالات السليقة ما يجهل
على حاله عدم إمكان الاجتهاد او شاي الظنون في الاربع جهات ولما
ثابتا فلا نافي المناهيات ظاهر في الاجتهاد وكذا لا ينافي ما ينافي الاربع
من مافلان في الاول وكذلك الثالث ولما ثابا فلا قول الشيخ على تقدير
الحمل على الضرورة فان يجري التحري ان الداعية بحرية الاجتهاد مع الضرورة
فالمفهوم من ان عدم الضرورة لا يجزيه الاجتهاد مع لوجه للصلوة الى
الاربعة جهات وعلمه يقتضي ذلك واحتمال ان يريد الشيخ ان الاجتهاد
انما يلبي مع الضرورة ومع عدمها يجب حصول العلم وهو يحصل بالصلوة
الى اربع جهات في ان المتعارف من اجتهاد العلم على وجهه اليقين لا كونه
في جهة الاربع ولو لم يذكر كونه ان المضطر لو لم يكن في جهة واحدة وجب
لغيره ان لا يدرك عليه فليس امرا في هذا اما ما قاله شيخنا في فرائد الكتاب
ان هذه الروايات يعنى ما ظن الشيخ منا فانها انما تدل على الامر بالاجتهاد
بالقبلة اذا فقد العلم وهذا ما لا خلاف فيه بل لا تنافي عليه واقع ولما الصلوة
الى الجهات الاربع عند ما لم يشته فاما ما بينه فقد العلم والظن انتهى ففصل
اما اذا فلا نافي ما افاد استقاء العلم على حمل الاخبار وهو هو والها وما الاخر في هذا

بجمل

على التحري مع غلبة الظن اذ مع عدم العلم يجري الظن ثم قال وهو الذي
مع ضعف سند او كونه من سلا ثم قال ومع ذلك يقول ابن ابي عمير
الاستعداد انتهى ولا يخفى عليك انه كونه من سلا ثم قال ومع ذلك يقول ابن ابي عمير
عقل ليس بذاك المستعد توجه عليه ان العرب يجمع الملازمة انما يتجلى
تقدم تحقيق التكليف بالاستفسال المعلوم محال لعدم العلم ليكون فعل الاربع
وسيلة الى الامتناع والاحمال ان ما دل على الاكتفاء الى جهة شاة في وجه الظن
بالاخر لا وجه له نعم لو اقتصر المستدل على الاول من الله امكن فخصه بالتحريم
وحمل التحريم على ضرب الوقت فروع صلاحية للعارض للعارض والحمل على غلبة الظن
كذلك متنا قال ان الرواية كما سمعت من نقل الصدوق لا يوافق العمل فان
ما ذكر من الصلوة الى الاربع جهات انما يقتضيه الوجوب في الاربع على نقل والخلف
بالقبلة يكون مقدمة في حصول القبلة والحال قد سمعته هذا ويقول عن السيد
نعم الدين طهاس في القواعد في المتن والظن ان في اطلاق الاخبار للجهة ما تنافي
كافي في اخبار الخلف في الميراث غير ان السيد في جهات على تعدد القبلة
فالتخصيص الاخبار بالجهة هو وجوه وما يقتضيه ظاهر عبارة شيخنا السيد محمد
اسحق في قوله من جهة القبلة في العبادات احكاما لا يمنع احكاما فانه من جهة
قلت ان قوله **باب** من صلى على غير القبلة توفيت بعدة ذلك القضاء الوقت
ويعد على بن مهزيار عن فضال بن ايوب عن ابن عبد الله عليه السلام قال
اذا صليت وانت على غير القبلة واستان لك انك خطيت وانت على غير القبلة
وانت في وقت فاعد وان فاك الوقت فلا تقبل الى غير القبلة فاما قوله في
الله **الصلوة** لا يارب فيه وكذلك التالي بعد ما تقدم في سلكي
بن خالو وشام بن سالم وانك فيه على من الحسن الطاطي مع ما في المتن
اليعا من اخبارنا الحاصل ان علي بن الحسن واقفي نعم طاطي اليه في جهات

بجمل

الاحكام المزمعة في الظن والنجيم وافادة العلم الى كونه من جهة واحدة على الاطلاق
ولو لا ذلك لعلم ما يشاء الظن في كل الزمان قد دل على ان جهة الطابق السماوي
الصلوة الى اربع جهات مع امكان حصول الظن وعدمه ولما ثابا في
اما الاتفاق واقع على جهة واحدة مع عدم العلم فان العلم متى اتفق على
المن لا يفتقر الى ان قال لو ثبت عليه القبلة للعلم وهو اوله فلا يفتقر على
القبلة في جهة شاة قال العلامة وهو الظن والنجيم اربعين بابا وفيه ان
الشخصين انهما قالوا في طيف السماء بالغيب ولا يتبين الا ان واسرعتا القبلة
او كان محصورا في بيت لا يجد دليلا على القبلة فليصل الى اربع جهات مع
الاختيار ومع الضرورة الى اربع جهات شاة قال العلامة وهو الظن والنجيم اربعين
الحديث وابي الصالح وسلا ثم نقل عن ابن ابي عمير الاجتهاد بانه لو كان
مكفيا للاستيفان حال عدم العلم كان تكفي ما لا يطلق وبما ذكر ابن ابي عمير
هنا وفي اولى المناهيات وثابتها في جهة ان كلام ابن ابي عمير لا
يعطيان وجوب الاجتهاد مع تعدد العلم الاستيفان وما ثابا فلا ذكر من
الصلوة الى اربع جهات مع فقد العلم والظن في ان المتقول في الحق لا يفتقر
الاطلاق والنجيم انه اختار ما ذهب الى ابي عمير في فوائد الكتاب بعد
ذكر رواية الصدوق السابقين وحكي عن الحق في غير البعد والذات
في الحق سمعته رواية قول ابن ابي عمير واستدل بالعلم ان العلامة لا يفتقر
ما اختار من قول الشيخين والجماعة المذكورين معها بانه يمكن الاستيفان
فيكون واجبا عليه اما المقدمة الاولى فلا توجب فعل الاربع يحصل الاستيفان
واما الثانية فاجابية وما لا يفتقر الى ذكر الرواية الاولى واجبا من جهة
ابن ابي عمير مع الملازمة مع الامكان بالصلوة اربع مرات يخرج عن
وهما ما يطلق وعن الخبر الاول يعني صحيحه من ان العلم على ضرب الوقت

تين

واما محمد بن ابي حمزة فالتالي للثقة وغيره المذكورين في رجال الصادق
ممن والامر من في المقام وحيد الذين ممكن ان يفتقر الى العلم
والا بولس فيه انساب والاساس في جهة من جهة الى جهة في جهة
ابن عمير بن عيسى والحسين هو ابن سعيد فاستدل انساب فيه ان
على ان كونه من جهة واحدة على جهة القبلة والنجيم اربعين بابا وفيه ان
السيد والسادة في جهة من جهة من جهة وقد تقدم ما يدل على المراجعة
تكتب الرجال واحتمال التوفيق اما السجدة التي انما بعد الله الثقة السابق
فيه محمد بن عيسى الاشعري المعجزة بابه وقد تقدم القول فيه واما السيد
بن الوليد فالتالي في الرجال محمد بن ابي عبد الله عليه السلام والظاهر
فيه محمد بن الحسين وقد ذكر في رجال الهادي عن كتاب الشيخين في الحسين
الاموي من جهة من الحسين الذي مع نظم معلوم وفي احكام الصادق
عن محمد بن الحسين الجعفي من الاصل على كل حال الرجل معلوم فان التعارف
من العهد الصالح موسى بن واذا في اصحاب الهادي مع كفاية الرواية
هذه للجهة ولو لم يكن في رواية السيد بن سعيد ولا بعد ان يكون
الاشياء من في السيرة حيث استثنى بين من في الهادي عليها السلام
يطلق العدد الصالح على غير موسى والامر من في الرواية **الملازمة** في اللين
بظاهر على ان من صلى على القبلة بعد في الوقت دون خارجة عن الاصل
رح اعمال يكون بالاجتهاد المبدأ للظن الشرعي او غيره وان في جهة ظاهر
قوله السيد في جهة اجتهاد على عدم الامكان في خارج الوقت مع
الاجتهاد فخص الاول او يفتقر الى ان الاجتهاد لا يخرج عن احوال وقد سمعته
مضى كلام السيد في الوقت بين الاجتهاد المبدأ للقطع والمبدأ للظن الذي
لم اقتض على دليل الفرق مع بيان حقيقة القطع وعدمه وفي الحق لا يفتقر

بجمل

فقط القبله فصل ثم يتبين للظاهر فاعرفه فالشيخ فان كان في الوقت عاد
الصلوة على كمال حال وان كان قد مضى فلا إعادة الا ان يكون استند القبله
فانه يعيد على الصحيح للمذهب وقال قوم من اصحابنا لا يعيد وهو المختار
المفيد وسلا واني انصرت الى ما راجح وقال المتأخر ان كان الوقت قاطبا
اجاز وان كان خارجا لا إعادة وان كان مستند برأيه اجاز بن ادريس
وابن الجنيب انتهى ولا يخفى ذلك الكلام على ان محل الخلاف مع الاجتهاد
المفيد للظن ثم ان الذي لا يثبت في المحرمات في المال ولا يثبت على ان الصلوة
وقعت الى جهة واحدة اذ لو وقعت الى الامم لم يثبت الحكم فيها لولم تطفئ
هذا وعابوا به ان القول بان الصلوة الى الامم مع عدم الظن فيندفع
احتمال ما في الدين وما يقتضيه عدم الاستئصال فالامام عليه السلام
في الاول لا يفيد العموم في غير الظان لان السائل ليس بغيره من محتمل
في حقه من الظن كما لا يخفى ومنه ما يستفاد من الخبرين ان مطلق وجوبه ولو
يقضي العادة فينبأ اول ادراك جميع الصلوة في وقتها وبعضها الا ان
يدعى ثبوت جميع الوقت وفيه ما فيه غير ان ثبوت الاتعاب للركعة في الوقت
لا يوجب شيئا ذكرناه في محل اخر اما ان كان يقال ان للركعة الاولتين
من كل ركعة قبله طائفة فطائفة بطل اخر او يعلم بخلاف الثاني فخصه
العلم وان كان في ذلك من كلام السائل لا يفيد ما بعد الملاحظة
لان السؤال عن بعض افراد العام او مطلق لا يفيد تقييدا او تخصيصا
كما قد مضى القول وعلى تقدير تناول الفرق قد تراءى المسئلة بسبب
اختلاف الظن الا في الاركان فصرح بذلك ولا يخفى ان ظاهر الخبرين
الحكم بالاعادة بعد العلم والظن اذ لو علم الصلوة ما لو كان في الاشتباه
تفصيل مستشير اليه في غيرها من الاجاز واما الرابع فذلك على العادة في الوقت

فقط

والخبر وان دل ظاهره على ان نفس الميكن واليس ليس قبله الا ان محتمل ايضا
احتمال لا يعيد من الاول وهو ان يكون قوله وما بين المغرب والمشرق قبله
بيان حكم مستقبل الاجل والحياب وجب فساد الجواب مضى الصلوة ثم علم
السائل ان ما بين المشرق والمغرب قبله غاية الامر ان يخص من المضطرب
بعد ان يكون فائدة الاثبات بهذا في الجواب التيسر على ان الاخبار في
القبله التي ما بين المغرب والمشرق للمضطرب وان وصل الى نفس الميكن
واليس وما قاله العلامة في المنتهى جوابا عن الاعتراض بان خبره موثوق
عالم ليس تخصصه باولى من تخصصه بالخبر على معنى انه محتمل على خارج الوقت
منه اول وجهين احدهما موافقة الأصل ولو قد تجاوز الوقت الى الاعادة
لم يصل الى المشرق فالمضطرب في الوقت والاصل عدمه ولثاني انما يخص
ما ذكر من الاجازات المحكيين قوله ما بين المشرق والمغرب قبله ليس شيئا
على الاعادة في الوقت دون خارجها ادعاه بما يدل عليه ان ما بين المشرق
والمغرب قبله بل قال ان يقول ان قوله اذا صليت وانت على غير القبلة
يقناول تنظر القبلة ما بين المشرق والمغرب انتهى فغيره ان اصله في الاعادة
يقضي عدم الاعادة مطلقا لان الامر يقتضي الاجل على تقدير الخطأ في الظن
وقوله في الخبر ان الظن لو اكتسب فسادا لا يكون محتملا تاملا واحتمال
ان يقال ان الامة مشغولة بالعبادة يعني فلا تروك الامثلة فيه ان بعد
فعل العبادة يترك يقين اشتغال الامة كالمجتهد والمجاهد ان في الخبر
صرح في الاستدلال على الاعادة في الوقت بان اكتسب فساد الظن يقتضي
الاعادة وفي المتن كما ترى ذكر اصله بزيادة فليست مثل ما ذكره في المتن من
التخصص فيه ان الرواية ان حملت على ظاهرها لا تدل على الاخبار واليسم
لوعدل بها عن الظاهر ويريد الاخبار اليسيرة من الجواب كما تعرف به حيث

استدل

فقط ظاهرة وقول السائل وان كان تحري رعا يبعد جواب الصلوة فردى
تحقيقا اب حيث لم يصرح لان السائل قد يدل على الجواب ايضا الا
ان الظاهر من السؤال الاستفهام من فعل الصلوة مع المبالغة في الاجتهاد
فيكون قوله وان كان في ان صورة الاجتهاد في الركعة على ان احتمال اجتهاد
لا يفي بقية السؤال ثم ان الاخبار الثلاثة ذلها باطلا على ما يشتمل
الاستدلال باليمين واليسار ويستسمع القول فيما ظن دلالة على العادة
مطلقا في الاستدلال باليمين واليسار لان السائل قد يدل على ان يصح حمل
ان يراد به قبل الوقت وقت العشاء فيدل على الاعادة في الوقت كما يدل
على امتداد وقت العشاء في مثل هذه الصورة ويحتمل ان يراد بقية
الصبر ما يقع القضاة فيحمل على الاحتجاب في خارج الوقت للمعارض ولو قيل
بالوقت امكن لولا احتمال الوجوب للاجل واما السادس فهو ظاهر الرواية
على ان لا يخرج عن القبلة معناه لا يعيد الا ان قوله وما بين المغرب
والمشرق قبله يدل على ان المغرب والمشرق المشرق ونفس المغرب لا يكون
صلى الى القبلة والجواب لا يطابق السؤال الاعلى ما ذكره بعض محقق المعاصر
فلا راد الا ان يبين ما يقع نفس الميكن واليسار كما نرى في الكتاب قوله
انه ولعل الكلام في قبلة العراق فان معوية بن عمار رضى الله عنه
ان مقتضى الخبر الاخبار الى بين القبلة وشمالها ولا يتقدم بها الاخر واليسار
يندفع معه الشك لان ما سئلته العلامة في الخبر الاجاز على ان الاخبار
لخص اليمين واليسار يقتضي الاعادة وما استدل به في المتن على الاعادة
فيما ذكره بالرواية الاولى والثانية محتمل اما لما لا يجمع فتنبه شكك واما
الخبران فمطلقان وقد ذكر في المتن انها يقتضيان مجزعين عن غيرهما وهو
والحال ان الخبرين محتملان الاخبار يستحيلان الاخبار الى نفس الميكن واليسار

في الظاهر

استدل على عدم الاعادة بالانحراف اليسيرة معوية بن عمار والجواب يتأني
الاستدلال كما انه يتحقق بالاحتمال الذي ذكرناه في الرواية فينبغي التام في هذا
كله وسبحي تمام تحقيق ما لا يد منه ويرى بانظر الرواية ان الانحراف يقتضي
حصة الصلوة ولو علم في الاشياء كما يفيد الجواب وسياقي خبره على ان
الاول في الاشياء ولما السابغ من دال على استقبال القبلة اذ ثبت في الاشياء
والثبوت لا في اجال الا ان الحديث لا يصلح الكلام فيه كما ذكرنا كماله
في الاستقبال المذكور فيها فغيره قد شك على الشيخ ذكر الرواية لخصها
الاعادة ولو في الوقت والثامن كالسابع الا ان يشك على الشيخ ذكر الرواية
اولم يعلم محتمل ان يراد به الاستفهام والمعنى اولم يعلم قول الله سبحانه الآية
ويحتمل ارجحة بيان حاله اخرى لعدم الاعادة وهي علم العلم وفيه ما لا يخفى
والشك يدعى ادعاء هذا فاعلم ان انحراف القبلة المتضمنة للاعادة في الوقت
دون خارجها يتناول الاستدلال ويراد به عدم الاعادة خارج الوقت في وقت
القضاء على امر جديد وقد اتفق العلامة في المحل الاستدلال على عدم القضاء
خارج الوقت توقف بما ذكرناه من ان القضاء فوض متأنف الا ان في المحل
اضطرار في القضاء ففي المسئلة المذكورة ذكر ما حكاه وفي بحث صلوة
اليسار خرج ببسطة القضاء للاداء ولذا في خبره ايضا وسبغ ما يقع في الخبر
في القضاء المستند **قوله** فاما ما رواه الطاطري عن محمد بن زياد عن حماد بن
معمر بن يحيى قال سالت ابا عبد الله عن رجل صلى على غير القبلة ثم تبين له
وقد دخل في وقت صلوة اخرى قال بعد ما قبل ان يصل في وقت ذلك
وقتها الى قبله يحول وجهه الى القبلة ثم يفتتح الصلوة **قوله** في الاول معلوم
بالنسبة الى الطاطري والطريق الذي مضى واما بعد من ان لا يفيد ذلك
انه مشترك غير ان الاشهر ان بين الثقة وغيره من المذكورين بعضون لا يجدون

في الرجال وحظ في المال سابقا ان محمد بن ابي عمير يقال له محمد بن زياد لان ابا
عمير اسمه زياد ولم يذكر في الرجال بهذا العنوان ان حيث لم يبق ما يدل على ان
محمد بن ابي عمير يروي عنه يجب التحفظ من قوله في بعض روايات ان قال ابي
حامد بن عثمان في الرجال محمد بن ابي عمير في جملة آخرين واحتمال حله هنا
لا يثبت وان كان موقفا على تحقق كون محمد بن زياد هو ابن ابي عمير فلام
المطالع الا ان في باب عن محمد بن عثمان ورجاله في الرجال لكونه ابن ابي عمير
يظهر ان جميعه تقدموا او لا يكون هو ابن ابي عمير ويؤيد انه مسمى في باب
وقت المغرب والعشاء روايته عن الحسن بن محمد بن سماعة عن محمد بن زياد
عن عبد الله بن سنان وفي الرجال ان الرازي عن عبد الله بن سنان
محمد بن ابي عمير عن عبد الله بن سنان محمد بن ابي عمير في الجملة فانه قد
كان هيا في المقام الا ان لضعف في التقييد على انه ترك في كتب الرجال
بعض الاسماء بالنظر الى الكثرة مع وجوده في الاخبار بالاسم وقد مضى عن
قريب الحسن بن هاشم وهو من كثر في الرجال بهذا العنوان ولا يخطئ
في الرجال انه ابن ابي سعيد المكارني لانه باسعيد اسم هاشم وذكره اساقفا
في الرواية المذكورة فيها ما يفيد تقييده ومثله في الثاني كما ترى بروي
محمد بن زياد عن محمد بن يحيى في الرجال انه في الاول محمد بن زياد عن حماد بن
والمواسطة وان امكن انما هما ناهان ووجودها اخرى الا ان الشيخ في باب
روي الثاني عن محمد بن زياد عن حماد بن عثمان عن محمد بن يحيى في الشهر
خطيبان القيد والذي اشرك اليه فروايقه هو هذا وعلى كل حال فواحدة من
ابي عمير عن حماد بن عثمان في الرجال محمد بن يحيى فلو لم يكن حماد بن عثمان فالتقييد
تعيته والثالث يخرج في باب الثاني في الخبرين الاولين ما ذكره الشيخ في جملته
لو وجد ما يدل عليه فيقول العلي بن الحسن والثالث لا دلالة له على ما ذكره في

بابا

الشيخ في باب واحد من ابني ولما قال ان يقول ان الخبر لا تضمن ذكر الاستدلال في
احكام القطع والتقصير في بابين المشرق والمغرب لم يرد منه احد الامور اما
الترض من بعض البين واليسار ولما بينهما وبين خبر القصة ان الخبر لا يثبت
المذكورين على الاحمال وهو لا يناسب لطالب المقصود بالاهتمام والسلب
عن الخبر كذا وكذا في جمل افعاله اخره قسامين المشرق والمغرب في الرواية
ماعد الاستدلال يكون بيان العلم بجواب الوجه دون قطع فلا يقال
بان بطلان الكل في بطلان الخبر فان قلت هل انت مسلم الاعادة على
تقدير الخراف عن البين واليسار لم لان كان الاول لم يرد ابطال الكل
ابطال الخبر وان كان الثاني لم يرد لغيره اجماع واطلاق معتبر في مقام
الدلالة على الاعادة في الوقت لم يرد على غير القبلة المتناول لبعض البين
واليسار قلت لو لم يرد اجماع واطلاق الاخبار لم يرد ان يقال يجوز ان يطل
الكل على تقدير العلم بعد الفراغ والاكفاد بالخرافات في الاشياء الى القبلة
في صحة العادة والمال علة مستفردة وشراعية معلوم بل في بعض الاحمال
ما يساعد فان قلت ما روجه الوقت في اطلاق الاخبار مع انه ظاهر
قد من ان لا كلام في الاطلاق فليتأمل ان يعرف هذا فاعلم ان ما تضمنه الخبر
الاخير في قوله الى دير القبلة يحتمل ان يرد بها ما يتناول ما بين المشرق
والمغرب وحده يكون دبرها اضافيا فيعيد الخبر القطع فيما بين دبر القبلة في
والمغرب ولا يبعد افعاله دير القبلة للعلوم لان ما بين المشرق والمغرب
قبلة للصورة واحتمال ان يقال ان قبلة المصطفى هو ما كان له قبل الجلب
عند ان قبلة المصطفى اذا التفت الى حبرها والامر من بعد موافقة
سند الرواية فيلزم يفسر على الشيخ ان رواية القسم بن الوليد السابقة تقتضي
عدم الاعادة بعد الفراغ عن الصلوة اذا صلى غير القبلة وهي تدل على ان ما

2



بابا تضمن القطع لوعلم في الاشياء ولا يدل على القضاء الا ان يقال ان الخبر
بطلان الصلوة اذا وقعت الى الاستدلال على تقديره في الروايات يرد على
خبر الرجل الدال على قضاء ما فات وفيه نظر فلو كان الخبر الدال على قضاء ما
فات يشترط على تحقق الروايات ومع عدم العلم بالاستدلال في الاشياء
لا يدل على البطلان لكونه قاتية وعلى تقدير البطلان رعايته على ان
لا يشأ لها فان قلت رواه الصدوق في الفقيه حجة بان الصلوة الصلوة
الاخرية وعد منها القبلة على ان الاخلاق بالقبلة يقتضي الاعادة
الاعادة في الاخبار لما ينشأ من القضاء شائع فاذا خرج ما يصادف في الوقت
تغيب في ملة فلت الخبر المذکور لا يخرج عن الاطلاق والاعادة المستفيدة
في الوقت وخارجيه مقيدة والتقييد يحكم على المطابق فان قلت ما دل على الوقت
مطلق ايضا كاطلاق ما دل على الاعادة قلت اطلاق كل منها لا ينافي التقييد
وقد ذكرنا ما لا بد منه في كتاب معاهد التقييد على كتاب ولا يخفى الفقيه
والجملة فلو ان المذكور ان اولا صحة امكن العمل على الاستصحاب في القام
وان لم يثبت امكن ايضا على ما مضى ولما التالك فلهذا لا يظن ان يكون
بين المشرق والمغرب يحول وجهه والظمان المراد من قوله لا يظن ان يكون
البدن واستعمال هذه في الوجود في الاخبار ثم ان المشرق والمغرب على
تقدير ما اشد اليك يظهر لهما فيما بينهما ما على تقدير الامر فالتبين مختلفين
وقد ذكر بعض محقق المعاصر ان الحديث يدل على ان اذان اذان المشرق
عن القبلة في اثناء الصلوة فان كان يسر ان تحرف الى القبلة وصحت
صلواته وان ظهر له ان كان مسند وبطلت ولا يخفى ان احكام الاعادة
خالفت في ذلك وقد المحقوا بالاستدلال بوليغ الخرافات الى نفس البين
واليسار لانه لو ظهر بعد الفراغ استأنف فكذا في الاحكام ان ما يقتضي



